

St Clements University



جامعة سانت كليمنتس العالمية

Mat. No. AC0085

# **The Effect of Cash Liquidity in Banks Performance Level**

Standard and Analytical Study on Some of Iraqi  
Trading Banks for the Period of 1997-2011

*The research is presented to  
The St Clements University as a partial of  
fulfillment to get the **Ph.D** in Accounting*

By

**SHAYMAA YOUNUS KADHIM**

Supervised by

**ABBASS KHUDHAIR ABBASS**

**1435 A.H**

**Baghdad**

**2014 A.C**

## **Abstract**

Cash Liquidity is considered one of the most important cases of the Banking Administrations in its daily duties with clients , depositors , investors and borrowers as well. Banks , perhaps , lose their own clients because the absence and unavailability of Sufficient Cash Liquidity or because of disability of meeting their requests and demands in the fit time.

Or , in contrary , Banks may preserve a Liquidity that may exceeds their needs as a result may produce incorrect manner of using for the available materials .

The Disability of Banks to meet its own daily obligations especially in the periods of crisis(the ability of performance) that matter , may expose to Lose because of risks that are concentrated on the difficulties of estimating the level of Bank Liquidity that the Governmental and The Commercial Bank must preserve with that , as well as , may ensure meeting all the financial obligations and enable them , in the same time , to achieve the most dangerous investments and profits as well.

Therefore , this study has aimed " The Study Of Cash Liquidity " for several Commercial Banks by which establishing protective and defensive bases for the banks in a daily manner during the crisis and unusual circumstances by measuring and analyzing the effect of the Cash Liquidity on the level and the standard of the Commercial Banks , the sample of this Thesis which are represented by the profit , efficiency and the efficacy during the years (1997-2011).

For the purpose of realizing and achieving the aim , the researcher has formed a main supposition that means the supporting of the competitive situation for the banks as sample of the research will oblige it to support the cash liquidity and the Capital Competence and to run it in a strategic manner in a way that enhance Banks' Sites as a sample of the

Cash Crisis with the other Banks as they are considered significant marks that the International Organizations have depended on in the Financial supervising and superintendence ' operations .

Through this supposition other sub-suppositions were derived:

**The first**

There are moral effective relationships between the Cash Liquidation and the profit , efficiency and the efficacy of the commercial banks (Sample of the study) in total.

**The second**

There are moral effective relationships between the Cash Liquidation and the profit.

**The third**

There are relationships and moral effects between the Bank ' Risks and the financial and profit marks as well as with the administration' efficiency.

The Researcher has depended two methods in order to realize the aim and to check up the suppositions :

First : The Descriptive Method for the Cash Liquidity and its own nature.

Second : The Quantitive Method by using the Downgrade according to SPSS System.

The study , furthermore , has reached that the Banks as samples of the research are related in immoral relationships with the rate of revenue of investment , and the rate of revenue on deposits , and they are related with moral ties and efficiency with the rate of revenue on property and the competence of the administrations.

In other hand , the relationships of ties and effects which are represented by " The Capital competency " consider the capacity of performance of the banks , the sample of the study , in the period of crisis

in the risk and profit marks as a result of increasing in directing towards loans and debts for the purpose of achieving the profits that matter , then , will be reflected on the Cash Liquidity .

This Study has instructed and empahsed on the necessity of pay great attention on the condition of The International Bank Services with Capital Rate of 8% , with interesting , as well , to combine some Branches or some Banks with keeping a rate of Cash Liquidity or Semi-Liquidity One in the Banks and in The Central Bank , with variance of investments , in addition to depend on the modern Means in offering and submitting Bank Services for the clients , and , to link Banks' Branches with other Internal or external Banks with Modern nets.

St Clements University



جامعة سانت كليمنتس العالمية  
قسم المحاسبة

أثر السيولة النقدية في  
مستوى أداء المصارف  
دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف  
التجارية العراقية للمدة (1997-2011)

أطروحة تقدمت بها

شيماء يونس كاظم

الى جامعة سانت كليمنتس البريطانية/فرع العراق

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية

بأشراف

الدكتور عباس خضير عباس

2014م

بغداد

1435هـ

## المستخلص

تعد السيولة النقدية هي الشغل الشاغل للأدارات المصرفية في عملها اليومي مع الزبائن والمودين والمستثمرين والمقترضين , فقد تخسر المصارف زبائنها نتيجة عدم توفر السيولة النقدية الكافية او عدم امكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب او عكس ذلك فقد تحتفظ المصارف بسيولة تفوق حاجاتها مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام الغير صحيح للموارد المتاحة.

ان عدم قدرة المصارف على الايفاء بالتزاماتها اليومية وفي وقت الازمات ( القدرة الايفائية) يعرضها الى التعثر والخسارة بمخاطر تكمن في صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب على المصارف الحكومية والتجارية الاحتفاظ بها والتي تضمن الوفاء بكل التزاماتها المالية وتمكنها في نفس الوقت من تحقيق اخطر الاستثمارات والارباح

لذا استهدفت هذه الدراسة (دراسة السيولة النقدية ) لبعض المصارف التجارية التي يتم من خلالها بناء اسس وقائية ودفاعية للمصارف يوميا وخاصة في اوقات الازمات والظروف الغير طبيعية من خلال قياس وتحليل اثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة متمثلة بالربحية والكفاءة والفاعلية اثناء المدة ( 1997 - 2011 ) .

وبغية الوصول للهدف فان الباحثة صاغت فرضية رئيسية مفادها ان تدعيم الوضع التنافسي للمصارف عينة الدراسة يحتم عليها دعم السيولة النقدية وكفاية راس المال واداراتها استراتيجية بما يدعم موقع المصارف عينة الازمة النقدية بين المصارف الاخرى باعتبارها مؤشرات اعتمدها المنظمات الدولية في عمليات الاشراف والرقابة المالية ، واشتقت من خلال هذه الفرضية فرضيات فرعية :

الاولى - ان هناك علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين السيولة النقدية وربحية وكفاءة وفاعلية المصارف التجارية عينة الدراسة بشكل اجمالي .

الثانية - ان هناك علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين كفاية السيولة والربحية .

الثالثة - ان هناك ارتباط وتأثير معنوية بين المخاطرة المصرفية والمؤشرات المالية والربحية وكفاءة الادارة .

ولبلوغ الهدف والتحقق من الفرضيات فأن الباحثة اعتمدت اسلوبان :

اولا - الاسلوب الوصفي لظاهرة السيولة النقدية وطبيعتها .

ثانيا - الاسلوب الكمي باستخدام الانحدار الخطي والمتعدد وفق نظام (SPSS)

وقد توصلت الدراسة الى ان المصارف عينة الدراسة ترتبط بعلاقات ارتباط وتأثير غير معنوية مع معدل العائد على الاستثمار و معدل العائد على الودائع وترتبط بعلاقات ارتباط وتأثير معنوية مع معدل العائد على حق الملكية وكفاءة وفاعلية الادارات .

اما علاقات الارتباط والتأثير ( كفاية راس المال ) تعتبر القدرة الايفائية للمصارف عينة الدراسة في وقت الازمات غير المعنوية بين مؤشرات المخاطرة والربحية وذلك لزيادة الاتجاه نحو القروض والسلف لغرض تحقيق الارباح مما يعكس ذلك على السيولة النقدية .

وتوصي الدراسة ضرورة الاهتمام بشروط الخدمات المصرفية الدولية وبنسبة راس المال المحددة 8% مع الاهتمام بدمج بعض الفروع او دمج المصارف فيما بينها مع المحافظة على نسبة سيولة نقدية او شبه نقدية سائلة في المصارف وفي البنك المركزي مع تنوع الاستثمارات ومع ضرورة اعتماد الوسائل الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن وربط فروع المصارف والمصارف الاخرى الداخلية والخارجية بشبكة حديثة من الاتصال .

## فهرست المحتويات

رقم الصفحة	المواضيع
	الآية الكريمة
	الاهداء
	إقرار المقوم اللغوي
	إقرار المشرف
	إقرار لجنة المناقشة
	الشكر والتقدير
	المستخلص
	فهرست المحتويات
	فهرست الجداول
	فهرست الملاحق
<b>17-1</b>	<b>الفصل الاول :منهجية الدراسة ودراسات سابقة</b>
<b>9-2</b>	<b>المبحث الاول : منهجية الدراسة واحكام العمل الميداني</b>
<b>17-10</b>	<b>المبحث الثاني: دراسات سابقة ومدى الاستفادة منها</b>
<b>52-18</b>	<b>الفصل الثاني : السيولة النقدية ومستوى اداء المصارف ( إطار نظري مقارنة )</b>
<b>29-19</b>	<b>المبحث الاول: اساسيات السيولة النقدية</b>
19	أولاً". مفهوم السيولة النقدية
22	ثانياً". أهداف السيولة النقدية
23	ثالثاً". أهمية السيولة النقدية ووظيفتها
25	رابعاً". مؤشرات ومكونات قياس السيولة النقدية
<b>37-30</b>	<b>المبحث الثاني : المصادر والنظريات المفسرة للسيولة النقدية</b>
30	أولاً". مصادر السيولة النقدية
35	ثانياً". النظريات المفسرة للسيولة النقدية
<b>52-38</b>	<b>المبحث الثالث : معايير تقييم كفاية السيولة النقدية ومستوى اداء المصارف</b>
38	أولاً". العوامل الداخلية والخارجية
40	ثانياً". أهمية السيولة النقدية والربحية
43	ثالثاً". تقييم مكونات كفاية السيولة المصرفية
45	رابعاً". تقييم مكونات كفاية ربحية المصارف

رقم الصفحة	المواضيع
49	خامساً : الروابط بين الربح والسيولة من منظور نظام (CAMELS)
102-53	الفصل الثالث : مستوى الاداء الاستراتيجي ( المفاهيم والمراحل والمعايير )
78-54	المبحث الاول : الكفاءة والفاعلية في مستوى الاداء الاستراتيجي
54	أولاً : الكفاءة
54	ثانياً : الفاعلية
56	ثالثاً : مستوى الاداء الاستراتيجي
85-79	المبحث الثاني : مرهل تقييم كفاءة الاداء واسسه وعوامل نجاح عملية التقييم
79	أولاً : مراحل تقييم كفاءة الاداء:
81	ثانياً : أسس تقييم كفاءة الاداء
84	ثالثاً : عوامل نجاح عملية تقييم كفاءة الاداء
102-86	المبحث الثالث : معايير تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي
87	المحور الاول: تحديد غاية واهداف المؤسسة المصرفية .
91	المحور الثاني : كيف يتم الوصول الى تحقيق الاهداف ؟
93	المحور الثالث : مفهوم كفاءة الاداء وكيفية قياسه ؟
95	المحور الرابع : كيف يتم تقييم كفاءة الاداء المصرفي ؟
136-103	الفصل الرابع : تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة
113-104	المبحث الاول : عرض وتحليل مؤشرات السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة
104	أولاً نسبة الرصيد النقدي
107	ثانياً. نسبة الاحتياط القانوني
109	ثالثاً. نسبة السيولة القانونية
111	رابعاً. نسبة التوظيف
120-114	المبحث الثاني : عرض وتحليل مؤشرات مستوى الاداء في المصارف التجارية عينة الدراسة
114	أولاً: معدل العائد على الاستثمار
117	ثانياً: معدل العائد على الملكية

رقم الصفحة	المواضيع
119	ثالثاً: معدل العائد على الودائع
136-121	المبحث الثالث : عرض وتحليل مؤشرات كفاية السيولة والمخاطرة في المصارف التجارية عينة الدراسة
121	أولاً - كفاية رأس المال ( المفاهيم والاستراتيجيات الدولية )
126	ثانياً : تحليل وتقييم مؤشرات كفاية رأس المال في المصارف العراقية
131	ثالثاً. نتائج تحليل مؤشرات المخاطر والعائد المصرفي
169-137	الفصل الخامس : قياس وتحليل اثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة
145-138	المبحث الاول : وصف المتغيرات والانموذجات للمصارف عينة الدراسة
132	اولا : وصف متغيرات الدراسة
140	ثانيا : وصف الانموذجات القياسية عينة الدراسة
150-146	المبحث الثاني : تحليل معاملات الارتباط بين متغيرات عينة الدراسة
169-151	المبحث الثالث : تقدير وتحليل معاملات الارتباط بين مؤشرات السيولة النقدية و مستوى اداء المصارف عينة الدراسة
174-170	الاستنتاجات والتوصيات
170	اولا. الاستنتاجات
174	ثانيا . التوصيات
182-175	المصادر
175	اولا . المصادر العربية
182	ثانيا . المصادر الانكليزية
188-183	الملاحق
	المستخلص باللغة الانكليزية

## فهرست الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول
46	جدول (1) معدلات أنواع العوائد
48	جدول (2) تنبؤات البنك المركزي بالسيولة النقدية للربع الأخير من عام 2009 والربع الأول من 2010
59	جدول (3) مفهوم الاداء الاستراتيجي حسب اراء الباحثين والكتاب
61	جدول (4) نماذج الاداء الاستراتيجي
106	جدول (5) نسبة الرصد النقدي لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011)
108	جدول (6) نسبة الاحتياطي القانوني لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011) نسبة مئوية.
110	جدول رقم (7) نسبة السيولة القانونية لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011)
112	جدول (8) نسبة التوظيف لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011) نسبة مئوية
116	جدول (9) معدل العائد على الاستثمار في المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011)
118	جدول (10) معدل العائد على حق الملكية في المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011) نسبة مئوية
120	جدول (11) معدل العائد على الودائع لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011) نسبة مئوية
127	جدول (12) تحليل معيار رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع
128	<b>جدول (13) تحليل معيار رأس المال الممتلك الى إجمالي الموجودات</b>
129	جدول رقم (14) تحليل معيار رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة
130	جدول رقم (15) تحليل معيار رأس المال الحر الى الموجودات الخطرة
131	جدول (16) تحليل معيار رأس المال الحر الى الموجودات العاملة
132	جدول (17) تحليل معامل بيتا للأسهم للمصارف عينة الدراسة للمدة 1999-2005

رقم الصفحة	عنوان الجدول
133	جدول (18) معدل العائد المطلوب لأسهم المصارف عينة الدراسة وفق نموذج (CABM) وللمدة 1999-2005
133	جدول (19) متوسط معدل العائد المطلوب والعائد المتحقق لأسهم مصارف عينة الدراسة بموجب نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية للمصارف عينة البحث للمدة (1999-2005).
134	جدول (20) معدل العائد المتحقق لأسهم المصارف عينة الدراسة وللمدة (1999-2005)
141	جدول (21) المؤشرات والرموز التي تم استخدامها في الانموذجات
147	جدول (22) مصفوفة علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات عينة الدراسة
150	جدول (23) مصفوفة الأرباح والسيولة والكفاءة والمخاطرة ومستوى النمو
152	جدول (24) أثر كفاية السيولة في معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
154	جدول (25) أثر كفاية السيولة في معدل العائد على حق الملكية المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
155	جدول (26) أثر كفاية السيولة في معدل العائد على إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
156	جدول (27) أثر المؤشرات النقدية في معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
157	جدول (28) أثر المؤشرات النقدية في معدل العائد على حق الملكية المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
158	جدول (29) أثر المؤشرات النقدية في معدل العائد على إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
159	جدول (30) أثر المخاطرة في معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
160	جدول (31) أثر المخاطرة في معدل العائد على حق الملكية المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)

رقم الصفحة	عنوان الجدول
161	جدول (32) أثر المخاطرة في معدل العائد على اجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
162	جدول (33) أثر المؤشرات الاقتصادية والمالية في معدل العائد على الاستثمار في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
164	جدول (34) أثر المؤشرات الاقتصادية والمالية في معدل العائد على حق الملكية في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
165	جدول (35) أثر المؤشرات الاقتصادية والمالية في معدل العائد على إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
166	جدول (36) أثر إجمالي كفاية السيولة في إجمالي الربحية في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
167	جدول (37) أثر إجمالي مؤشرات السيولة في إجمالي الربحية المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
168	جدول (38) أثر إجمالي المخاطرة في إجمالي الربحية في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)
169	جدول (39) أثر إجمالي المؤشرات المالية في إجمالي الربحية في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)

## فهرست الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الجدول
183	ملحق (1) مؤشرات اليوم النقدية والربحية
186	ملحق (2) مؤشرات قياس أثر السيولة النقدية في مستوى أداء مصرف بغداد (نسبة مئوية)
187	ملحق (3) مؤشرات قياس أثر السيولة النقدية في مستوى أداء مصرف الشرق الأوسط (نسبة مئوية)
188	ملحق (4) مؤشرات قياس أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصرف التجاري العراقي (نسبة مئوية)

سابقة

**تمهيد :**

يتناول هذا الفصل استعراضاً " لماهية منهجية الدراسة من حيث المشكلة والاهمية والهدف والفرضيات والحدود والاسلوب مع عرض مؤشرات كفاية السيولة النقدية ويتكون هذا الفصل من مبحثين هما :-

**المبحث الاول : منهجية الدراسة واحكام العمل الميداني**  
**المبحث الثاني: دراسات سابقة ومدى الاستفادة منها**

المبحث الاول  
منهجية الدراسة واحكام العمل الميداني

مشكلة الدراسة

إن العالم يمر بأزمة مالية لها انعكاساتها على معظم دولة العالم لذلك يطلب من المهتمين بالسياسات المالية والنقدية وضع استراتيجيات مهمة لتقليل من انعكاساتها المالية على المصارف العراقية وذلك من خلال قياس وتحليل القدرة الايفائية اليومية للمصارف أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين وأثارها في مستوى أداء هذه المصارف مع ضرورة تحقيق التوازن بين الأمان والسيولة والربحية (عناصر المثلث الذهبي للمصارف). وتكمن الصعوبة هنا في تقدير مستوى السيولة النقدية التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها مع ضمان الوفاء بكل الالتزامات المالية ، وحيث تمكنها في نفس الوقت من تحقيق أقصى الاستثمارات والإرباح ، ان السيولة النقدية تعد شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها المصرف ، فتحتاج المصارف للسيولة النقدية بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية ، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف.

ولهذا السبب تحرص المصارف دائما على إدارة محفظه متنوعة من الودائع ومختلفة الأجل وعلية فأن جوهر نشاط المصارف التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها المصارف بالأستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها ، وعن طريق البحث عن أفضل السبل لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان. ومن الملاحظ ان المصارف التجارية عينة الدراسة وجد فيها انخفاض في توظيف الموارد النقدية مما يستدعي البحث عن مجالات لأستخدامات أخرى ليتسنى لها استثمار السيولة الفائضة ، في حين تواجه المصارف مشكلة تلبية السحوبات النقدية من قبل المودعين والزبائن في حالة انخفاض السيولة النقدية لديها، ولذلك فان إدارة المصرف تقع تحت ضغط عدم توفير السيولة النقدية ، أو من الممكن وجود سيولة نقدية ولكن إدارة المصرف لاتستطيع استثمارها بشكل جيد في الفرص الاستثمارية المتوفرة تحت اي ظروف اقتصادية معينة مما يؤثر في مستوى أداء المصارف التجارية .

وترى الباحثة ان مشكلة الدراسة تنشأ عندما لاتعمل عناصر المثلث الذهبي ( السيولة ، الامان ، الربحية ) وفق الية تحقيق ادارة السيولة لذا يجب على جميع المصارف التجارية عينة الدراسة تحليل كافة القوائم المالية الحالية للتعرف على مواطن القوة والضعف مما يزيد فرصة نجاحه في كسب المعلومات الاضافية التي تساعده في اتخاذ القرارات المناسبة وتقويم ادائه الاستراتيجي .

أهمية الدراسة

ويمكن تحديد أهمية البحث للمصارف أو أيه مؤسسه مالية من خلال ما تتسم السيولة النقدية من أهداف وأهمية ويمكن بلورتها بالآتي:

1. تقويم أداء الجهاز المصرفي (لبعض المصارف التجارية عينة الدراسة) .
2. تقويم نشاط الوحدة الاقتصادية وانعكاساتها على القوائم المالية .
3. رفع كفاءة المصرف وأقسامها بما يجعلها أن يحصل على مزايا تنافسية في سوق العمل.
4. تعزيز الجوانب الايجابية للمصرف ومعالجة الجوانب السلبية من خلال إيجاد الحول المناسبة .
5. تحديد التوجهات الحالية وطبيعة النشاط بما يمكن الادارة من معرفة ادائها الاستراتيجي .

هدف الدراسة

### سابقة

يعد معيار السيولة النقدية مؤشراً يتم من خلاله بناء أسس وقائية ودفاعية يومية وفي اوقات الازمة والظروف الغير الطبيعية و القدرة الايفائية للمصارف امام المودعين والمستثمرين والمقترضين وتحقيق التوازن بين الامان والسيولة والربحية في المصارف التجارية عينة الدراسة من خلال تحليل وتقويم مؤشرات السيولة النقدية والقدرة الايفائية والمخاطرة، وقياس وتحليل اثر السيولة النقدية والقدرة الايفائية مؤشرات مستوى الاداء كالربحية والكفاءة والفاعلية في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997- 2011) مستندة بالأساليب الاحصائية ونظام (SPSS). لذا يمكن بلورة اهداف الدراسة من خلال :-

- 1- دراسة واقع نشاط المصرف عينة الدراسة .
- 2-تقييم اداء العاملين وجميع اقسام المصرف عينة الدراسة وانعكاساته على نتائج النشاط والمركز المالي .
- 3- دعم الادارة والمستفيدين من اجل التخطيط لأداء استراتيجي فعال جدا" ليتمكن المصرف من كسب رضا الزبون وايضا: كسب مزايا تنافسية .

### فرضيات الدراسة

تنقسم فرضية الدراسة من خلال مايلي:

- 1- ان هناك علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين اجمالي مؤشرات السيولة النقدية ومستوى الاداء للمصارف المتمثلة بالربحية والكفاءة و الفاعلية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
  - 2- ان هناك علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين اجمالي المخاطرة والمؤشرات المالية ومستوى الاداء متمثلة بأجمالي مؤشرات الربحية.
- وهنا ترى الباحثة في هذه الفرضيات ان معظم المصارف التجارية عينة الدراسة تستطيع ان تتحكم بحجم سيولتها النقدية المتوفرة لديها ومدى تأثيراتها التي تطالها ، ومن ثم فأنها تستطيع الى حد ما ان توجد توافق بين سيولتها و ربحيتها ، وفي بعض المصارف التجارية الاخرى لا تتمكن من التحكم بحجم سيولتها النقدية وتأثيراتها ، وبالتالي لا يكون هناك توافق بين سيولتها وربحيتها بسبب ضعف وقلة استثماراتها، وهناك مصارف اخرى تهتم بالربحية اكثر من اهتمامها بالسيولة النقدية.

### حدود الدراسة

حاولت من خلال ما توفر لدي من إمكانيات من المعلومات والبيانات للدراسة والتحليل لمؤشرات السيولة للمؤسسات المصرفية العراقية عينة الدراسة مقارنة مع مقدرات لجنة بازل (2,1) للمدة (1997-2011) لأهم مؤشرات السيولة النقدية ومستوى الأداء , وعليه يمكن وصف الدراسة من خلال :-

- 1- الحدود المكانية: تم اختيار مصرف ( الشرق الاوسط , الائتمان , التجاري , بغداد ).
- 2- الحدود الزمانية: تم اختيار القوائم التقارير المالية للفترة ( 1997 - 2011 ) .

### أسلوب الدراسة

اعتمدت الباحثة أسلوبان في التحليل هما :

**الأسلوب الأول:** تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال توضيح الأساسيات المتعلقة بالسيولة النقدية وشبكة الانترنت ومستوى اداء المصارف عينة الدراسة.

سابقة

**الأسلوب الثاني:** الأسلوب الكمي باعتماد بعض المؤشرات للسيولة وقياس أثرها في مستوى أداء المصارف اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة البحث أو الميزانيات العامة المعلنة مصدراً للبيانات اللازمة للتحليل وقد أخذت هذه البيانات مباشرة من الميزانيات العامة المالية للمصارف وسوق العراق للأوراق المالية للسنوات المحددة لتحليل من عام ( 1997 - 2011 ) ، وتم اعتماد الأسلوب التحليلي لكونه أكثر ملائمة لطبيعية الدراسة ومجالها وأهدافها وبلاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز SPSS لإجراء تحليل علاقات الارتباط والتأثير المباشرة وغير مباشرة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات .

وقد اعتمدت الباحثة على المعايير والنسب الآتية:

**1- النسب المالية:**

- \* نسبة النمو للمدة (2011-1997) .
- \* نسبة نمو حقوق الملكية للمدة (2011 - 1997) .
- \* نسبة نمو الموجودات للمدة (2011-1997) .
- \* نسبة نمو الودائع للمدة (2011 - 1995) .
- \* نسبة نمو القروض للمدة (2011-1997).
- \* نسبة نمو النقد بالصندوق ولدى المصارف للمدة (2011-1997).

**2- مؤشرات كفاية السيولة النقدية Liquidity indicators**

أ - نسبة الرصيد النقدي Proportion of the cash balance

النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى \ الودائع وما حكمها \*  
100

ب - نسبة الاحتياطي القانوني The legal reserve ratio

النقد لدى البنك المركزي / الودائع وما حكمها \* 100

ج. نسبة السيولة القانونية Legal liquidity ratio

الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية \ الودائع وما حكمها \* 100

د - نسبة التوظيف The employment rate

القروض والسلف \ الودائع وحكمها \* 100

**3 - معايير مؤشرات السيولة النقدية (ANSI) Standard capital adequacy**

الودائع \ الموجودات الكلية  
التسهيلات المصرفية \ الموجودات الكلية  
التسهيلات المصرفية \ الودائع  
الموجودات السائلة \ الموجودات الكلية  
الموجودات السائلة \ الودائع

#### 4- تقييم ربحية المصرف Assess profitability of the bank

معدل العائد على الاستثمار

صافي الدخل / إجمالي الموجودات \* 100

معدل العائد على الودائع

صافي الدخل / مجموع الودائع \* 100

#### 5- مؤشرات المخاطر الائتمانية Credit risk indicators

إجمالي الائتمان النقدي = مؤشر إجمالي الائتمان النقدي الى إجمالي الموجودات

أجمالي الموجودات الكلية = مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي

إجمالي الائتمان النقدي = القروض المتعثرة

مخصصات خسائر القروض = مؤشر مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الائتمان النقدي

#### معيقات الدراسة

أن عدم تناسق بيانات المصارف يرجع للأسباب الآتية :

- \* اختلاف المصارف في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم من مصرف إلى آخر .
- \* اختلاف أساليب المصارف في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من سنة مالية أخرى للمصارف الوحدة ، حيث تقوم بعض المصارف بإجراء تعديلات على تصنيف بعض بنود القوائم المالية من سنة مالية لسنة مالية أخرى.
- وقد تم التغلب على ذلك من خلال القيام بعمل انموذج لتوحيد بيانات ميزانيات المصارف من أجل الوصول إلى بيانات إحصائية موحدة يمكن الاستفادة منها .
- \* عدم تزويدنا بالبيانات لاسباب خاصة لدى المصارف عينة الدراسة.

ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة الآتي:

#### أولاً : الوسط الحسابي

لمعرفة متوسط القيم لمعايير كافة رأس المال ومؤشرات كل من السيولة النقدية والربحية والمخاطر الائتمانية خلال مدة الدراسة.

#### ثانياً : المتوسط العام:

لاستخراج متوسط المتوسطات لمعايير كفاية رأس المال ومؤشرات كل من السيولة النقدية والربحية والمخاطر الائتمانية خلال مدة الدراسة .

#### ثالثاً : الارتباط البسيط الذي يقيس العلاقة بين متغيرين

The simple correlation which measure the relationship between the variables.

سابقة

هما المتغير المستقل  $X$  والمتغير التابع  $Y$  مع العلم أن الحصول على قيمة صغيرة (قريبة من الصفر) لهذا المعامل لا يعني وجود علاقة بين المتغيرين, فقد توجد علاقة من الدرجة الثانية (ارتباط غير خطي).

رابعاً: الانحدار الخطي البسيط والمتعدد

Simple linear regression and multiple

وهو مقياس رياضي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع  $Y$  والمتغير المستقل  $X$ .

$$Y = B_0 + B_1 X_i + E_i$$

الحد الثابت أو معلمة تقاطع خط الانحدار مع المحور التصاعدي  $B_0$  حيث أن: Intersection Parameter .

SLOPE PARAMETER  $B_1 = \Delta Y / \Delta X$  :- معلمة الميل  $B_1$

خامساً: الخفاء العشوائي وهو الفرق بين القيمة الحقيقية  $Y$  والقيمة التقديرية  $\hat{Y}$  ويعرف بالمتبقي RESIDUAL حيث أن  $U = Y - \hat{Y}$

سادساً: اختبار T (T-TEST) :-

ويقاس لنا مدى معنوية المعلمات المقدرة  $B_0, B_1, B_2, B_4, \dots, B_n$  فإذا كانت المحتسبة أكبر من  $T$  الجدولية بدل ذلك على معنوية المعلمات المقدرة بدرجات في الانحدار البسيط  $(N-K-1)$  في الانحدار المتعدد وبمستوى معنوية 5%. أما إذا كانت المحتسبة أقل من الحد ويليه بدل ذلك على عدم معنوية المعلمات المقدرة.

سابعاً: اختبار F (F-TEST)

وهو من الاختبارات الإحصائية الأكثر دقة في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل بمقارنة  $F$  المحسوبة مع  $F$  الجدولية وبمستوى دلالة 5% وبدرجات حرية  $N-K-1$  فإذا كانت  $F$  المحسوبة أكبر من  $F$  الجدولية كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل معنوية أي يوجد تأثير قوي للمتغير المستقل في المتغير التابع.

ثامناً: معامل التحديد  $R^2$

وهو مقياس يوضح المقدار ما يفسر التغير في المتغير المستقل  $X$  في المتغير التابع  $Y$  أي درجة مساهمة  $X$  في التغير حاصل في  $Y$  ويكون ما بين الصفر والواحد, فكلما ارتفعت قيمة معامل التحديد  $R^2$  كان ذلك مؤشراً على أن  $X_i$  ذو تأثير على  $Y_i$ .

تاسعاً: الأنموذجات

سابقة

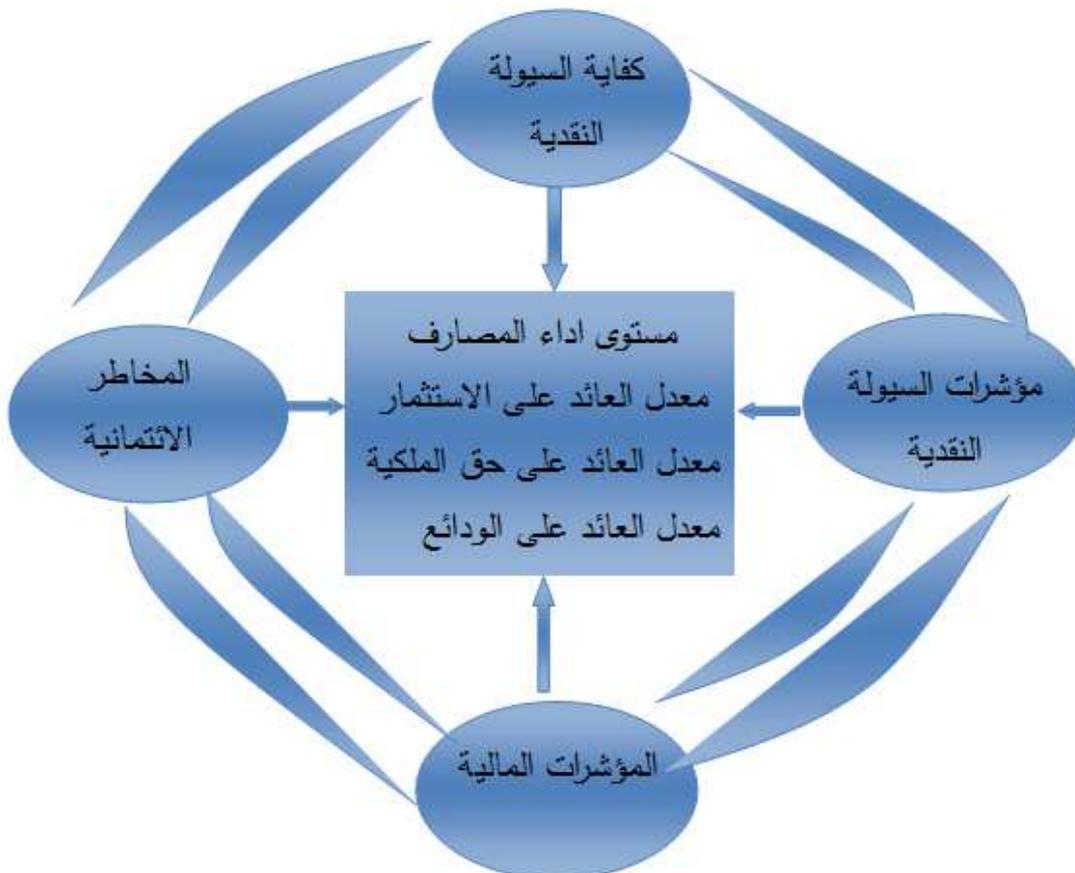
هو عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تستعمل الأدوات الرياضية والتي تصاغ لتوضيح الاسلوب أو الميكانيكي لهذه العلاقات ومرحلة بناء لانموذجات وتقدير المعلمات النموذج، المقدره واختبار معنويتها باعتماد الدوال .

- الدالة الخطية EQUATIONEAR .
- الدالة العكسية INVERSE EQUATION .
- الدالة اللوغارتمية LOGARITHMIC EQUATION .
- دالة من الدرجة الثالثة CUBIC EQUATION .
- الدالة القوة POWER EQUATION .
- معادلة أسية EXPONENTIAL EQUATION .
- نموذج السلاسل الزمنية TIME SERIES MODEL .

عاشرا" : نموذج الانحدار الخطي الذاتي AUTOREGRESSIVE والارتداد الواحد AR بالقيمة الثانية CONSTANT.

احدى عشر : الاختبارات لتحديد النموذج الأمثل ومعرفة الأثر , ومن هذه الاختبارات B الأثر مستوى المعنوية ، الدلالة R القوة التفسيرية ، T معنوية المعلمات المقدره , واختبار D.W .

المخطط الافتراضي للدراسة



سابقة

الجدول من عمل الباحثة الذ تبين فيه طبيعة العلاقة بين متغيرات المخطط الافتراضي للدراسة

المبحث الثاني

دراسات سابقة ومدى الاستفادة منها

يهدف هذا المبحث إلى تناول مجموعة من الدراسات والأبحاث التطبيقية السابقة التي تهتم بالموضوعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

يتكون هذا المبحث من أربعة محاور يهتم الأول بالدراسات والأبحاث الخاصة بإدارة السيولة في حين يتناول الثاني الدراسات والأبحاث التطبيقية الخاصة بمستوى الاداء والمخاطرة، بينما تناول الثالث مدى الاستفادة من دراسات سابقة وخصص الرابع إلى ما يميز هذه الدراسة عن دراسات سابقة .

أولاً : الدراسات والأبحاث التطبيقية الخاصة بالسيولة النقدية :

1- دراسة كنعان (2002)

جاءت هذه الدراسة بعنوان ( السيولة في البنوك التجارية الأردنية وإثرها على الربحية للفترة ( 1965-هدفت هذه الدراسة الى تحليل السيولة في المصارف التجارية الأردنية وكذلك تحليل العلاقة بين السيولة والنسب الربحية ضمن عينة شمل سبعة مصارف تجارية أردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فيما بين كل نسبة السيولة الكلية والعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين معدل العائدة على حقوق الملكية ، وكذلك وجود علاقة طردية بين نسبة محفظة الأوراق المالية وبين معدل العائدة على الملكية.

2- دراسة Kronseder (2003)

جاءت هذه الدراسة بعنوان قياس مخاطر السيولة ، من خلال طرح سؤال عن كيفية قياس هذه المخاطر فقد تم تعريف مخاطر السيولة بأنها تمثل فجوة التدفق النقدي القصير الأمد وغير المتوقع في نهاية اليوم بالنسبة للمؤسسة المالية ومد علاقتها مع متطلبات الاعتماد الصافية في نهاية اليوم والتي تعتبر من المتغيرات الواجب تحديدها لتقليل مخاطر السيولة . وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مخاطر السيولة تقع عندما تمتلك السيولة الجزء الأول ضمن كل المصادر النقدية القريبة وتمثل متطلباتها الاعتماد الصافية ، وكذلك أثبتت الدراسة بأنة العلاقات

بين مخاطر السيولة ومتطلبات اعتماد الصافية تكون علاقة عكسية ، وهذا يعني أنه إذا كانت مخاطر السيولة سالبة فإن متطلبات الاعتماد الصافية تكون أكبر من مصادر السيولة المتوفرة ، أما إذا كانت المخاطر السيولة مساوية للصفر أو أكبر فأنه يعني بأن المؤسسة المالية سوف تكون قادرة على سد متطلبات الاعتماد الصافية .

3- دراسة Davis (2003)

جاءت هذه الدراسة بعنوان إدارة السيولة في الأزمات المصرفية فقط أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية واشتملت على عينة من المصادر في ولاية ( Mexico ) .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

أ. إن مخاطر السيولة تكون موجودة بصورة وطيدة في المصارف التي تعطي تحول استحقاق الذي تتحمله هذه المخاطر .

ب. إن الخط الأول للدفاع يجب إن يمثل في سياسة السيولة المناسبة لجانب الموجودات والمطلوبات مدعماً بواسطة رأس المال الكافي .

سابقة

- ج. إن المصارف المقتدرة تستطيع مواجهة صعوبة السيولة في الأوقات التي تحتاج فيها السيولة إلى دعم شديد بصورة ضرورية .
- د. إن دور المقرض النهائي في الفترات الخالية من الأزمات هو لتجنب الإخفاقات الغير ضرورية مع التحفظات المناسبة لميزانية البنك المركزي وكذلك لوصول المخاطرة الأخلاقية إلى الأدنى .
- إن دور المقرض الذي يعتبره كوسيلة أخيرة في فترة الأزمات تكون لمنع التخوف بواسطة كل الوسائل المتوفرة للبنك المركزي الذي يتطلب الدعم الحكومي.

4 - دراسة Eiras (2003)

جاءت هذه الدراسة بعنوان طلب سيولة المصرف في حالة وجود المقرض المرجع الأخير ، فقط أجريت هذه الدراسة في الأرجنتين ، ولغرض تحقيق هدف البحث ، ثم اختيار البنك المركزي الأرجنتيني وذلك لقيام في عام 1996م بتوقيع اتفاقية طائفة لخط ائتمان مع مجموعة المصارف الدولية ، وقد عمدت هذه الاتفاقية إلى رفع هذه المصرف ليعمل كمقرض المرجعة الأخيرة ، فقط توسلت الدراسة إلى استبعاد نتائج التغذية العكسية للموازنة العامة خلال سوق المصرف المشترك بين مصارف السيطرة ، ومصارف المعالجة ، وإن نتائج تشريين إلى تناقص بشكل تقريبي (6.7%) في ممسوكات سيولة المصرف مع وجود مقرض المألجة الأخير .

Lender of Last Resort

5- دراسة الاسدي : (2005)

- جاءه هذه الدراسة بعنوان (إدارة السيولة المصرفي وأثارها في العائد والمخاطرة )، فقد أجريت هذه الدراسة في العراق ،فاشتملت على عينة من المصارف الحكومية العراقية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :
- أ. أثبت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية وعلاقة تأثير بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطر بمستوى معنوي (95%)
- ب. اتضح من خلال الدراسة لجوء المصرفين موضوعين الدراسة إلى اعتماد سياسة متحفظة في مجال الاحتفاظ بالسيولة .
- ج. يتضح بأن توصيفات الأموال في المصرفين موضوع الدراسة تمثل أهمية كبيرة لها ومن خلال هذه التوصيفات يتم تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والأمان.
- د. أن المصرفين موضوع الدراسة هما حكوميان لذلك لعبت تشريعات البنك المركزي والإدارات المصرفية دوراً كبيراً في توجيه أنشطتهما وخاصة فيما يتعلق بتوظيفات أموالهما.
- ه. أظهرت الدراسة أن نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجموع المطلوبات شكلت نسبة قليلة جداً لا توازي نسبة كفاية رأس المال التي أوصلت بها لجنة بازل . وأوصلت الدراسة على ضرورة قيام المصرفين موضوع البحث بتدعيم رأس مالهما من خلال احتياطيات المتراكمة لديهما ليتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعهما ليتمكننا م المساهمة بشكل اكبر في تميل القطاعات الاقتصادية من القروض .

6- دراسة الفر : (2008)

كأداة الرقابة (CAMELS) جاءت هذه الدراسة بعنوان ( تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي على القطاع المصرفي – دراسة حالة احد البنوك العراقية التجارية ) ، وهدف هذه الدراسة إلى الو فوق على مواطن القوة والضعف في أداء هذا البنك ، وتحديد أنظمة المعلومات

سابقة

وتقنيات التحليل اللازمة لمساعدة إدارة هذا البنك في تحديد وقياس المخاطر المصرفية (CAMELS) لتطبيق النظام بدقة وكفاءة وقد استخدم المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات والقوائم المالية بموضوع المشكلة، وقد توصلت الدراسة إلى حصول هذا البنك على المستوى الأول وفقاً لسياسة التقييم المركب، مما يعني أن المصرف سليم بصورة أساسية ولا يوجد حالة ضعف تشوبه فيما يتعلق بمكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي.

ثانياً: الدراسات والأبحاث التطبيقية الخاصة بمستوى الأداء والمخاطرة:

Studies and applied research on the relationship between Return to risk

دراسة (Kim & Santomero 1988)

جاءت هذه الدراسة بعنوان المخاطر المصرفية وقانون رأس المال تستفسر هذه الدراسة عن دور قانون رأس مال المصرف في السيطرة على المخاطرة، فمن المعروف أن المصرف يختار محفظات ذات مخاطر عالية بسبب تأمين الودائع المسعرة بصورة غير كفوءة. وباستخدام نموذج المتوسط الحسابي للتباين تظهر النتائج الآتية:

1. أن استخدام النسبة البسيطة لرأس المال في القانون يبذل المتوسطات غير الكفوءة لتحديد مخاطر الإفلاس.
2. نظريات تمثل أوزان المخاطر قيوداً على ترتيب الموجودات التي تغير أو تبديل اختيار المحفظة التفاضلية المصرفية.

2- دراسة العامري (1995)

جاءت هذه الدراسة بعنوان أثر الهيكل المالي في المخاطرة والعائد في إطار نظرية المحفظة وهدفت إلى قياس بين العائد والمخاطر في سوق بغداد للأوراق المالية، وقد قام الباحث بأجراء التحليل على أساس شهري بدلاً من السنوي باستخدام بيانات شهرية عوضاً عن البيانات سنوية، وتتكون عينة البحث من (15) شركة من أصل (65) شركة تتداول أسهماً في السوق المالية، وقد توصل الباحث إلى أن هناك علاقة طردية إيجابية بين العائد والمخاطرة.

3- دراسة مركز البحوث المالية والمصرفية (2000)

جاءت هذه الدراسة بعنوان تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها حيث ناقشت الدراسة العوامل التي تؤدي إلى خلق الأزمات المصرفية، وذلك بالتركيز على مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، فقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية الكلية أو الجزئية سواء في أسواق الدول النامية أم المتقدمة هي المسؤولة عن المخاطر الأساسية التي تؤدي إلى إفلاس المصارف والأزمات المصرفية بشكل عام، كما أشارت النتائج إلى أن المخاطر ذاتها تلعب دوراً مهماً في خلق الإعسار المصرفي، أن ميزة التركيز على الإعسار المصرفي فيما يتعلق بالإفلاس الفعلي للمصارف، قد يساعد في تعزيز النظام المصرفي قبل حدوث الأزمات الفعلية، لذا فإن تحليل المخاطر التي تواجهها المصارف وكيف يمكن أن تتأثر هذه المخاطر بالتغيرات التي قد تطرأ على اقتصاد الدولة تمثل تجربة مفيدة لصناع السياسة المصرفية والباحثين بشكل عام.

4. دراسة غانم (2002)

جاءت هذه الدراسة بعنوان تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، وقد تم استخدام أدوات التحليل المالي والإحصائي للوقوف على مشكلة الدراسة، والتي تكمن في تحديد أثر وطبيعة العلاقة بين كل من الاحتياطي الإلزامي، والرفع المالي، والسياسة النقدية والكفاءة، التشغيلية، والمخاطر المصرفية، وسعر إعادة الخصم. ودخل الفرد، والتفرع المصرفي، على ربحية المصارف التجارية ومستوى توظيف

سابقة

مواردها. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ان هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة. وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار إعادة خصم الكمبيالات، ومخاطر الائتمان ن جهة،، والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له اي دلالة إحصائية وأن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية م جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

5. دراسة الرشدان ( 2002 )

جاءت هذه الدراسة بعنوان محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية وهدفت هذه الدراسة الى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي، وقد عملت الدراسة على تحديد اثر كل من الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، والسيولة وحجم المصارف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال وقياسه على ربحية المصارف، وتوصلت الدراسة الى ان الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف، حيث ان زيادة الرافعة المالية يؤدي الى انخفاض الربحية وكان اثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، بينما كانت مخاطر رأس المال ذات اثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن، اما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كان تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

6. دراسة الهباش ( 2006 )

جاءت هذه الدراسة بعنوان استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية – دراسة تطبيقية على المصارف المصرية ( وهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية، تحديد أكثر تلك المقاييس قدرة وأفضلها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة الى تقييم القدرة التنبؤية لتلك المقاييس في التنبؤ بالتدفقات النقدية سواء على مستوى أجمالي المصارف او على مستوى كل مصرف على حدة، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف الوطنية المصرية التي تمثلت في سبعة مصارف مصرية للفترة من 1997-2004 وقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة، قد توصلت الدراسة الى ان العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية التقليدية علاقة قوية معنوية إحصائياً، بينما العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة علاقة ضعيفة بشكل عام. كما ان القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس العوائد المحاسبية من حيث الأهمية، سواء على مستوى المصرف الواحد ام على مستوى المصارف مجتمعة عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية، لما تتضمنه من محتوى معلوماتي تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف المحيطة بها، ولتقديمها بيانات تمكن مستخدميها الاستفادة منها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية او التمويلية، كذلك الاهتمام بقائمة الدخل، فلكل من القائمتين أهميتها ودورها.

7. دراسة أبو زعيتر ( 2006 )

جاءت هذه الدراسة بعنوان العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين هدفت هذه الدراسة الى تحليل ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين والمؤشرات التي تستخدم في قياسها، وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة عليها سواء كان سلبياً لتفاديها او التقليل منها، او ايجابياً لمحاولة زيادتها وتعظيمها وكذلك الوصول الى نتائج من شأنها المحافظة ارباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها ومعالجة العوامل التي تؤدي

سابقة

الى تحقيق خسائر او تخفيض الربحية وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية احصائي بين كل من) صافي الفوائد، حقوق الملكية، عدد الموظفين، عدد الفروع من جهة، وربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية من جهة أخرى، وكذلك وجود علاقة ارتباطية عكسية معنوية إحصائياً بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات.

8. دراسة صباح (2008)

جاءت هذه الدراسة بعنوان العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين وهدفت الدراسة الى تطوير نموذج قياسي يستند الى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان في الجهاز المصرفي.

الفلسطيني، والخروج بتوصيات تساعد ادارات هذه البنوك على تطوير أدائها المصرفي من حيث ادارة مخاطر السيولة , ومخاطر راس المال، ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة والمخاطر المتعلقة بعدم كفاية رأس المال، والمخاطر المتعلقة بالتقلبات ومعدل العائد على اجمالي الموجودات من جهة أخرى، بينما أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان المصرفي.

تحليل دراسات السابقة:

ما يستنتج من الدراسات السابقة يمكن بيانها على النحو الآتي

1. تؤكد الدراسات السابقة على أهمية قياس السيولة والمخاطر المصرفية ومستوى الاداء.
2. أكدت دراسة الاسدي 2005 إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة على ضرورة الاهتمام الجاد في عملية التحليل والدراسة للبيانات والمعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار الاستثماري.
3. تشير اغلب الدراسات الى ضرورة قياس مخاطر السيولة، وفي هذا الصدد قدمت دراسة صباح 2008 من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة أمان البنوك التجارية العامة في فلسطين حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال والتقلبات في سعر الفائدة ومعدل العائد على الإجمالي الموجودات من جهة أخرى، كما قدمت دراسة من خلال طرحه لسؤال عن كيفية قياس هذه المخاطر Kronseder طريق تعريف مخاطر السيولة ومدى علاقتها مع متطلبات الاعتماد الصافية، فقد توصلت الدراسة الى ان مخاطرة السيولة تقع عندما تمتلك السيولة الجزء الأول ضمن كافة المصادر النقدية القريبة. وكذلك أثبتت الدراسة ان العلاقة بين السيولة ومتطلبات الاعتماد الصافية تكون عكسية.
4. تؤكد بعض الدراسات على الدور المهم للمقرض خصوصاً عندما يقف الى جانب المصارف التجارية عينة الدراسة والتي بدورها تحتاج الى دعم شديد، وعليه قد جاءت

سابقة

هذه الدراسة ( دراسة Davis 2003 ) في كيفية ادارة السيولة في اوقات الأزمات المصرفية، وحيث توصلت الدراسة الى ان دور المقرض هو الذي يعتبر الوسيلة الأخيرة في فترة الأزمات والتي تكون المحفز الأكبر لمنع التخوف بواسطة كافة الوسائل المتوفرة لدى للبنك المركزي الذي يتطلب الدعم الحكومي الكامل .

5. أشارت اغلب الدراسات الى ضرورة تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية فقد جاءت دراسة) أبو زعيتر ، 2006 وأظهرت تأثير أداء المصارف التجارية العاملة في فلسطين بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، وأشارت دراسة( الرشدان، 2002) وأظهرت ان الرافعة المالية لها تأثير سلبي على ربحية المصارف ، كما أظهرت دراسة غانم ، 2002م، ان هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المالي والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من أخرى.

وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول بأن الدراسات السابقة تنسجم بل تتكامل في كثير من الجوانب , اذ ركزت بعض الدراسات على ضرورة قياس المخاطر المصرفية، غير ان بعضها ركز على إدارة السيولة، والبعض الآخر على العائد والمخاطرة، الى ان جاءت بعض الدراسات لتعزز هذا الاتجاه وتقويته بأخذها العلاقة بين إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة.

ثالثاً: مدة الاستفادة من دراسات سابقة:

1. التعرف على بعض المصادر والدوريات والبحوث النظرية التطبيقية والاطلاع عن كثب على المجالات التي تم التطرق إليها بالبحث وتتبع نتائجها مما سهل الطريق أمام الباحثة في بناء الإطار النظري للدراسة وجلاء الغموض عن الجانب العلمي.
2. الاطلاع على منهجيات هذه الدراسات ، وملاحظة تسلسل فقراتها بالشكل الذي يمكن الباحثة من تصميم منهجية دراستها.
3. التعرف على الوسائل الإحصائية المستخدمة في البحوث السابقة وتم تحديد الوسائل الأكثر ملائمة والتي تنسجم مع طبيعة الدراسة وشكل أنموذج الدراسة الافتراضي.
4. التعرف على النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسات والتي سهلت على الباحثة الانطلاق من حيث انتهى الآخرون والبحث في الجوانب التي لم يتناولوها.

رابعاً: ما يميز هذه الدراسة عن دراسات سابقة:

1. الاتجاه الشمولي للدراسة: حاولت الباحثة تضمين الدراسة اغلب العوامل المؤثرة في السيولة النقدية ومستوى الاداء(مؤشرات السيولة النقدية ، مؤشرات القدرة الايفائية ، مؤشرات المخاطرة، المؤشرات المالية، مؤشرات الربحية والفاعلية).
2. اسلوب الدراسة: اذ اعتمدت الباحثة على التحليل الكمي في قياس الاثر من خلال بناء انموذجات قياسية متعددة لقياس اثر السيولة النقدية في مستوى الاداء.
3. ان البيانات التي اعتمدت والنسب المستخرجة تستند الى مصادرها الاصلية وعليه كانت النتائج المتحققة من التحليل والقياس تؤكد حقيقة واقع النمو والتطور للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

### تمهيد:

تعد السيولة النقدية في معظم المصارف الحكومية والاهلية شغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع الزبائن . فقد نجد المصرف يفقد عدداً من الزبائن نتيجة عدم توفر السيولة الكافية او عدم امكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب ، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وفق هذا المنطلق فقد حاولت الباحثة في هذا الفصل تقديم عرضاً نظرياً لماهية السيولة النقدية من حيث المفهوم والاهمية والمكونات الاساسية لها، والبحث في مصادرها والنظريات المفسرة لها فضلاً عن ابراز اهم معايير تقييم كافية السيولة النقدية ومستوى اداء المصارف واهميتها للأفراد والمتعاملين والبنوك ، وتقييم مكونات السيولة المصرفية والربحية ، والروابط بين الربحية والسيولة من منظور التقييم المصرفي.

(والمعايير)

المبحث الأول

أساسيات السيولة النقدية

أولاً: مفهوم السيولة النقدية: (Liquidity Concept)

ان السيولة في معناها المطلق تعني النقدية Cash Money ، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل الى نقود بسرعة وبدون خسائر، وحيث ان الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً او في غضون مدة قصيرة، فإن السيولة تعد مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقود والأصول سهلة التحويل الى نقود بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوبة الوفاء بها لذلك لا يمكن تحديد سيولة اي مصرف او اي فرد الا في ضوء استحقاقات التزاماته ( عبدالحמיד ،230،2002).

وللسيولة مفهوم مجرد فيمكن تعريفها بأنها : القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات

أما المفهوم الاقتصادي الشامل فإن السيولة تعني عرض النقود M2 المكون من نقود او ودائع تحت الطلب M1 . وطبقاً لهذا التعريف، تخرج الودائع الأجنبية لغير المقيمين من مفهوم السيولة الشامل.

كذلك يقصد بالسيولة بأنها قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما:

تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، اي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع ،( الحسني , الدوري، 93، 2000).

وتعرف بأنها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، او منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقود سائلة لدى المصارف، او إمكانية الحصول عليها عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها الى نقد سائل بسرعة وسهولة ( ابو احمد ,2002, 185) او هي مدى توافر أصول سريعة التحويل الى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير ( الهواري, 1978, 60) .

يتبين من هذه التعاريف أن السيولة مسألة نسبية، لها متغيران المتغير الأول هو الأصول السائلة والمتغير الثاني هو سحب المودعين وطلبات الائتمان وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، اي في إمكانية تحويلها الى نقدية بدون خسائر او بخسائر يتم تحويلها نتيجة هذا التصرف ومن ناحية أخرى فإن قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة ففي الوقت الذي يمكن ان يطلب من اي دائن في أية شركة صناعية او زراعية او عقارية مهلة للسداد، نجد ان الأمر يصبح خطيراً لو ان المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإن نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللاقتصاد القومي ككل.

ويعرف آخرون السيولة بأنها : احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في الوقت نفسه من استغلال ودائعه بما يحقق له اكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير ان ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله ( عساف ،1986، ص129) ويمكن للمصارف ان تحقق غايتها في السيولة

(والمعايير)

من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل وقت من الأوقات, او من خلال إجراء التزامن بين دخول الأموال إليها وخروجها منها ( عقل، 2006م، ص185) .

وتتفق الباحثة مع هذا التعريف حيث انه يعتبر تعريف شامل ويحتوي على كافة النقاط الأساسية التي يجب توفرها في أي سيولة نقدية ناجحة حيث تهتم بجمع كافة البيانات والمعلومات المالية ثم يتبعها دراسة وتحليل تفصيلية لهذ البيانات ويجاد العلاقة فيما بينهما . ويمكن ان نعرف السيولة أيضاً انطلاقاً من مفهومين هما:

1. المفهوم الكمي ( STOCK CONCEPT ) ، الذي ينظر للسيولة من خلال كمية الأصول

الممكن تحويلها الى نقد في وقت ما، واستناداً الى هذا المفهوم, تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها الى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف ويؤخذ على هذا المفهوم ضيقه، لاعتماده في تقويم السيولة على كمية الموجودات القابلة للتحويل الى نقد، كما يؤخذ عليه اخفاقه في اعتبار السيولة الممكن الحصول عليها من الاسواق المالية، ومن تسديد العملاء لقروضهم وفوائدها. ( كراجه وآخرون ، 2002م، ص28).

2. مفهوم التدفق (FLOW CONCEPT) ، وهو المفهوم الذي ينظر الى السيولة على انها

كمية الموجودات القابلة للتحويل الى نقد، مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية, ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف, وسواء على شكل فوائد كان هذه التسديد او اقساط قروض(عقل, 2006 ، 158) .

وانطلاقاً من المفهومين السابقين للسيولة / انبثقت لها عدة تعريفات ، منها:

1. السيولة: هي ان تكون عندك النقود عندما تحتاج إليها .
  2. السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند تحققها.
  3. السيولة: هي القدرة على مواجهة السحوبات من الودائع ومواجهة الطلب على القروض .
  4. السيولة: هي القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز اثناء اثناء مدة قصيرة دون خسارة ويندرج التعريف الأول تحت المفهوم الكمي للسيولة، ويندرج التعريف الثاني تحت مفهوم التدفق, بينما يمكن ان يتحقق التعريفان الثالث والرابع مفهومي السيولة معا .
- وهنا وردت السيولة النقدية في مجالات الأعمال – بصورة عامة- إنها الثروة وحسب ما يسميها الاقتصاديون وحسب ما يسميها المصرفيون " سيولة نقدية" والثروة هي عبارة عن قيمة كل الأصول السائلة كالحسابات البنكية وصناديق الاستثمار المشتركة والأسهم وما الى ذلك مما يملكه الأفراد والشركات، يضاف له الثروة الحقيقية مثل البيوت والمصانع وشركات الأعمال وغير ذلك وكلمة المفتاح هنا هي " الثروة السائلة " والتي تصف الأصول التي يمكن بيعها وشراؤها بسهولة وهي تضم العديد من الشرائح أهمها:

- الشريحة الأولى : تضم النقد والودائع لدى البنوك اي عرض النقد.
- الشريحة الثانية : تضم الأسهم التي يملكها المواطنون بصورة مباشرة او غير مباشرة (كان تكون من خلال صناديق الاستثمار المشتركة). وأيضاً تضم الودائع والأسهم في البنوك الأجنبية وأيضاً العقارات.

كما تعبر عن النقد الجاهز او عن سيولة الشركة او عن سيولة الأصل ونعني بالنقد الجاهز صافي التدفق النقدي والذي هو عبارة عن التدفق النقدي للداخل مطروحاً منه التدفق النقدي للخارج, والتدفق النقدي للداخل هو عبارة عن كل العمليات التي تؤدي الى دخول نقد صندوق النقدية.

ورصيد البنك في الشركة, اما التدفق النقدي للخارج فهو عبارة عن كل العمليات التي تقوم بها الشركة وتؤدي الى خروج نقد منها ، كما تعني سيولة الشركة وجود أموال سائلة ( نقد وشبه

(والمعايير)

نقد) كافية لدى الشركة وفي الوقت المناسب لمقابلة التزاماتها في موعد استحقاقها ولتحريك دورتها التشغيلية ولمواجهة الحالات الطارئة اما سيولة الاصل فتعني سهولة وسرعة تحويل هذا الأصل الى نقد جاهز وبدون خسائر تذكر حسب السير الطبيعي للأموال (ويكيبيديا, 2009: 60).

اذن تجد الباحثة في ضوء ذلك بأن السيولة النقدية هي السهل الممتنع، هي سهلة في التعريف ولكنها عصية في تحديد درجاتها لكل شريحة من الموجودات وهنا قد تختلف درجة السيولة في الشريحة الواحدة حسب حجمها ووقتها وحالتها في السوق اضافة الى درجة التشبع.. إلخ؛ كذلك يوجد هناك عنصر مهم جدا" وهو تدخل الحالة النفسية والاجتماعية والسياسية والتي تعتبر كأحد عوامل درجة السيولة. فالسيولة هي مفهوم مركزي في جميع التعاملات التجارية والمالية؛ لذلك فإن فهم طبيعتها وتقنياتها يسهم في سهولة التعامل وإثراء النقاش الاقتصادي حتى ترتفع درجة السيولة في الاقتصاد وتترجم إلى حركة وإيقاع تجاري أعلى لخدمة الاقتصاد والفعاليات الاقتصادية فردياً أو مؤسسياً.

كما ان الباحثة تجد ان السيولة النقدية تشير إلى الأعمال التجارية على حد سواء لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها بالدفع، من حيث امتلاك ما يكفي من الأصول السائلة، على هذه الأصول نفسها

مما تقدم يمكن ان نقول ان السيولة النقدية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الأئتمان أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض اصوله ، أي تحويلها الى نقد سائل بسرعة وسهولة ، وبناء على ذلك يراد بالسيولة (( الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة اضافة الى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة )) .

وتهتم المصارف التجارية بالسيولة اكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين ، وهذا راجع الى سببين : الاول ان نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبيرة جداً والثاني ان قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الاجل

ثانياً: أهداف السيولة النقدية

توصف نتائج السيولة النقدية انها من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد وعليه فإن السيولة النقدية تهدف الى تحقيق الآتي:( النعيمي، والتميمي, 2008: 21) .

1. تقييم الوضع المالي والنقدي للمصرف.
  2. تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
  3. تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
  4. الاستفادة من نتائج التحليل لعداد قوائم التدفقات النقدية والخطط المستقبلية.
  5. التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المصرف.
  6. تعتبر السيولة النقدية مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- اما السيولة شبه النقدية وهي الأصول التي يمكن تصفيتها او بيعها او رهنها ومنها ادونات خزينة، كمبيالات مخصومة، أوراق مالية في الأسهم والسندات وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة ، حيث تنصف هذه الأصول بقصر أجل استحقاقها وإمكانية

(والمعايير)

التصرف السريع لها سواء بالبيع او الرهن ومن الجدير بالذكر ان هذه الأصول كلما كانت حكومية، او مضمونه من قبل الحكومة كانت أكثر سيولة ( الزيدانيين، 1999، ص155).

وان أفضل الاستثمارات حالياً تكمن في اختيار مجال الاستثمار ( أين تستثمر وكيف ولماذا...؟) مثلاً في البورصات على أنواعها في أسواق الذهب والمعادن او البن ربما في السياحة او المولات وفي مجال الاتصالات ( الخليوية، وايرنس، لايتوب، انترنت... الخ) او البرمجيات وربما في العقارات والأراضي والمباني او الزراعة والمواد الغذائية أشكال مختلفة ولكن وفي كل المجالات لا بد من البحث عن مدى توفر ( السيولة) مسبقاً ولاحقاً ( مع العائدية والسلامة والجدوى وسرعة التحويلات ... الخ).

**ثالثاً: أهمية السيولة النقدية ووظيفتها Liquidity Importance**

تتبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالادارة تهدف الى الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة لتحقيق الآتي:

1. تدعيم ثقة مقترضيه عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها حسب السير الطبيعي للأمر.
2. الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرارية هذه الدورة وعدم توقفها والدورة التشغيلية لمنشأة صناعية مثلاً تبدأ بشراء المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها.
3. مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها فوراً ( الأيوبي ، 1996، ص89).

ان السيولة لها عدة أدوار أو وظائف فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وأيضاً مقابلة الطلبات غير المتوقع لسحب الودائع تحت الطلب. ويحد حجم هذا النوع وفقاً للخبرة فالودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب غير المتوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر، ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل ، فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات او دلائل او مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب وأخيراً تمكن السيولة من تلبية الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات (حفي، بدون سنة، ص179) وتعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات غير مالية، حيث تكون تدفقت الأرصدة النقدية من والى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف (Bank Capital Base) فضلاً عن صعوبة التوقع او التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، ومع الأخذ في الاعتبار ان الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب ( إبراهيم، عدد11، ص6)

وتحتاج المصارف الى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها الى الأموال، هذا، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة اما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف او من خلال الاقتراض منها، وحيث ان مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب ان تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لان مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية ( عقل، 2006، ص159)

1. الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

2. تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
3. يعد مؤشراً ايجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
4. تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
5. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
6. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

7. تجنب اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي.  
وللسيولة عدة ادوار ، فهي تساعد على مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع وفقاً للخبرة (الودائع تحت الطلب التي ستقع تحت بند السحب غير المتوقع وتساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقرة). ويعني هذا توافر قدر غير ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة. وكذلك مواجهة احتمال السحب ودائع التوفير والودائع لأجل ، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات او دلائل او مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، وتمكن من تلبية من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدة إمكانية البنك في تدبير موارد اخرى لمواجهة هذه السحوبات ( حنفي وقرياقص، 2000م، ص55).

وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع ، ولكي تتمكن تلك المصارف من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة وتظهر أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي:

1. طبيعة وتركيبية الموجودات السائلة.
  2. مواعيد الاستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزيائنه.  
وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن من إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه، إذ ان ذلك سيؤدي الى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف في حين ان المنشأة غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقه، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون ان يؤدي ذلك الى زعزعة الثقة او التأثير سلباً على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المصرفية ( الحسيني والدوري، 2000م، ص94) وتهتم الشركة بالسيولة بغرض مقابلة التزاماتها الجارية ( الالتزامات قصيرة الأجل) عند حلول مواعيد الاستحقاق، لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي الى الأضرار بالمساهمين، حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع الحالية والمستقبلية للشركة، وبذلك نخلص الى ان نقص السيولة له تأثير على ثروة المساهمين ( العمار، 1997م، ص71).
- ولذلك فإن إحدى أهم المهام بالنسبة لأداء المصرف هي قياس وتلبية احتياجاته من السيولة، وان احتياجات سيولة المصرف يجب ان تكون مقاسه بصورة ديناميكية، وربما تكون مؤذية اذا امتلك المصرف عدداً كبيراً من مصادر السيولة ذات الأرباح المتدنية العائد الى احتياجاته لمثل هذه السيولة، ومن ناحية اخرى فإن السيولة القليلة جداً ربما يؤدي الى مشاكلات كبيرة وربما تؤدي الى فشل المصرف أيضاً ( Hampel,1994, P.158 ).

رابعاً: مؤشرات ومكونات قياس السيولة النقدية: **Liquidity indicators & Component.**

### والمعايير)

تقاس السيولة في البنوك بنسبة التوظيف الى الودائع اي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء, وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية, ويفضل ان تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة الى الودائع, وهناك العديد من النسب تمكننا من قياس سيولة البنك التجاري أهمها:

#### 1. نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

وهو ذلك الاحتياطي التي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي وعادة يشكل نسبة معينة من اجمالي البنك المركزي التجاري, هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل الزامي من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي, وتحسب هذه النسبة في العلاقة التالية:  
نسبة الاحتياطي النقدي = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي/ قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى (حيث ان الالتزامات الأخرى تتمثل بالشيكات, الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع, وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى).

#### 2. نسبة الرصيد النقدي

ان الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية يتأثر بعمليات السحب والاياداع لدى البنوك ذاتها, والمهم في الامر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لقيمتها, على اعتبار ان هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:  
نسبة الرصيد النقدي = رصيد مودع لدى البنك المركزي نقدية جاهزة لدى البنك/ قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى.

#### 3. نسبة السيولة العامة

تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام, وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة, وتحسب بالعلاقة التالية:  
نسبة السيولة = رصيد مودع لدى البنك المركزي نقدية جاهزة في البنك + أصول شديدة السيولة / إجمالي الودائع + التزامات أخرى.  
وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجئة, وكذلك قياس مدى كفاءة البنك في اجراء توازن بين الربحية والسيولة, فمن المعروف ان النسب العالية من السيولة تكون في العادة على حساب الربحية, وتضم كلا من الأوراق المالية والتجارية قصيرة الأجل.

#### 4. إدارة السيولة في المصارف:

يمكن تعريف إدارة السيولة في البنوك بأنها الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر, وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية حيث تهدف إدارة السيولة في البنك الى النقاط الآتية:

- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول الى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الأمر الذي يؤدي الى انخفاض معدلات الربحية.
- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء الى تصفية بعض الأصول (أسهم, صكوك, ودائع وكالة استثمارية ... الخ) ما قد يعرض البنك لتحقيق خسائر على هذه الأصول وخصوصاً عندما لا تكون ظروف السوق مواتية.
- تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات البنك.

### والمعايير)

- تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن ان تنشأ عن عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية او بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها البنك، ويكون ذلك بشكل أساسي من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية ووضع الحدود القصوى لها.
- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك بمجالات التوظيف والوصول الى مخاطر مقبولة ومدروسة.
- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك.
- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلائم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية.

أما مكوناتها فيمكن تقسيمها الى جزأين رئيسيين:

#### أولاً: الاحتياطية الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون ان يكسب منها عائداً، (السبتي ، 1990، 16) وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من اربعة مكونات ، هي:

#### 1. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات وتسعى المصارف التجارية الى تقليل هذا المجموع الى اقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وان السبب في ذلك يعود الى ان هذا الرصيد لا يدر أية عوائد، كما انه قد يتعرض الى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل وقد يتعرض الى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة ( الشماع، 372، 1975-373).

#### 2. الودائع المركزية لدى البنك المركزي

تنص التشريعات الحديثة على الزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني، والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن اذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودعة لديه ( العطار، قمر، عبدالواحد، 1991، 64).

#### 3. الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من اجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة تشغيل النقد لديها او زادت علاقتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

#### 4. الصكوك تحت التحصيل

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن ( Hempel, et al, 1994, 51).

#### 5. الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج.

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى. وتنقسم الاحتياطيات الأولية من حيث شروطيتها القانونية إلى نوعين ، هما :

### 1. الاحتياطية القانونية:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يضمن الاحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقدي في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي ( الحسيني، الدوري، 2000، 95) والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللاحتياطيات القانونية فوائد، أهمها انها تعد عاملاً واقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليه، كما انها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة ويسهل عليها ان تكون الملجأ الأخير ( جميل، 2003، 3).

كما وتعاني الاحتياطيات القانونية من سلبيات أهمها انها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات وهذا يؤدي الى تقليل ربحيته، وكان هذه الاحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب ان تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الاحتياطيات زادت قابلية المصرف على الإقراض والاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته. ان وجود جزء من الاحتياطيات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما: الأول مساعدة المصارف على تحقيق ارباح متواضعة من بعض احتياطياتها القانونية.

والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف الى الحكومة، وتكون لمدة قصيرة الاجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل كما في السندات وهي تمثل ديناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها(الشماع، 1975، 363).

### 2. الاحتياطيات العامة

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية( أبو احمد ، 2002، 189).

#### ثانياً: الاحتياطيات الثانوية:

الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائداً، وتشمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة، والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها انها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك انها تسهم في تحقيق نسبة من ارباح المصرف والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين الأول محدد قانوناً ويسمى بالاحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة الى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، اا الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي أنها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه الى احتياطيات أوليه، او تحويل جزء من الأخيرة إليه.

(والمعايير)

ان المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال تسعى الى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجاتها الفعلية أي أنها تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة الى أنها مربحة، فأنها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطيات الثانوية.  
وترى الباحثة ان هناك مصادر بمثابة روافد تعزز العمل المصرفي منها أمام المصرف التجاري مجموعة من المصادر، يمكن أن يشكل كل منها، أو كلها معاً روافد لتعزيز سيولة المصرف، أهمها :

1. تسهيل الأوراق المالية (liquidation of securities)، التي يكتنيتها المصرف في محفظته، لتستعمل كخط دفاع ثان لتعزير سيولته عند الحاجة. وضماناً لفعالية هذا الخط، تحرص المصارف التجارية على اقتناء نوعية ممتازة من هذه الأوراق ذات الأجل القصير القابلة للتسويق السهل، مع تركيز خاص على الأوراق المالية الحكومية باعتبارها أفضل الأوراق المالية تحقيقاً لهذه الشروط .
2. الأصول قريبة الاستحقاق، كالقروض، وأقساط القروض الأخرى، والفوائد، وكذلك استرداد الودائع لدى المصارف والمؤسسات الأخرى .
3. إدارة الخصوم، إذ يشمل هذا المصدر تنمية الودائع، و إصدار شهادات الإيداع، والاقتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى

المبحث الثاني

المصادر والنظريات المفسرة للسيولة النقدية

أولاً: مصادر السيولة النقدية :

ان من أهم مصادر السيولة قدرتها على تحويل الأصول الى نقود بشكل سريع دون تحقيق خسارة وبالتالي يمكن القول ان السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحويل أصولها الى نقدية من خلال بعدين يتمثل البعد الأول في الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الأصل الى نقدية على الوقت فكلما قصر الوقت زادت درجة سيولة ذلك الأصل؛ ويتمثل البعد الثاني في درجة التأكد التي تربط بعملية التحويل اي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل أصل الى نقدية ولا تترتب عليه خسارة كبيرة للمؤسسة. اما السيولة في البنك فيمكن تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار الى بيع أوراق مالية بخسارة كبيرة او اللجوء الى مصادر أموال ذات تكلفة عالية ويقصد بها أيضاً الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأموال المصرفية المتعرف عليها وبالتالي فإن وفرة السيولة تعني وجود فائض في الأموال المتاحة عن قدرة المصرف على الإقراض، وحينئذ يستثمر هذا الفائض في الأصول السائلة مثل الأوراق المالية او على شكل أرصدة لدى المصارف ولدى البنك المركزي، وهذا يعني ان السيولة تتحقق للجهاز المصرفي اذا كانت لديه القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في جميع الأوقات، فضلاً عن السهولة التي يمكن أن تتحول الى نقد إذ إن الودائع المصرفية والأوراق المالية القابلة للتسويق التي غالباً ما يجري تبادلها في بورصات الأوراق المالية هي أدلة على الموجودات السائلة اما العقارات والمعدات التي تستخدم في الإنتاج فهي أدلة على الموجودات غير السائلة وعلى الرغم من ان اي موجود غير سائل قد يكون ذا قيمة كبيرة فإن تحويله الى نقد قد يتطلب وقت وجهد كبيرين وتتألف حاجة اي مصرف للسيولة من الالتزامات الفورية كسحوبات الودائع او الطلبات القانونية.

اما القروض والتي ينبغي ان يليها المصرف أهمية للاستمرار بأداء وظائفه بوصفها مؤسسة مالية وسيطة. وينبغي ان يمتلك المودعون والدائنون الثقة بقيمة موجودات مصرفهم، لكي يثق المصرف بأموالهم ولأنه من الصعب معرفة مقدار الثقة التي توجد لدى المودعين والدائنين

(والمعايير)

الحساسين للجودة بمصرف محدد، فإنه من الصعب قياس حاجة المصارف للسيولة والقدرة على تلبية مثل هذه الاحتياجات.

وفي الوقت الذي سيقوم به بعض المودعين بسحب أموالهم وكتابة الصكوك إزاء حساباتهم فإن مودعين آخرين سيضيفون الى حساباتهم ويودعون الصكوك المسحوبة على مصارف أخرى وهذا امر طبيعي وقد يكون هناك نماذج أسبوعية او شهرية او فصلية لمستحقات وسحوبات الودائع، إلا أن هذه التقلبات يمكن ان تكون متوقعة ويجري ترتيب الموجودات بحيث ان النقد والاحتياطات تكون متاحة لتلبية او مواجهة أرصدة تصفية سالبة كبيرة والسيولة التامة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف الى تصفية بعض أمواله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف. والأمان هو أمان الودائع والحماية حماية قيمة الأموال غير السائلة ولكن علينا ان نميز بين السيولة على مستوى المصرف الفردي ومستوى الجهاز المصرفي بشكل كامل فالسيولة على مستوى المصرف الفردي تعني قدرته على مواجهة التزاماته، وعلى مستوى الجهاز المصرفي تعني قدرة الجهاز المصرفي بمجموعة على تلبية طلبات الائتمان جميعاً وفي اي وقت فالسيولة على مستوى المصرف الفردي تؤثر فقط على سيولة المصرف الذي سحبت منه الودائع، ان العنصر الأساس في موضوع السيولة يتمثل في طريقة إدارة المصرف لموارده من حيث تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطر الناتجة عن التماذي في طلب زيادة الأرباح من جهة والحفاظ على سلامة الموجودات ومتطلبات السيولة من جهة أخرى حيث انه في كثير من الأحيان يفضل تدقيق نقدي صغير يكون أكيد (من غير مخاطرة) على تدفق يحصل في ظروف خطرة.

من هنا تبرز أهمية موائمة المصارف لأجال الاستخدامات المالية مع آجال مصادرها، لذلك ينبغي على الإدارة التنفيذية للمصرف ان توفر نظم معلومات عن آجال استحقاق الأصول والخصوم على أساس يومي حتى تستطيع اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب كما ينبغي على الإدارة التنفيذية ان تزود الإدارة العليا للمصرف في أوقات مناسبة ببيانات مناسبة أجمالية عن نسب السيولة في المصارف حتى يتسنى متابعة تطورات نسبة السيولة بشكل امن وقد تم قياس السيولة بالاتي:

أ. نسب السيولة :

1. نسبة السيولة السريعة والتي تقيس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة سهلة التحويل الى نقدية ( الخلايلة، 1998 ، ص ).
2. نسبة التداول : والتي تقيس مدى كفاية الموجودات المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل على المنشأة ( عقل، 2000).
3. نسبة النقدية : تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو حكمها ( كالاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة). (خنفر والمطارنة ، 2009).
4. رأس المال العامل: يمثل الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة ويعرف أيضاً بصافي رأس المال العامل ويستخدم صافي رأس المال العامل كمؤشر للحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير ( خنفر والمطارنة، 2009 ، ص 33 ) .

ب. الربحية:

وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققتها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح ( عقل، 2000 ، ص 65) .

(والمعايير)

وهنا يجب الانتباه على العوامل التي تعتمد عليها سيولة المصارف وأهمها:

1. مدى ثبات الودائع. فكلما كانت نسبة الودائع لأجل طويل الى إجمالي الودائع اكبر كلما شعرت ادارة المصرف بالاطمئنان بدرجة اكبر.

2. قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة فكلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها المصرف كلما شعرت إدارة المصرف أيضاً بالاطمئنان أكثر، فالقروض طويلة أجل لمدة خمسة عشر عاماً مثلاً قد توحى بالاطمئنان لدى المصارف وذلك لان كثير من الظروف الاقتصادية قد تتغير أثناء هذه المدة الطويلة وأن هناك مصادر كثيرة للسيولة وليس أمام الشركات الثلاثة مصادر وهي:.

أ - إيرادات المبيعات والمدفوعات المقدمة للتعاقد.

ب - التمويل الخارجي سواء أكان على هيئة قروض او إعانات من بنوك أو هيئات أخرى.

ج - طرح أسهم جديدة.

وأن بعض النظريات جاءت مفسرة لمصطلح السيولة على انها مصطلحاً عسرياً متداولاً، على أن هناك مصطلحات مرادفة استخدمت بديلاً عنه والمصطلح المستخدم لدى الفقهاء هو التضمين بمعنى تحويل الموجودات السلعية الى أثمان من الدنانير والدرهم وهو يقابل الى حد ما مصطلح تحصيل السيولة، وهناك مصطلح آخر مقابل للسيولة وهو التقلب ومعناه شراء سلع بالنقود ثم بيعها ووضع ثمن السلعة المباعة في سلعة أخرى وهو يقابل مصطلح توظيف السيولة وبهذا نجد في التراث الفقهي استخداماً شاملاً لكل من معالجة عجز السيولة عن طريق التنسيق، ومعالجة فيض السيولة عن طريق التقلب لذا فإن الثروة السائلة هي المحرك الرئيسي للاستهلاك والاستثمار، وبالتالي الدخل (اي الناتج المحلي الإجمالي) ولكن يمكن لهذه السيولة ان تستثمر في أصول مالية بدلاً من استثمارها في استثمارات حقيقية. انظر الى هذه السيولة كما لو كانت نقوداً تدور عبر العديد من منافذ النشاط الاقتصادي المحلي من استهلاك ومورداً ومدخرات واستثمارات مباشرة وصناديق أسهم واستثمار مشتركة وعقارات. وهذه العملية تكتنفها الأخطاء. فبدلاً من أن تؤدي الى نمو اقتصادي قد تؤدي السيولة في النهاية الى التضخم (ما يعني وجود سيولة كبيرة مقارنة بوجود سلع قليلة).

كثيراً ما يستخدم مصطلحاً (السيولة) و " عرض النقود " ليدلا على مفهوم واحد، الا ان السيولة لها مفهوم أوسع من ناحية وظيفية. وكلمة "سائل" تعني إمكانية بيع او شراء أصل ما بسهولة نسبية. اما " الثروة السائلة " فهي ذات مفهوم أوسع، إذ أنها تعني مجموعة الأصول السائلة مثل الحسابات البنكية، وصناديق الاستثمار المشتركة والأسهم في الشركات المساهمة، وغير ذلك مما تملكه الشركات المساهمة . وغير ذلك مما تملكه الشركات والأفراد على حد سواء، وبينما يؤدي عرض النقود دوراً محدوداً في الاقتصاد متمثلاً بكونه وسيلة لإتمام المعاملات التجارية فإن للثروة السائلة دور اكبر مساحة فهي تعتبر المحرك الرئيسي للاستهلاك والاستثمار وبالتالي للنشاط الاقتصادي والدخل.

ان عرض النقود (M1 , M2 , M3) ما هو الا جزء من السيولة النقدية فالاقتصاديون يعرفون النقود بأنها كمية العملة الورقية والمعدنية والودائع البنكية ، واهم ما يميزها هو انها وسيلة لإتمام المعاملات التجارية. فهي تستخدم في بيع وشراء السلع والخدمات، ومع ذلك فالنقود هي احد أنواع الأصول السائلة وهناك غيرها الا انها تختلف بأنها الوسيلة المستخدمة في إتمام المعاملات التجارية، والنقود (اي ما يقبل كوسيلة للتسديد في المعاملات التجارية) لا تصدر سوى عن البنك المركزي في البلاد (كعملة نقدية) والنظام الحالي (كودائع) والتميز بين الأمرين مهم. فعندما نقول ان صادرات المملكة النفطية تضخ سيولة نقدية، فإن المعنى ان الصادرات النفطية تخلق ثروة جديدة ( ثروة تتحول من باطن الأرض الى ظاهرها) وعليه فإن الإيرادات الناتجة عن الصادرات دولة نفطية للمملكة قد تدخل على شكل نقود، الا ان تأثيرها على النشاط الاقتصادي

(والمعايير)

يتمثل في زيادتها للثروة المالية للبلاد ويعد عرض النقود الواسع) وان ( المقياس الأوسع فهو يشمل النقد المتداول بين أيدي أناس والودائع تحت الطلب والودائع لأجل والادخار وكذلك الودائع شبه النقدية.

ويرى ( الشواربي، 2002م، 161) بأن السيولة تتمثل في قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من أصوله الى نقد بسرعة ودون خسائر , نظراً لأن المصدر النهائي للسيولة في النظام المصرفي ككل يمثل في البنك المركزي الذي يلتزم بتوفير حجم احتياطي كاف لتحقيق النمو المناسب من الائتمان والودائع لإشباع حاجات المجتمع التمويلية، فإن البنك المركزي يقوم بمهمة المقرض الأخير بتحول أصول البنوك الى نقد وبسعر إعادة الخصم، أما بالنسبة للبنك الواحد فان سيولة أي أصل من أصوله توقف على إمكانية تحويله عند الضرورة الى نقد بمعنى أنها تتوقف على وجود من يقبل الحلول محل البنك في امتلاك الأصل عند اللزوم وعليه تحدد سيولة قدرة البنك على افتراض وتحقيق النقدية من عملية المصرفية المختلفة واختيار أصول البنك أخذاً في الاعتبار عملية السيولة تخضع لاعتبارات عديدة منها: التوافق بين آجال الودائع وآجال توظيفها وظروف البيئة الاقتصادية والمالية التي يعمل فيها البنك, ومراحل دورة الاقتصاد القومي وكذلك خطط وأهداف هذا الاقتصاد.

كما يرى ( Hampal, 1994, p157 ) بأن احتياجات سيولة المصرف تتألف من الالتزامات المالية مثل استرداد الودائع والطلبات القانونية للقرض. ( لهذا يتوجب على المصرف ان يلبى الاحتياجات كي يصبح وسيطاً مالياً، وأن احتياجات او متطلبات السيولة تكون صعبة القياس لأن أدراك المودعين الفعليين والمحتملين وثقتهم وكذلك سوق النقد تكون صعبة التقدير. وتعرف السيولة أيضاً "بقدره المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المتوقعة منها وغير المتوقعة من أصولها المتداولة (عقل، 2000).

هناك بعض من مصادرها التاريخية وضعت لنا رؤية جديدة في ضعف السيولة يذكرنا بتعثر بنك مصر, ولولا تدخل الحكومة بدعم البنك, لحدث تدهور في الاقتصاد الوطني، وأن إفلاس بنك انترا في لبنان من الأمثلة على ما يحدث لمصرف نتيجة الطلب المفاجئ لأموال بعض الزبائن, مما دفعه على التوقف عن الدفع وإقفال أبوابه، ليس بسبب عجز في ميزانيته, وإنما بسبب فقدانه السيولة.

ان كمية السيولة التي يجب ان يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي, ككل مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة المصرف، اذ ان زيادة السيولة تعني ان المصرف او الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك او تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي. وفي اي شركة صناعية, فإنه من الممكن عمل ترتيبات للسيولة بوضع خطة للتدفقات النقدية المنتظر ورودها وربطها بالتدفقات النقدية المتوقع حدوثها، بحيث لا يحصل توقف عن دفع اية مطلوبات من ناحية, ولا تكون هناك أصولاً سائلة او نقدية أكثر من اللازم من ناحية أخرى.

أما المصارف التجارية، فإن الودائع الجارية والتوفير، التي تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع. عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إن المصرف لا يستطيع ان يتوانى لحظة الا للاستجابة لطلب زبائنه, كما انه لا يتمكن ان يتأخر في صرف قيمة القرض اذا ما توافرت الشروط وبالتالي فإن مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الاحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات الزبائن والذي يجعل المصارف التجارية تهتم أكثر من غيرها من المؤسسات المالية كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين سببين رئيسيين: الأول ان نسبة مطلوباتها النقدية اى مجموع مواردها كبيرة جداً, والثاني ان قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

(والمعايير)

والسيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب المصرف أي تصفية بعض أصوله غير السائلة وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك وينبغي ان نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل أو النوعي، والسيولة على مستوى البنك الفردي (Credit demands) . فالأولى تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في اي وقت، أما السيولة على مستوى البنك الفردي فأنها تختلف عما سبق، فالتحويلات بين البنوك لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي، ولكن هذه التحويلات تؤثر على السيولة للبنك الذي سحبت منه الودائع(حنفي،2002م، ص187). أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، او تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض. وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية او على شكل أرصدة لدى المصارف او أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي(عقل،2006، ص158).

ثانياً : النظريات المفسرة للسيولة النقدية

أولاً: نظرية القرض التجاري

تقوم هذه النظرية على أساس ان سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب ان تكون لمدة قصيرة. او لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية، فان المصارف لا تقرض لغايات العقارات او السع الاستهلاكية او الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول مدة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة الى التمويل لصفقات محددة ولمدة قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية:

1. فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، فالتقييد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من الأسهم في مشاريع البنى التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.
2. أن هذه النظرية تحول دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالألات الحديثة، وذلك لطول مدة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها أثناء مدة قصيرة .
3. لم تأخذ هذه النظرية بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل ان عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون مصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير، فكثير منها حسب الوضع الطبيعي الذي تنمو وتكبر فيه مما يجعلها تتمتع بالثبات النسبي، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، لا يحق لصاحبها السحب الا في مواعيد استحقاقها (أرشيد، جودة، 1999، ص101-199).
4. قيامها على افتراض إمكانية إكمال دورة التجارة بنجاح، وهو أمر لأي تحقق دائماً خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

ثانياً: نظرية إمكانية التحويل

(والمعايير)

تعتمد هذه النظرية أساساً على ان سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها الى نقد بأسرع وقت ممكن. وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فأن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية الى نقد، او يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض سواء كان عقاراً او أوراقاً مالية او غيرها. وعلى اثر ذلك يمكن ان تتوفر سيولة نقدية كافية لمدة المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية (أبو احمد، 2002، 193)، (أرشيد، جودة، 101، 1999).

**ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع**

تقوم هذه النظرية على أساس ان إدارة المصرف يمكن ان تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فأنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقعة للمقترضين في المستقبل، وهذه يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة الى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية السداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر او كل شهرين...) الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها (أرشيد، جودة، 101، 1999).

**رابعاً: نظرية إدارة المطلوبات**

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على ان المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات وذلك من خلال استحداث انواع جديدة من الودائع منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء. وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة، وان معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون (Runlett, 1977, p.52) وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق ولا يجوز لحاملها التصرف فيه بالبيع. كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، وعادة ما تكون قيمتها الاسمية للشهادات القابلة للتداول (Christy&Roden, 1978, p. 109) كما توجد انواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول (Mc Carty, 1982, p.142) وودائع سوق النقد (Rose et al, 1993, p.156) وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولة النقدية، إضافة الى أنها تعمل على زيادة أرباح المصرف.

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

### المبحث الثالث

#### معايير تقييم كفاية السيولة النقدية ومستوى أداء المصارف

لأجل تحقيق التوازن بين كفاية السيولة النقدية ومستوى الاداء والامان والتي تمثل عناصر المثلث الذهبي للمصارف يتطلب معرفة أهم العوامل الداخلية والخارجية والمؤثرة فضلاً عن تقييم مؤشرات السيولة النقدية ومستوى الاداء والعلاقات فيما بينهما وهذا يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار الآتي:

1. الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود الى نقد.
  2. المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود او احتمالية تقصير او إهمال المصدر او المنتج بطريقة ما في هذا المجال.
  3. التكلفة : هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير من خلال التعريفات السابقة ترى الباحثة ان هذه التعريفات متقاربة في معانيها, حيث ان السيولة في المفهوم الاقتصادي تدور حول مركز رئيس, وهو توفير الأموال لمواجهة الالتزامات والظروف الطارئة.
- وتؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن ان تقسمها الى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

#### اولاً: العوامل الداخلية والخارجية :

##### أ- العوامل الداخلية :

ان مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت وتكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية، لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى وهي:

- شروط الدفع القانونية.
- القواعد المنظمة للعقود.
- تحديد أسعار الصرف والفائدة.
- استخدامات الربح.

وهنا فأن مهمة إدارة البنك ان تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فاعل وان تهتم بتأثير هذه العوامل على السيولة.

##### ب- العوامل الخارجية:

ان سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر , وان من اهم العوامل الخارجية المؤثرة فيها ما يأتي:

1. عملية الايداع والسحب على الودائع : عندما يتم سحب الودائع نقداً تكون نقدية الصندوق قد خفضت وكذلك احتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي أدى الى تقليص سيولته , ان عمليات الايداع تقوم بتحويل كافة النقود القانونية الى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري .

2. رصيد عمليات المقاصة بين المصرف : تزداد سيولة المصرف التجاري اذا ظهر ان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية, ويجب الملاحظة هنا ان عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي الى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون ان يصاحب ذلك اي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية. اما على مستوى المصرف التجاري الواحد فان حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة

(والمعايير)

فالمصرف الذي يحقق رصيذا دائناً قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسناً في سيولته, وبالعكس.

3. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف: يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة, فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة او الاحتياطات النقدية المتوفرة لديه, ويقلل قابليتها على منح القروض, وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة, ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني, ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة, لأن ذلك يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف, ويوسع سيولتها المصرفية, مما يسمح في التحليل الأخير قدرتها الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

4. رصيذ رأس المال الممتلك : يؤثر رصيذ رأس المال الممتلك في سيولة المصرف حيث انه كلما زاد رصيذ رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس اي كلما قل رصيذ رأس المال الممتلك قلت سيولته المصرف, ومن ثمن تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته التجارية, ففي مجال ملاءمة رأس المال قامت سلطة النقد بمراجعة متطلبات رأس المال بهدف تدعيم المراكز المالية للمصارف فرفعت هذه النسبة الى 14% كما حددت قاعدة رأس المال بهدف تدعيم المراكز المالية للمصارف التي يقل ودائع العملاء لديها عن 30 مليون دينار و50 مليون دينار للمصارف التي يزيد متوسط حجم ودائع العملاء لديها عن (30 مليون دينار)

( سلطة النقد, التقرير السنوي الثاني عشر , 2006 )

**ثانياً: أهمية السيولة النقدية والربحية:**

يمكن تقسيم أهمية السيولة النقدية والربحية للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين والبنوك على أنها مهمة كآلاتي :

**أ- أهمية السيولة النقدية للأفراد :**

تكتسب السيولة النقدية أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد او قطاع العائلات وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص أهمها:

1. وسيلة التداول وأداة المعاملات العاجلة

2. مقياساً للمدفوعات الآجلة ومستودعاً للقيمة كما هو معروف نظرياً بأسباب الطلب على النقود وتزداد الحاجة والأهمية للسيولة النقدية لدى الأفراد في ظل نقص ومحدودية التعامل بالشيكات بين الأفراد والمؤسسات سواء كانت عامة او خاصة ونقص الثقافة والوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة خاصة أدوات الدفع الالكتروني والمتمثلة في البطاقات المصرفية وبطاقة البريد.

**ب- أهمية السيولة النقدية للمتعاملين الاقتصاديين.**

لا تقل السيولة النقدية أهمية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين لما تتطلبه طبيعة أنشطتهم في المجتمع فهم الموكلة إليهم مهمة تحقيق وانجاز الأهداف الاقتصادية. الكلية للمجتمع على جميع المستويات والقطاعات وفي نفس الوقت هم الفئة الأكثر تعاملًا مع البنوك والمؤسسات المالية وهم من يعرف بكبار المودعين الذين يسعى البنك في عدم تضييع العلاقة معهم.

**ج- أهمية السيولة في المصرف:**

### والمعايير)

تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينهما، حيث انها تمثل أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس، وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات، لأنها لا تستطيع أن توجل صرف شيك مسحوب عليها، او تأجيل دفع وديعة مستحقة الدفع كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن آجال استحقاقها بعد، بالإضافة الى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من والى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك في تحديد حجم السيولة المثلى، وهناك عدة أساليب لتوفير السيولة التي يجب ان تتبعها المصارف لمقابلة أو توفير السيولة اللازمة، وهي:

1. المحاولة في جذب اكبر حجم ممكن من الودائع الجديدة خاصة الودائع المستقرة وشبه المستقرة) طويلة الأجل: ( فكلما كانت الودائع طويلة الأجل كلما كانت أفضل للمصرف من حيث المقدره على إدارة السيولة.

2. إيجاد توازن فيما بين القروض الجديدة والودائع الجديدة: بمعنى مراعاة معادلة السيولة من خلال المقارنة بين (التدفقات لنقدية الداخلة) المتمثلة أساساً الودائع (والتدفقات النقدية الخارجة) والمتمثلة بالقروض الجديدة.

3. حيث يمكن قياس درجة سيولة المصرف عن طريق مقارنة احتياجاتها قصيرة الأجل بموجودات قصيرة الأجل لمعرفة مدى قدرة الموجودات على تغطية هذه الاحتياجات، وتعتبر نسبة التداول (الأصول المتداولة مقسوم على الالتزامات المتداولة) المقياس الشائع لقياس سيولة الشركة كما يمكن استخدام مقياسين آخرين للسيولة هما صافي رأس المال العامل ونسبة السيولة السريعة. ويعتبر اثر السيولة له دور مهم في استمرارية الشركة ويعتبر من أهم أهداف إدارة السيولة في الشركة المحافظة على رصيد نقدي بموجب ( التدفق النقدي الداخل اكبر من ( التدفق النقدي الخارج) تستطيع من خلاله مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل. وأذا لم تستطع الشركة المحافظة على رصيد نقدي موجب فإنه سيترتب على ذلك نشوء ما يسمى بالعجز النقدي والذي قد يتحول الى العسر المالي، العسر المالي يمكن تعريفه انه عدم وجود نقد جاهز او شبه نقد كافيين لمواجهة حاجات الشركة مما ينشأ عنه عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية في موعد استحقاقها والعسر المالي نوعان:

#### أ- العسر المالي الفني Technical Insolvency .

يحدث عندما لا يتوفر لدى المصارف نقد جاهز كافي لسد احتياجاته لمدة محدودة، لكنه يستطيع بعدها سداد هذه الاحتياجات والوفاء بالتزاماته فمثلاً قد يكون لدى الشركة أموال ليست سائلة قد تكون على شكل بضائع او ذمم مدينة أو اوراق قبض او أصول ثابتة او استثمارات قصيرة الأجل فإذا ما أتيح للشركة وقت أو مدة كافية فأنها تستطيع تحويل هذه الموجودات الى نقد جاهز وبالتالي تستطيع الوفاء بالتزاماتها وسد كافة احتياجاتها.

#### ب- العسر المالي الحقيقي Real Insolvency

ينشأ عندما تكون القيمة السوقية لجميع موجودات الشركة لا تكفي للوفاء بالتزاماتها المالية، اي انه لو أعطيت الشركة الوقت الكافي لبيع موجوداتها فأنها لن تستطيع سداد كافة التزاماتها المالية وفي حالة حصول مثل هذا الوضع فإن الدائون سيطالبون بالحصول على حقوقهم ويتم ذلك عن طريق بيع موجودات المصرف وتصفيتها وانها وجودها لصالحهم، او أنهم يطالبون بإدارة المصرف لذلك على الادارة المالية والإدارة العليا في المصرف ان يدرسا الوضع جيداً قبل ربط المصرف بأية التزامات مالية ومن ابرز ما يمكن دراسته الآتي:

(والمعايير)

1. نسبة الرافعة المالية: اي نسبة الأموال المقترضة طويلة الأجل الى موجودات المصرف لتقدير مدى قدرة هذه الموجودات على تغطية الأموال المقترضة وتساوي هذه نسبة القروض طويلة الأجل مقسومة على مجموع الموجودات.
2. نسبة الاقتراض الى الملكية: اي مقدار الأموال التي سيتم اقتراضها بالنسبة لحقوق المساهمين لتقدير قدرة رأس مال المصرف واحتياجاتها على تغطية الأموال المقترضة وتساوي هذه النسبة الأموال المقترضة مقسومة على حقوق المساهمين.
3. قدرة المصارف على خدمة ديونها: اي قدرة الأرباح على تغطية الفوائد والأقساط التي ستترتب على الاقتراض وتساوي هذه النسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب مقسومة على الفوائد المدينة زائد الأقساط.

**د- اهمية الربحية:**

يعتبر هدف الربحية من الأهداف الأساسية لجميع المصارف وهو ضروري لتحقيق بقائه واستمراره كما ويعتبر هدف تحقيق الربح من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر هام للدائنين وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لموارده وتعرف الإدارة المالية الربح على انه ذلك الربح الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ولتحقيق هدف الربح لا بد من للمدير المالي ان يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن المصرف من تحقيق عائد لا يقل مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها (مالكيها) في تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر. أن مصطلح الربح لدى المحاسب الأول هو زيادة قيمة مبيعات الشركة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة او الخدمة, فالربح يساوي الإيرادات مطروحاً منها كافة التكاليف (أي ما يسمى بمبدأ مقابلة الإيرادات والتكاليف المحاسبية) وهناك مدخلان لتحدي صافي الربح بموجب هذا المبدأ :

أ. مدخل صافي الربح الشامل (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب) وبموجب هذا الدخل تعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء أ كانت عناصر تشغيلية او غير تشغيلية مثل الأرباح التي تجنيها الشركة من موارد لا علاقة لها بالعمل الذي تقوم به او التكاليف التي تتكبدها في نواح لا علاقة لها بالعمل الأساسي الذي تقوم به , مثل الأرباح التي تجنيها او الخسائر التي تتكبدها عند بيعها لأصل ثابت او تسويات خسائر السنوات السابقة.

ب. مدخل صافي الربح التشغيلي (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب) وبموجب هذا المدخل فإننا نأخذ عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط بعين الاعتبار لأنها تمثل العوامل المهمة في تحديد صافي الربح , ووجهة النظر هنا هي ان النواحي التشغيلية هي التي تقيس قدرة الشركة على توليد الأرباح مما يجعل المقارنة مع شركات أخرى أو مقارنة نتائج سنة معينة بنتائج سنوات أخرى لنفس الشركة عملية ممكنة .

**وهناك معيار مهم جداً " لقياس الربحية من حيث مفهوم القوة الايرادية:**

القوة الإيرادية هي قدرة الشركة على توليد الأرباح من العمل الأساسي الذي تقوم به. وهي عبارة عن قدرة المبيعات على توليد أرباح تشغيلية وكذلك قدرة الأصول العاملة الملموسة على توليد المبيعات وهي تقيس قدرة الشركة على توليد أرباح تشغيلية من أصولها العاملة الملموسة أي الأصول التي تدخل ضمن العمل الأساسي للشركة وهي أصول يستثنى منها الاستثمارات قصيرة اجل, شهرة الشركة براءة الاختراع , مصاريف التأسيس, والعلامة التجارية.

ان القوة الإيرادية = معدل دوران الأصول العاملة مضروباً في ( هامش الربح التشغيلي) ويعبر اصطلاح معدل دوران الأصول العاملة عن قدرة الأصول على توليد المبيعات وتحسب المبيعات بالصافي بعد دوران الأصول العاملة عن قدرة الأصول على توليد المبيعات وتحسب

(والمعايير)

المبيعات بالصافي بعد طرح مردودات ومسموحات المبيعات من الإجمالي اما صافي الأصول العاملة الملموسة فيتم حسابها بعد طرح متراكم الاندثار من هذه الأصول. أما قدرة المبيعات على توليد الأرباح فيعبر عن باصطلاح هامش الربح التشغيلي ومن الطبيعي انه كلما زاد عدد قيمة المبيعات التي تولدها قيمة الأصول العاملة وكلما زاد حجم الربح الذي تولده المبيعات كلما زادت قدرة المصرف على توليد الأرباح او قوتها الإيرادية. ومن خلال هذا التقييم تمكنا من الحصول على وجود ارتباط مهم حيث يجمع ما بين السيولة النقدية ومستوى الاداء.

**ثالثاً: تقييم كفاية السيولة المصرفية Assess the adequacy of bank liquidity**

تعتمد المؤسسات المالية , ومنها المصرفية التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها, وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية او أصول أخرى سريعة التحويل الى نقدية والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين, فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها, اي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب, سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف ومن جهة أخرى ان انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي الى حالات العسر المالي, ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقراض المقدم له ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم كفاية السيولة ما يأتي: (رمضان، جودة، 2000، 273) ( يونس، 1995، 169) ( أبو احمد، 2002، 197)

**أ- نسبة الرصيد النقدي**

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الرصيد النقدي في الصندوق والبنك المركزي مضافاً إليها المصارف الأخرى , مع المسكوكات الذهبية ... الخ ,على ان تشترط فيها ان تفي بكافة التزاماتها القائمة في ذمة المصرف والواجبة عليها تسديدها في الوقت المحدد وللتعبير عن هذا النسبة يكون بالمعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة المتحققة للمصرف}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات, باستثناء رأس المال الممتلك ( حقوق الملكية), وتبين المعادلة أعلاه الى انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي, زادت مقدرة المصرف على تادية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها اي ان هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

**ب- نسبة الاحتياطي القانوني**

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانونية, ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي الى تغيير هذه النسبة تبعاً للظروف البلد الاقتصادية والنقدية, لأنها تمثل إحدى أدوات المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي, فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي, وبالعكس فإنه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً. فإنه يرفع نسبة الاحتياطي القانوني وهكذا ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها, كما في المعادلة الآتية:

(والمعايير)

نسبة الاحتياطي القانوني =  $\frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$

توضح المعادلة أعلاه انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه, خاصة في الظروف غير الاعتيادية, وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

ج- نسبة السيولة القانونية :

تعتبر هذه النسبة هي المقياس الاهم لقدرة الاحتياطيات الثانوية للوفاء بالتزاماتها في كافة الظروف , اضافة الى هذا تعتبر هذه النسبة الاكثر استخداماً في تقييم كفايتها ويعبر عنها بالمعادلة الآتية

نسبة السيولة القانونية =  $\frac{\text{الاحتياطيات الاولية} + \text{الثانوية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$

د- نسبة التوظيف

وتستخرج نسبة التوظيف من المعادلة الآتية:

نسبة التوظيف =  $\frac{\text{القروض والسلف}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$

وتشير هذه النسبة الى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف, وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة, وهي في الوقت نفسه تشير الى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين, أي أنها تظهر انخفاض السيولة , ولذلك ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا ييؤن في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظان نسب السيولة أعلاه أنها جميعاً لها مقام واحد. وهو الودائع وما في حكمها وان ناتج هذه النسب تربط جميعاً بعلاقة طردية مع السيولة, باستثناء نسبة التوظيف, فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

رابعاً: تقييم مكونات كفاية ربحية المصارف

للربح مفهوم محاسبي وأخر اقتصادي فمن الناحية المحاسبية هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة, اما من الناحية الاقتصادية, فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة.

وتسعى المصارف التجارية الى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة , أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى, والتي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر, وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطيات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة , وأرباح غير معدة للتوزيع.

ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة , فإنه يتم الاعتماد على عدة نسب التي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين, ان الملاك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثروتهم وتهم أيضاً المودعين والمقترضين, لان عدم كفاية الأرباح يعد مؤشراً

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل

### (والمعايير)

على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين, وفيما يلي أهم نسب الأرباح (طه, 1999, 190-191).

#### معدل العائد على الاستثمار

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطة المختلفة, لذا يطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات, ويتم احتساب معدل العائد على الاستثمار من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة). على إجمالي الموجودات.

#### معدل العائد على الملكية

يتم احتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) وهذا يعني ان هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال المصرف, وإدراج الأرباح.

#### معدل العائد على الودائع

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد من الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها.

### جدول (1) معدلات أنواع العوائد

العنصر المتغير	طريقة حسابها	النوع
إجمالي الموجودات	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$	معدل العائد على الاستثمار
مجموع حقوق الملكية	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \times 100\%$	معدل العائد على الملكية
مجموع الودائع		معدل العائد على الودائع

ومن خلال هذه النظريات نجد ان هناك توازن بين السيولة وربحية المصارف التقليدية التجارية ان هدف تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين له علاقة قوية بهدف السيولة والربحية ويتأثر بهما الى حد بعيد, فالسيولة ضرورية لوفاء الشركة بالتزاماتها وتجنب الوقوع في خطر العسر المالي ولكن زيادة السيولة عن حاجة الشركة للنقد سوف يؤدي الى انخفاض الأرباح نتيجة لعدم توظيف الشركة لجزء من أموالها في استثمارات تجلب لها عوائد كذلك فإن الربحية ضرورية أيضاً للشركة حتى تنمو وتبقى وتستمر ولأن عدم تحقيق الأرباح يعني قدرة الشركة على النمو والاستثمار في مشاريع جديدة تعود بالنفع على الشركة ومساهميها كذلك فإن عدم تحقيق الأرباح يضر بسمعة الشركة ويقلل من ثقة الدائنين بها, مما يعني عدم قدرة الشركة على الحصول على تمويل جديد وبأسعار مفيدة مناسبة إضافة الى ذلك فإن عدم تحقيق الأرباح يعني انخفاض سعر السهم في السوق وهو معاكس تماماً للهدف الأساسي الذي تسعى الشركة الى تحقيقه وهو تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين عن طريق تعظيم سعر سهم الشركة في السوق ولتحقيق الربحية تسعى الشركات لتوظيف أكبر جزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة, الأمر الذي يتعارض مع هدف السيولة.

للسيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان بمعنى ان تحقيق احدهما سيكون على حساب الآخر فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الاقل سيولة

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل

### (والمعايير)

وهذا يتعارض مع هدف السيولة وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد او شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية، من هنا فإنه يجب على الإدارة المالية في الشركة خلق توازن بين السيولة والربحية والمدير المالي الجيد هو الذي يكون قادراً على توجيه استثمارات المصرف واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها بحيث تعطي عائداً جيداً وبنفس الوقت ان يكون قادراً على توجيهه على الاحتفاظ بأموال على شكل نقد وشبه نقد لمواجهة الالتزامات على المصرف (صادق الشمري، 2007، 56).

ولا يجب ان ننسى دور التنبؤ بالسيولة النقدية: حيث انها تسهل عملية التنبؤ بالسيولة النقدية M2 وهذه مهمة البنك المركزي في ادارة السيولة.

وتعد احد عناصر السياسة النقدية التي تتسم بالشفافية وتساعد الجهاز المصرفي على تكوين التوقعات ومواجهة التقلبات المحتملة الحدوث وقد جرى التنبؤ بالسيولة النقدية للأشهر الستة القادمة كما ورد في الجدول (2) إذ يلاحظ ان السيولة النقدية أخذت بالزيادة بشكل تدريجي وهذه الزيادة تعتبر نتيجة لزيادة الانفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري لتلبية متطلبات إعادة الأعمار.

### جدول (2)

تنبؤات البنك المركزي بالسيولة النقدية للربع الأخير من عام 2009 والربع الأول من 2010

الشهر	عرض النقد (M <sup>2</sup> ) مليون دينار عراقي
كانون الثاني 2009	36187000
شباط	37659000
آذار	36973000
نيسان	36721000
أيار	36957000
حزيران	37811000
تموز	38807000
أب	39690000
أيلول	42983000
تشرين الأول	43918000
تشرين الثاني	44852000
كانون الأول	45787000
كانون الثاني 2010	46722000
شباط	47657000
آذار	48591000

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

وأخيراً ينبغي الإشارة الى ان مركز سيولة المصرف مركز نسبي وعرضه للتغيير، فالسيولة يمكن ان تفسر على أنها قدرة المصرف على احتفاظه في اي وقت بالتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، فضلاً عن عدم تفويت فرصة ممكنة للربح والمصرف لا يستطيع بطبيعة الحال ان يتحكم في رغبات الجمهور حيث السحب والإيداع، ولهذا يحاول ترتيب أصوله ترتيباً يحقق هذين الهدفين (المحافظة على السيولة – تحقيق اكبر ربح ممكن) وقد تصل المصارف عن طريق تجاربها الى توزيع نسبي يحقق لها هذين الهدفين، علماً بأن التوزيع النسبي يتأثر بالتقاليد المصرفية وكذلك بتغيير الظروف الاقتصادية وطريق التمويل الحكومي.

### خامساً: الروابط بين الربح والسيولة من منظور نظام (CAMELS)

تتناول هذه الفقرة مفهوم الربح والسيولة من منظور نظام التقييم المصرفي الأمريكي

#### (CAMELS)

##### أ- الربحية

تنظر ادارة المصرف الى الأرباح كأحد العناصر المهمة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، فضلاً عن دراسة وتحليل العوامل الآتية:

• مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة

• نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.

• حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.

• مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية او عمليات الأوراق المالية، وأنشطة ذات المخاطر العالية او المصادر غير التقليدية للدخل.

• فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.

• كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

هذا وعادة ما يتم نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد الى أداء المصارف الأدنى ذات الصفات المتشابهة، إلا أن التركيز بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدي الى نتائج مظللة، فعلى سبيل المثال:

قد يعكس المصرف أرباحاً عالية جداً، لكن مصدر الأرباح قد يأتي من حدث لمرة واحدة أو نشاطات غير تقليدية (عالية المخاطر) كما انه بالرغم من ارتفاع نسبة الربحية، فان الاحتفاظ بالأرباح يبقى غير كاف للسماح بنمو رأس المال والحفاظ على سير خطى نمو الأصول.

أسس تصنيف الربحية وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) (Bank Rating, 1996)

#### System)

1. المصرف الذي تصنف أرباحه (1) يتصف بالمؤشرات الآتية:

• يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.

• سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.

• الاتجاه الايجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.

• الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

- 1 % نسبة الربحية.
- 2. المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (2) يولد دخلاً كافياً لتلبية كمتطلبات الاحتياطات اللازمة ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة الا ان المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية, مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية, كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية وتكون نسبة الربحية 1% او قريبة منها بين 0 و 75% و 1% .
- 3. المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (3) يظهر نقاط ضعف رئيسة في واحدة من أكثر العوامل المذكورة و قد يشهد المصرف انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة وعدم فعاليتها مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة وتبلغ نسبة الربحية هنا بين (0,5% و 0,75%) الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.
- 4. المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (4) يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح ايجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب, ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال. ويجب ان تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي او الإدارة تقييد العمليات غير الايجابية بوسائل إلغاء او وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية. حيث انه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية وتكون نسبة ( الربحية هنا بين 0 و 25% و 0 و 50%)
- 5. المصرف ال1ي يتم تصنيف أرباحه (5) يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية حيث انه بدون إجراء فوري فان الخسائر قد تسبب بالإعسار الوشيك. وتبلغ نسبة الربحية هنا اقل من (0 و 25%) والدخول بالخسائر.

### ب- السيولة

ان مشكلات جودة الأصول تؤدي الى خسائر وبالتالي التأثير على كفاءة قاعدة رأس المال, اما عنصر السيولة فهو غير متداخل بشكل قوي مع جودة تلك الأصول او الأرباح او رأس المال , الا انه يعتبر مهماً من الناحية العملية في التعامل مع المودعين, لذلك لا بد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يأتي ( شاهين 2005 , حجم ومصادر الأموال السائلة).

- الأصول سريعة التحويل الى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرفية اليومية)
- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض.
- مدى ملائمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.
- مدى الاعتماد على الإقراض مابين المصارف لتلبية احتياجات السيولة.
- مدى ملائمة عمليات الدارة للتخطيط والرقابة والإشراف أنظمة المعلومات الإدارية.( لما كانت إحدى مسؤوليات الإدارة الرئيسية هي الاحتفاظ بأصول سائلة كافية لتلبية الالتزامات اليومية, وزيادة الأرباح الى حدها الأقصى وتقليل المخاطر الى الحد الأدنى

(والمعايير)

فإن الأمر يتطلب المعرفة التامة بهذه المسؤوليات, وكذلك تطورات الميزانية وقاعدة العملاء) القروض والودائع (والبيئة الاقتصادية, فالإدارة التي تحتفظ بمستوى عالٍ من الأصول السائلة تأخذ بمخاطر قليلة وتجنّي أرباح منخفضة, وبالعكس فإن الإدارة التي تحتفظ بمستوى منخفض من الأصول السائلة تجني أرباح قوية, ولكنها تحتفظ بأصول عالية المخاطر.

أسس تصنف السيولة وفق نظام التقييم المصرفي (Camels, BANK Rating, 1996) System).

- المصرف الذي تم تصنيف سيولته : يتصف بفهم الإدارة لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية الى جانب العوامل الآتية :
- توفر الأصول السائلة تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة الى الطلبات غير المتوقعة.
  - محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة
  - توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.
  - امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المريح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقالة احتياجات السيولة.

وترى الباحثة في نهاية الفصل الثاني الى ان السيولة هي مدى قدرة المصرفي الحصول على الأموال اللازمة عند الحاجة إليها من خلال التوافق في التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات السوق النقدي) الإقراض والاقتراض (بالنظر إلى موعدي الاستحقاق لمصادر الأموال واستخدامها, وعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية والمراكز المحتفظ بها من تلك العملات. كما عرفتھا بأنها قدرة الموجودات للتحويل إلى نقد بسرعة, وبدون خسارة عن كلفة الشراء, وأرى ايضا" أن السيولة عبارة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة,

حيث تستخدم هذه النقدية بتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم, وتقديم الائتمان لتلبية). احتياجات المجتمع وتتفاوت الموجودات بدرجة سيولتها, فالنقدية هي السائل المطلق الذي تقاس به سيولة بقية الموجودات, فهناك موجودات قريبة من النقدية وأخرى بعيدة عنها إلا أنها مهما بعدت فإنها تتضمن على درجة من السيولة. وتتحوط المصارف لمواجهة متطلبات السيولة بالاحتياطيات والاستثمارات, فالمصارف تستبقي جزء من الودائع نقداً احتياطيات أولية ( وتوظف الباقي في وجودات قريبة جدا من النقد تعتبر خط الدفاع الثاني في حماية سيولة المصرف (احتياطيات ثانوية) ثم في القروض والاستثمارات, وكلما قصر أجل الموجودات بصورة عامة كلما زاد ذلك من سيولة المصرف, وفي المقابل كلما زاد أجل المطلوبات تحسنت سيولة المصرف والعكس صحيح, وتعتبر أهم هذه المطلوبات هي ودائع العملاء فكلما قصرت آجالها أي ازداد الطلب عليها كلما تدهور سيولة المصرف وازداد الضغط على الموجودات.

**وختلاصة القول** , ترى الباحثة من وجهة نظرها إن السيولة أساس تقوم عليه الثقة بين المصرف وعملائه, من مودعين ومقترضين, وتشكل اختبارا عمليا لمصداقية المصرف في ما

(والمعايير)

التزم به تجاه المودعين، من حفظ أموالهم بأمان وردها لهم عند الحاجة إليها، وتلبية طلبات عملائه من المقترضين، عندما يلجأون إليه لتأمين احتياجاتهم من الأموال . ودون هذه السيولة، تهدد حقوق المودعين، كما تهدد حقوق المقترضين، وسيكون وجود المؤسسة نفسها في خطر . لذا، أعطيت السيولة أولوية مطلقة بين جميع أولويات إدارة المصرف التجاري، باعتبارها مشكلة لا يمكن التعايش معها، ولو لفترة قصيرة

**تمهيد:**

تتنوع وتختلف مجالات الاداء في منظمات الاعمال السلعية والخدمية تبعاً لاختلاف اعمالها وطبيعة نشاطها، ووفق درجات ادارتها في التركيز على تلك المجالات التي يعتقد ان تحقيق الاهداف من خلالها. والاداء المالي يعتبر استراتيجية يمكن من خلالها تحقيق التناسب والتلاؤم بين متغيرات البيئة الداخلية (القوة والضعف) المسيطر عليها وعوامل البيئة الخارجية (الفرص والتحديات) غير المسيطر وان الاداء ما هو إلا دالة للمتغيرات الداخلية والخارجية لذلك فان هناك علاقة بين التحليل البيئي ومستوى الاداء وان اي ضعف بين التحليل البيئي والتنبؤ تؤدي الى ارتفاع الكلف وزيادة المخاطر وهدر الموارد المالية مما يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على الاداء المالي للمنظمات الاعمال والمنظمات المصرفية المالية وفق هذا المنطلق حاولت الباحثة دراسة مستوى الاداء والمؤشرات المالية التي تعكس مستوى الاداء في المصارف عينة الدراسة منها الربحية والكفاءة والفاعلية والتي تُعد اهم المؤشرات التي تعكس صورة الاداء المالي فضلاً عن تقديم تأطير فلسفي لكفاءة وفاعلية مستوى الاداء الاستراتيجي ومراحل تقييم كفاءة الاداء وعوامل نجاح عملية التقييم وقياس كفاءة اداء المصارف .

(والمعايير)

المبحث الأول

الكفاءة والفاعلية في مستوى الاداء الاستراتيجي

أولا :الكفاءة

عبارة عن مفهوم عام يشمل القدرة على استعمال المهارات والمعارف الشخصية في وضعيات جديدة داخل اطار حقله المهني . كما تتضمن أيضا تنظيم العمل وتخطيطه وكذا الابتكار والقدرة على التكيف مع نشاطات غير عادية . كما ان الكفاءة تتضمن المزايا الفردية الضرورية للتعامل معا لزملاء ، الزبائن ، الادارة... الخ(شبكة المعلومات ، 2010) ، أو هي قدرة الشخص على استعمال مكتسباته من أجل ممارسة وظيفة ، حرفة أو مهنة حسب متطلبات محددة ومعترف بها في عالم الشغل.

الكفاءة هي اداء الأعمال بطريقة صحيحة وتشير الى العلاقة بين الموارد والنتائج ، وترتبط بمسألة " ماهو مقدار المدخلات من المواد الخام ، الأموال والناس اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو الهدف المنشود" ، كما تعني تحقيق أعلى منفعة مقابل التكاليف، وأن تكون المنظمة كفوءة تعني أن تحصل على أعلى ما يمكن من الهدف الذي تسعى اليه (أحمد السيد كردي،2010).

اما الفاعلية ذات مفهوم نسبي يختلف باختلاف تصور المقيم لها . ويرى ( العمري 1992 ) بأن فاعلية القائد بمدى الانجاز الذي تحققه مجموعة العمل التابعة له في أهدافها ، أما، (المنيف ، 1983) فيرى ان الفاعلية تعني الوصول الى الأهداف والنتائج المتوقعة. وان مفهوم الكفاءة ملازما لمفهوم الفاعلية ، ولكن يجب أن يستخدم بالتبادل ، فقد تكون المنظمة فعالة و لكنها ليست كفوءة أي أنها تحقق أهدافها ، ولكن بخسارة ، وعدم كفاءة المنظمة يؤثر سلبا على فاعليتها ويمكن اعتبار الكفاءة على أنها " إنجاز العمل بشكل صحيح " بينما الفاعلية هي " إنجاز العمل أو الشيء الصحيح " وهكذا المفهومان يكمل كل منهما الآخر.

ثانياً: الفاعلية :

مصطلح واسع الاستعمال في مجال علم الإدارة ، ذلك أن العلاقة بينها وبين الإدارة وطيدة، فالإدارة بطبيعتها ترمي إلى حسن استخدام وتنسيق الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة على أفضل نحو ، والفاعلية في أصلها تشير إلى ما يحدث الأثر الإيجابي المنتظر ، أي صفة ما يحقق الهدف المرسوم ، فإذا كان محور الإدارة يدور حول كيفية تحديد أهداف المؤسسة وتحقيقها ، فان الفاعلية هي صفة ما يحقق هذه الأهداف .أضف إلى ذلك أن الإدارة شديدة الارتباط بعملية التأثير ، فهي بماهيتها وكنها تتضمن معنى التأثير في السلوك البشري لتوجيهه نحو هدف ، كما أنها تعني بالتأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة المحيطة ، وهذا ما يزيد من اهتمام الإدارة بالفاعلية ، التي تتضمن في جوهرها مدلول التأثير(أخوار شيده ، 2006 ص 79).

ويفهم عدد من علماء الإدارة مدلول الفاعلية على أنه يشير إلى أداء الأشياء الصحيحة لكونها تتصل بالأهداف (أما الكفاءة فهي أداء الأشياء بطريقة صحيحة ) فهي أكثر اتصالا

(والمعايير)

بكيفية أداء الأعمال)، وبمعنى آخر فإنهم يربطون الفاعلية بالقيادة ، ويربطون الكفاءة بالإدارة ، فالقيادة هي التي تبين الأشياء الصحيحة المطلوب إنجازها ، أما الإدارة فإنها تبين كيفية إنجاز هذه الأشياء) (المنيف ، 1983 ص 350).

وللفاعلية ركنين لا تقوم إلا بهما ، فهما جزء من حقيقتها ، وأساس في تكوينها ، بحيث لا توجد الفاعلية إذا انتفى أحدهما ، ولا تتوافر إلا بتحققهما مجتمعين ، وهذان الركنان هما : تحقيق الأهداف المنشودة ، وإحداث التأثير الإيجابي (العمرى، خالد ، 1998 ، ص 174).

وبشأن الركن الأول فالهدف هو (صورة لحالة مستقبلية منشودة ، مقرونة باستعداد لتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق هذه الصورة . (ولعل تدني نسبة تحقيق الأهداف ، وبالتالي تدني نسبة تحقيق الفاعلية ، ينجم في المقام الأول عن غياب هذه الصورة للحالة المستقبلية ، أو عدم وضوح ملامحها وأبعادها ، أو نسيان معالم هذه الصورة بعد تحديدها ، أكثر مما ينجم عن سوء استخدام الموارد ، وأكثر مما ينجم كذلك عن ظروف طارئة خارجة عن الإرادة.

أما بخصوص الركن الثاني من أركان الفاعلية (وهو) التأثير (فإن التأثير يشير إلى معنى ترك الأثر، والأثر يدل على العلامة أو الصورة التي يطبعها المؤثر في المتأثر، ولو أنك قل بَتَ كلمة التأثير في خلدك، وتأملت مضمونها، في محاولة للوصول إلى دلالتها، لوجدتها شديدة الارتباط بمعنى التغيير وتبديل الوضع من حال إلى أخرى ، بمعنى أن إحداث الأثر يؤدي إلى القيام بتغيير وضع ما قائم إلى وضع آخر يختلف عنه، ومجال التأثير طبعاً هو البيئة المحيطة ، فقد يقع التأثير على ما يسود هذه البيئة من أفكار وقيم وتصورات واتجاهات ومفاهيم ومعتقدات وسلوكات ، وقد يقع على الوضع الاقتصادي السائد ، أو على الآلات والمعدات والوسائل التكنولوجية المستخدمة ، أو على سبل وأساليب الاتصالات ، أو على الجانب المادي الملموس في البيئة الطبيعية ، هذا ويمكن أن يقاس التأثير من عدة جوانب منها عمق ذلك التأثير ، واتساعه ، وامتداده الزمني ، ونفعه ، ومدى توافقه مع القيم الأخلاقية.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر ان التأثير المقصود في ركن الفاعلية هو التأثير الإيجابي ، فهناك أفعال لا تترك إلا تأثيراً سلبياً ، لكن لا يمكن وصفها بالفاعلية ، حيث أن الفاعلية بذاتها ذات مفهوم إيجابي ، وتزداد كلما كان التأثير أعمق ، وأوسع ، وأنفع ، وأطول ، وأكثر توافقا مع القيم الجلييلة )، (كردي 2010 ، ص 120)

ثالثاً :مستوى الاداء الاستراتيجي

أ- مفهوم الاداء :

يعد الاداء عن القدرة على تحويل المدخلات الخاصة بالتنظيم من مواد اولية ونصف مصنعة وعدد وآلات ... الخ ، الى مخرجات ، أي عدد محدد من المنتجات بمواصفات محددة بأقل تكلفة ممكنة ، لذا فالانتاجية الكلية لأي تنظيم هي محصلة انتاجية كل ادارة فيه والتي بدورها هي محصلة انتاجية كل قسم ومن ثم محصلة اداء كل فرد بكل ادارة وكل قسم(الاعرجي، 1990 ، ص).

ويهتم كل مدير على كل مستوى في التنظيم اهتماماً بالغا بأداء العاملين تحت رئاسته لان الأداء لا يعتبر انعكاساً لقدرات ودافعية كل فرد فقط وانما انعكاس لأداء القسم او الادارة ذاتها التي يرأسها هو ، ولسوء الحظ فإن الأداء واهمية اجادته هو مبعث للقلق والاهتمام التنظيمي

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل

### (والمعايير)

الأمر الذي ادى بالمسؤولين الى زيادة ضغوطهم على مرؤوسيهم للعمل على تحسين مستويات الأداء.

وقد يكون في ذلك تفسير لعدم اهتمام المرؤوسين ومقاومتهم لمحاولات رؤسائهم لرفع مستوى الأداء نتيجة تولد الشعور في نفوسهم بأن الأداء وضرورة اجادته شيء مفروض عليهم ولا ينبع من ذاتهم (سليمان حنفي ، 1977 : ص 55).

### ب- أسباب التركيز على اداء المنظمة:

• تتطلب المرحلة الاولى من مراحل دورة حياة المنظمة ان تتوافر لديها القدرة على البقاء على قيد الحياة او مواجهة التحديات بنجاح.

• ان مرحلة البقاء على قيد الحياة ليست كافية بل يجب ان تتبعها مرحلة النمو ، فالتنظيم كالطفل تماما يولد عاجزا معتمدا كليا على ابويه حتى يتمكن من العيش ، الا انه ينمو ويصلب عوده ويصبح اكثر استقلالا بذاته وقل اعتمادا على غيره بمرور الوقت ، لذا فمشكلة التنظيم لن تستمر في صورة الصراع من اجل الحياة بل ستأخذ شكل الصراع من اجل النمو.

• بعد ذلك تأتي مرحلة الاستقرار التي تتطلب قدرات تنظيمية معينة للاحتفاظ بمستوى من النمو بما يكفل الاستقرار في مواجهة اية هزات او تقلبات اقتصادية محلية او دولية.

• اما المرحلة الأخيرة من دورة حياة التنظيم فهي مرحلة القيادة الرائدة ، أي ان يأخذ التنظيم دورا قياديا رائدا في مجال نشاطه وان يصبح عاملا مؤثرا يمتلك زمام المبادرة في مجتمعها وبيئتها الصناعية وكل ذلك يعتمد بشكل كبير على مستوى الاداء كميًا ونوعيًا في التنظيم.

### ج- المشاكل المؤثرة على الاداء:

وهناك بعض المشاكل التي يمكن ان تؤثر على الأداء ويمكن ايجازها في:

• مشكلة تخطيط العمالة على مستوى الوحدة الاقتصادية ، باعتبار الموارد البشرية هي اهم عناصر العملية الانتاجية وان تخطيطها وتوصيفها وتحليلها وتدريبها وحشد طاقاتها بشكل هادف هو من ابرز عوامل الارتقاء بالأداء والانتاجية.

• مشكلة تقييم الاداء الفردي : يتطلب التقييم السليم لأداء الافراد في أي موقع عمل ، مقياسين احدهما للاداء النمطي والآخر للأداء الفعلي اذ ان قياس وتقييم الاداء ليس هدفا في حد ذاته وانما وسيلة نحو اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالنقل والترقية والعلاوات وتخطيط احتياجات التدريب.

• مشكلة الدافعية : ان بيئة العمل الداخلية أي التنظيم ذاته هو المكان الذي يستطيع العاملون من خلاله اشباع حاجاتهم المختلفة ، كالأجور والمرتبات وحوافز الانتاج والحوافز المعنوية.

• مشكلة تحديد المسؤولية : هنالك الكثير من الأخطاء والانحرافات تحصل خلال العمل عن عمد او جهل ، لذا لا بد من وجود نظام للمساءلة والمحاسبة ، الا ان هذا النظام لا يمكن وضعه الا اذا تحدد مقدما ما يجب او يتوقع انجازه أي اذا كان الاداء نمطيا

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل

### (والمعايير)

وتحدد اجراءاته العملية بوضوح لتصبح المسؤولية واضحة التحديد (سليمان ، الدكتور حنفي 1977).

محددات الاداء :وهو موضوع مثير للجدل وغير متفق عليه للأسباب الآتية:

1. عدم وجود تعريف شامل لمصطلح الأداء.
  2. عدم وجود مقاييس واضحة لقياس وتقييم الاداء.
  3. عدم توافر المعرفة الكافية بماهية العوامل المحددة للاداء.
- فيجب ان يكون الأداء من النوع القابل للقياس الكمي وارجاعه الى ساعات عمل محددة ، فأذا كنا نستطيع قياس عدد التذاكر المقطوعة او عدد الاطارات التي يركبها عامل من العمال فإننا لا نتمكن من قياس كمية الاداء التي يقوم به باحث من الباحثين في الحقول المعرفية التي لا تأخذ خطأ نمطيا ، اذ قد يطول به الوقت او يقصر لحل معادلة رياضية او حل معضلة بشكل ابداعي.
- كذلك يجب ان يكون ادائه من ذلك النوع الذي يمكن فصله عن اداء الآخرين الذين يعملون معه ، وهو سهل في خطوط الانتاج والتجميع الا انه معقد في حالات اشتراك اكثر من جهد لانجاز عمل من اعمال فرق العمل المتضافرة التي تتطلب تضافر اختصاصات وخبرات عملية مختلفة.

لذلك من الضروري الإقرار ان لكل عمل من ادنى المستويات الى اعلاها عددا من الأهداف التي تفرز في ثلاث مجموعات:

1. مجموعة الاهداف الروتينية المتسمة بالترار وبعده ادنى من التفكير ، ولها حلول جاهزة متفق عليها ، وبعده ادنى من المهارة والخبرة ، ويؤديها غالبية الأفراد بنفس الدرجة من النجاح.
2. مجموعة الأهداف المتعلقة بحل المشاكل ، التي تتطلب قدرات ومهارات اعلى لبلورة المشاكل التي يواجهها الفرد خلال ادائه العمل ، وتنسم بحاجتها للمزيد من الوقت والجهد والخبرة والبحث ، وليس لها حلول نمطية جاهزة ، وانها غير متكررة نسبيا ، وهنالك اختلافات فردية بين العاملين بكيفية مواجهتها.
3. مجموعة الأهداف الخلاقة : وهي تلك التي ترتبط بالكثير من مظاهر الابتكار ، مثل صنع منتجات جديدة او استخدامات جديدة لمنتجات قائمة ، او حل مشاكل معقدة ، او وضع تصورات سليمة لما يجب ان يكون مستقبل العمل في الشركة او الادارة ، فهي تحتاج الى اقصى جهد ووقت ، ويتطلب مهارة كبيرة وخبرة ومعرفة واسعة ، لذا لا يستطيع كل فرد انجاز هذه الاهداف بنجاح لعدم توفر القدرة الإبداعية والابتكارية بنفس الدرجة لدى الجميع.

لذا يمكن اعتبار النقاط التالية أبرز محددات الاداء : (الدوري ، 1978 :ص 88)

1. الدافعية الفردية.
2. مناخ أو بيئة العمل ممثلة في السلوك التنظيمي بافتراض ثبات الجانب التقني في فترة محددة.
3. القدرة على اداء العمل.

الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل  
والمعايير)

د- الأداء الاستراتيجي

أولا : مفهوم الأداء الاستراتيجي

وهو أحد المفاهيم الأساسية ذات العلاقة المعنوية بمتغيرات القيادة الاستراتيجية والذي يتطور اعتمادا على تطور المنظمة . ونتيجة لتنوع المجالات التي تسعى المنظمة الى قياسها واختلاف المنظمات فيما بينها بسبب اختلاف أنشطتها وفلسفة كل ادارة باتجاه أهميتها لم يتم التوصل الى اجماع حول مفهوم محدد لها ، والجدول أدناه يعطينا نظرة الباحثين والكتاب لمفهوم الاداء الاستراتيجي:

جدول ( 3 )

مفهوم الاداء الاستراتيجي حسب اراء الباحثين والكتاب

ت	اسم الكاتب اوالباحث	المفهوم
1	Whellen & hunger, 2003, p:23	النتيجة النهائية لنشاط المنظمة وهو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية لغرض تحقيق أهدافها.
2	Glunk&wildrom, 2002,p:14	منظور واسع يشمل مؤشرات اداء مالية و غير مالية موجهة نحو المخرجات ويتضمن اداء تشغيلي واداء مالي.
3	Dafl,2001, P:9	الحصيلة النهائية لكل العمليات التي تقوم بها3 Dafl,2001,p:9 المنظمة من خلال مؤشرين هما مستوى التركيز وعلاقة المنظمة بالبيئة.
4	القطب، 2002 ،ص16	دالة لكافة أنشطة المنظمة وهو الفعل الذي تسعى كافة الأطراف في المنظمة الى تعزيزه.
5	اللامى، 1999 ،ص16	المقاييس التي تساعد على تقييم قدرة المنظمة في ربط حاضرها بمستقبلها ومدى استجابتها لمتغيرات البيئة.
6	Zammut,1982,p:437	المقاييس التي تساعد على تقييم نوعية تكيف المنظمة من خلال ادائها وفعاليتها.
7	Miller&Bromiley,199 .,p:757	انعكاس لقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد (البقاء، النمو ، التكيف)

ومن خلال آراء الباحثين والكتاب نرى بأن الاداء الاستراتيجي يعتمد على مجموعة من المكونات الاقتصادية والتنظيمية وأخرى غير اقتصادية بعضها من داخل المنظمة والأخرى من خارجها وان مهمة الادارة الاستراتيجية الناجحة تتلخص في تحديد هذه المكونات حسب أهميتها وتوجيهها بالشكل الذي يؤدي الى تحسين اداء المنظمة والاحتفاظ به.

ثانيا :أهمية الاداء الاستراتيجي

تتأتى الأهمية التطبيقية للاداء الاستراتيجي من خلال اختبار الاستراتيجيات والعمليات المختلفة الناتجة (Ginsberg&Vancatraman,1985,p: 357) وانه أكثر شمولية لفاعلية

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل

### (والمعايير)

وكفاءة المنظمة اذ يعكس قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة بالبقاء والنمو والتكيف.

ان الاداء الاستراتيجي يمكن المنظمة من تخفيض كلف أنشطتها أو القيمة المقدره للمشتريين و أن الاداء يحقق بناء معرفي تراكمي يعكس مستوى مقارنة بالمنافسين ( Czepile,1992,p:40)

نجاح المنظمة وقدرتها على التكيف مع البيئة والنمو وتمثله مقاييس ومعايير اداء مشتقة من رسالة المنظمة وأهدافها الاستراتيجية (عبد الرحيم ، 2005 : ص41)

### ثالثا :مداخل دراسة الاداء الاستراتيجي

يمكن دراسة الاداء الاستراتيجي باستخدام أحد المداخل التالية : - (Grant,2000,p:38- 45) ، (Daft,2001,p:102-109) ، (عبيد، 105-101:p) . 2003

### مدخل تعظيم الربح:

يستند هذا المدخل الى افتراضات مفادها ان الربحية هي أساس البقاء للأمد البعيد، وأن المنافسة تحتاج الى تحقيق الربح لتغطية نفقات رأس المال وان مصلحة المستفيدين تقتضي الحصول على الربح لتحسين نوعية الحياة وضمان البقاء والنمو . ورغم هذه المبررات فان هناك غموضا في تعريف ربحية المنظمة فهي قد تعني الربح المحاسبي أو التدفقات النقدية أو الفائض الاقتصادي لذلك توجد هناك صعوبة في اختيار مؤشرات الربحية خاصة وان لها مضامين مهمة لتقييم البدائل الاستراتيجية.

### مدخل تعظيم قيمة المساهمين

يعد مؤشر تعظيم القيمة السوقية للمنظمة وأسهمها من أهم مؤشرات هذا المدخل ، اذ ان المنظمات تهدف الى تعظيم ثروة المالكين من خلال تعظيم قيمة الأسهم.

### مدخل تعظيم القيمة المضافة :

يحول هذا المدخل الأهداف الاستراتيجية الى أهداف تشغيلية على مستوى الأعمال والمستوى الوظيفي لخلق القيمة المضافة ، لهذا فان الاداء الاستراتيجي وفق هذا المدخل يعتبر دالة للاداء المالي ومن محاور هذا المدخل والتشغيلي ومعدل الابداع ورضا الزبون .(Kaplan&Norton,1992,p:72).

أ. تحسين وخلق القيمة

ب. تحسين منفعة المساهمين

ج. التفوق بالعمليات بمنظور تشغيلي.

### مدخل القيم التنافسية :

يصنف الاداء الاستراتيجي الى مؤشرين استنادا لهذا المدخل:-

### الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

- مستوى التركيز: فيما اذا كان الاداء داخليا أو خارجيا من خلال علاقة المنظمة بالبيئة.
  - الهيكل : فيما اذا كان الاداء مستقرا أو مرنا.
- ان توحيد هذين المؤشرين يعرض أربعة نماذج للاداء ، كما في الجدول (4)

جدول (4) نماذج الاداء الاستراتيجي

الهيكل	مرن	آلي
انموذج التخطيط	أنموذج النظام	
الكفاءة	المرونة	
الانتاجية	التكيف	
الربحية	الموقع التنافسي	
انموذج العمليات الداخلية	انموذج الابداع والتطوير	
الاستقرار والتوازن	فرص الابداع	
كفاءة الاداء الداخلي	رضا العاملين	
ادارة المعلومات	تطوير العاملين	

Daft, organization theory& Desgn, ed, south ,pub.

#### المقارنة المرجعية :

يعتمد هذا المدخل على المقارنة كأساس لتحسين الأداء ، مقارنة منظمات الصنف العالمي (WCC). ويعتمد على اختيار مجموعة من عوامل النجاح الحرجة لتقويم الاداء الحالي ومن ثم تحديد العوامل التي تعزز القدرة على التنافس ومن خلال المجالات التالية (Hodgetts,1998,p:201-206).

- أ. الرؤية الاستراتيجية
- ب. التركيز على الزبون
- ج. الموارد والقدرات
- د. خلق القيمة
- هـ. تركيز الجودة

#### رابعا: مجالات الاداء الاستراتيجي

ان المجالات الأساسية للاداء الاستراتيجي تتضمن (Hample & Simonson 1999,p:58-79) ، (Miller&Dess,1996,p:12) و (Ross,1999,p:156-180) ،

١ -الأداء المالي :وهذا يشمل مايلي:-

أ - تعظيم القيمة السوقية:

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل

### (والمعايير)

يعد تعظيم قيمة الأسهم من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى لها المنظمة لتأثيره في توقعات حملة الأسهم وفي جذب المستثمرين الجدد، كما انه يؤثر في تحقيق هدف النمو في المستقبل اذ تحتسب القيمة السوقية للسهم كما في المعادلة التالية:

$$P_0 = \sum_{t=0}^{\infty} \frac{E}{r-g}$$

حيث أن  $P_0$  = سعر السهم ،  $E$  = مقسوم الأرباح المتوقع ،  $r$  = معدل الخصم و  $g$  = معدل النمو الثابت في مقسوم الأرباح.

### ب - تعظيم الربحية :

على الرغم من أن مؤشر القيمة السوقية للأسهم يمثل تقييم السوق لأداء المنظمة الا ان المحلل المالي يلجأ الى مؤشرات الربحية ليكون التقييم أكثر واقعية وهذه المؤشرات هي:- هامش الفائدة = الدخل من الفوائد -نفقات الفوائد/الموجودات الايرادية.

صافي الهامش = صافي الدخل /العائد.

العائد على الموجودات =صافي الدخل/ الموجودات .

العائد على حق الملكية =صافي الدخل / حق الملكية.

مضاعف الملكية =الموجودات /الملكية .

### ج -تقليل المخاطر :وهذه تتضمن:

مخاطر الأتمان =القروض الخاسرة /رأس المال الممتلك .

مخاطر السيولة =الاستثمارات قصيرة الأجل /الودائع.

مخاطر السوق =القيمة الدفترية للموجودات / القيمة السوقية.

مخاطر الفائدة =الفائدة على الموجودات/الخطرة/الفائدة على المطلوبات الخطرة .

المخاطر الايرادية =الانحراف المعياري أو التباين لصافي الدخل بعد الضريبة.

### 2 -الاداء التشغيلي :ان أهم مؤشرات الاداء التشغيلي هي:-

أ. مدى الكفاءة التشغيلية =النفقات التشغيلية/العائد التشغيلي.

ب. انتاجية العمل =صافي التشغيلي /عدد العاملين.

ج. كفاءة العمليات التشغيلية =النفقات التشغيلية/العائد التشغيلي.

د. انتاجية الموجودات =العائد /الموجودات.

### 3 -الأداء التنافسي :

ويمثل رغبة المنظمة في النمو والبقاء،وال كان الاداء المالي والتشغيلي يمثلان المنظور الداخلي قصير الأمد للأداء الستراتيبي فان الأداء التنافسي يمثل المنظور الاستراتيجي

(مفلح، 2001، ص: 10) ، وأهم المقاييس المعتمدة في الأداء التنافسي هي

-(Robbins&wiresmen,1995,p:278):-

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

- أ -مقاييس السوق :وترتبط بمؤشرات النمو في الحصة السوقية.
- ب - مقاييس القيمة المضافة :وتتمثل في قياس ماتحققه المنظمة من عوائد مقارنة بالكلفة المباشرة لتحقيق تلك العوائد ، ومن مؤشرات الابتكار والتعلم وتطوير الخدمات الجديدة وقيادة التكنولوجيا ومعدلات التحسين والابداع.
- ت - مقاييس الرضا :الرضا هو نتاج لقدرة مؤشر استجابة ما لتحقيق توقعات المستفيد أو التفوق عليها . وينقسم هذا المؤشر الى:-
- مؤشرات قياس رضا الزبون الداخلي :وتتمثل في معدل دوران العمل،دافعية العاملين ، نفقات التدريب والتطوير.
  - مؤشرات قياس رضا الزبون الخارجي :وهو الناتج النهائي لتقييم المستفيد للمنتج ويرتبط بردود فعل شخصية تأتي استجابة للمقارنة بين الجودة المدركة والجودة المتوقعة . والزبون يعتبر مصدر مهم لتحليل وادارة الأعمال الاستراتيجية.
  - ث - مقاييس الموقع التنافسي :الموقع التنافسي للصناعة يمثل قدرة المنظمة في تحقيق مزايا تنافسية مستدامة على منافسيها في السوق وتتمثل هذه المزايا في القدرة على التكيف والبقاء والنمو السريع في بيئة الصناعة.

### خامسا :قياس الأداء الاستراتيجي

يعتمد نجاح المنظمات في الاقتصاد المعرفي على قدرتها في قياس أنشطتها الاستراتيجية متمثلة في الأنشطة التالية ومنها:-

- العلاقة مع الزبون
- عمليات الأعمال الداخلية
- ان الأهداف الأساسية للمنظمة هي الأهداف المالية و لا يمكن الحصول على النتائج المالية مالم يتم تحسين ادراك الزبائن عن منتجات وخدمات المنظمة وهذا يتطلب تحسين العمليات الداخلية،لذلك يجب أن تغطي الخطط الاستراتيجية هذه الأنشطة لكي تكون فعالة في قيادة المنظمة وتساهم مستويات الادارة في خلق نظام استراتيجي يدرس لفترة طويلة (Kali Bob,2003,p:3).

احتياجات المستخدمين ويساعدهم في اتخاذ القرار ويساهم هذا النظام في خلق موازنة بين المقاييس المالية وغير المالية ويحدد أيضا الأسبقية بين القرارات البديلة عن طريق التركيز على المقاييس التي تؤدي الى التنفيذ الصحيح لجميع مستويات المنظمة (Wheelen & Hunger , 2004 , p:252)

### سادساً : مقاييس الاداء الاستراتيجي

تستخدم المقاييس لمعرفة امكانية المنظمة في قياس توقعات المساهمين بصورة مفردة وكيفية ممارسة المنظمة للمنافسة وربط أفعالها بالماضي والحاضر والمستقبل حيث تفكر المنظمة بخياراتها من الأنشطة لاجراء القياس وكيف يمكن لهذا القياس أن يؤثر في هذا النشاط . (Hill&Pullen,2004,p:30)

(والمعايير)

بمجموعة مهيكلة من العمليات التي تقيس التقدم مقابل الأهداف الاستراتيجية في لمنظمات وتزودنا أيضا بالحافز والتغذية العكسية للتحسين ، فان أخذ المستخدم الفعل الفعل لتحسين الأداء وتحسن فعلا فانه يشجع واذا كان العكس فان هناك فرصة للتعلم لذلك يسعى المستخدم الى تنظيم وتكيف أفعاله ليرى مقدار التحسن في أعمال المنظمة توضح السبب وتأثير الارتباط الذي يقود الأفعال بواسطة الأفراد الى أهداف المنظمة وهي تزودنا بخطط نظامي يوضح استراتيجية المنظمة وتوليد العوائد والموارد وهي ادارة شاملة لهيكل العملية والتحسين المستمر بضمنان قدرة أي فرد أن يعرف موقع المنظمة والى أين تريد أن تذهب لتحقيق قيمة لحملة الأسهم (Hill&Pullen,2004,p: 31).

ويمكن قياس الأداء الاستراتيجي بأربعة مقاييس مؤثرة هي:-

1. الصلة: وتتضمن وجود درجة من التفكير المناسب بحاجات حملة الأسهم وتتضمن:-
  - أ. الحكم على المنتجات بواسطة شراؤها.
  - ب. الحكم على المستخدمين بواسطة العمل الصعب.
2. الفاعلية: وهي درجة نجاح التنظيم بانجاز الاستراتيجية والرسالة والرؤية.
3. الكفاءة: وتعني كيفية استخدام التنظيم لموارده (البشرية، المالية، المعلومات).
4. القابلية المالية: وتتضمن تلك القابلية الأمد القريب والبعيد.

سابعاً :العوامل المؤثرة في قياس الأداء الاستراتيجي :

ان من أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاستراتيجي هي:-

- 1 -الدافعية التنظيمية: تمكن الدافعية التنظيمية العاملين من فهم متكامل مع رسالة المنظمة من خلال ربط تاريخ المنظمة مع الاستراتيجية المتداولة ، والربط بين ثقافة المنظمة واستراتيجيتها ودرجة الحافز لتنفيذ هذه الاستراتيجية.
- 2 -البيئة الخارجية: يكمن تأثير البيئة من خلال الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية ويتضمن درجة تفاعل التنظيم مع تلك البيئة ، اذ ان الأداء سيزداد بواسطة فهم البيئة وباستخدام المعرفة للتأثير على تلك البيئة.
- 3 -طاقة التنظيم: تستخدم طاقة التنظيم لتسليم بدايات الأداء والطاقة لكل وظيفة (تسويق، بيع، عمليات، مالية... الخ) لتصبح متداولة، وعلى قمة طاقات المنظمة القيادة الادارية والتي تسعى الى قيادة استراتيجية التنظيم بنجاح وكذلك المهارات التي تستخدم لخلق الأساس الذي يحتاجه التنظيم في بناء العلاقات (الداخلية الضرورية ) التحالفات الاستراتيجية ، العلاقات مع الحكومة، المجهزين الاستراتيجيين (Krikendall,2005,p:2) يوضح العوامل المؤثرة في قياس الأداء الاستراتيجي

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

ثامناً : وظائف مقاييس الأداء الاستراتيجي (Hill&Pullen,2004,p:33)

1. وظيفة الاتصالات الداخلية :تشير النتائج الى ان تعقب الاداء المنظم يمكن المديرين والمستخدمين من تركيز انتباههم وتحسين اداءهم في مجال عملهم مما يمكن المديرين التنفيذيين من تبليغ الأولويات الاستراتيجية.
2. وظيفة ادارة الأعمال :تزود مقاييس الاداء المنظمة بالفكرة الرئيسية ونقاط التركيز لأطار عمل الادارة.
3. وظيفة دعم القرار :يمكن لمقاييس الاداء أن تكون أدوات تخطيط وموازنة القرار في حالة تطوير ودعم صناعات القرار وذلك باستخدام البيانات وتخطيط العمليات المساعدة في تحديد البرامج التي يحتاجها التنظيم وكذلك عند اختيار المشاريع.
4. وظيفة الاتصالات الخارجية :تساعد مقاييس الاداء الاستراتيجية المديرين التنفيذيين لإخبار الدائنين والزبائن عن أولويات المنظمة ومثل هذه الجهود تكون حرجة للحصول على ثقة واحترام حملة الأسهم.

تاسعاً : منافع مقاييس الأداء الاستراتيجي

تسهم مقاييس الأداء الاستراتيجية في تزويدنا بمقياس سريع لمعرفة مدى التقدم الحاصل في التنظيم باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، ومن منافع مقاييس الاداء مايلي (Krikendall,2005,p:4):-

1. تحديد ثقافة التنظيم : تساهم مقاييس الاداء في رعاية الاتجاهات الايجابية للمستخدمين باتجاه التغيير في المنظمة والتي من ضمنها أيضا المشاركة في اختيار مقاييس الاداء ، ان هذه العمليات التي تتضمن مشاركة واسعة للتنظيم تساعد في خلق ارتباط العاملين بالأهداف الاستراتيجية وكذلك اعادة النظر المنتظم بمقاييس الأداء.
2. الادامة من خلال التركيز على الأهداف الاستراتيجية :تولد عمليات الادارة الاستراتيجية خارطة الاتجاهات الجديدة في التنظيم وغالبا ماتكون بشكل خطة استراتيجية رسمية . ان المقاييس تساعد باستمرار في دعم أولويات الوكالة بواسطة تبليغ هذه الأولويات الى المستخدمين.
3. تقوية الثقة بين الزبائن والدائنين :تزداد الاتصالات والمحافظة على علاقات مميزة مع العامة الدائنين بصورة كبيرة اذ تؤدي مقاييس الاداء الاستراتيجية دورا مهما في تبليغ أولويات المنظمة وتوضيحها للعامة.
4. تشخيص وتحديد حاجات الزبائن :تساعد مقاييس الاداء على تشخيص حاجات الزبائن والاستجابة لهذه الحاجاتوان من المهم أن تساهم المقاييس في تجسيد قناعة الزبون .ان

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل

### (والمعايير)

تكرار العمليات يساعد المدبرون في معرفة ما يهتم به الزبون وبالتالي تحديد حاجات الزبون دون أي عملية انفاق رئيسية.

### عاشراً : التحديات التي تواجه تنفيذ مقياس الاداء

تواجه المديرين التنفيذيين ورؤساء الأقسام عددا من التحديات عند تنفيذ أو تطوير مقياس الاداء الاستراتيجية وهي:- (Hill&Pullen,2004,p:35- 37)

1. الموازنة الغير مرنة والتي تؤدي الى نتائج صعبة.
2. المخاطر القانونية والسياسية التي تتعرض لها المقاييس. تساعد مقياس الاداء الجيدة المديرين في ادارة التغيير من خلال معرفة النجاحات المتحققة وتشخيص المواقع التي تحتاج الى التحسين.
3. قلة الفائدة التي يحصل عليها المستخدم يجعل المقياس غير مؤثر و كما تكون تلك المقاييس ذات قيمة قليلة ان كان هناك عدم التزام بتحقيق أولويات المنظمة الاستراتيجية.
4. المحددات في الوقت والموارد التي تواجه الكادر : يأخذ بناء برنامج مقياس اداء استراتيجي وقتا مهما ويحتاج ذلك الى سيطرة المديرين التنفيذيين واثباتهم نجاح المقياس وهذا بدوره يحتاج الى سلطة قوية وتأثير كبير في التنظيم ويحتاج المدير الى وقت أكبر لمعرفة الحالة ودوافع المستخدمين وتفضيل المقياس، وكل هذه النشاطات تتطلب التزاما مهما بالوقت والموارد.
5. قلة أنظمة جمع البيانات تتطلب مقياس الاداء كمية من البيانات ، وأنظمة المعلومات المتوافرة قد لا تساند عددا من مقياس الاداء التي تحتاجها المنظمة في عمليات التنفيذ وكذلك افتقاد المنظمة الى الأفراد المناسبين لعملية تحليل البيانات.
6. تنسيق القضايا : ان اعطاء حجم كبير ومتعدد التأثير للعمليات في المنظمة يهدد الكفاءة والفاعلية في برامج مقياس الاداء.

### احدى عشر : معايير اختيار مقياس الاداء الاستراتيجية

تعكس مقياس الاداء خصائص فريدة مثل:- (Brown&Laverick,1994,p:89)

1. أهداف واستراتيجيات المنظمة.
  2. التنظيم وهيكل السلطة والمسؤولية.
  3. عمليات تطوير المشروع.
  4. اهتمام حملة الأسهم.
- ولذلك يجب عند اختيار مقياس الاداء أن نأخذ بنظر الاعتبار ما ذكر آنفا وأن نأخذ ظرف المنظمة الحالي وكما يلي (Brown&Laverick,1994,p: 89):-
1. جعل مقياس الاداء سهلة الانقياد.

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

2. استخدام مقاييس مخرجات أو مدخلات فضلا عن مقاييس النتيجة النهائية.
3. ضمان موازنة مجموعة المقاييس.
4. استخدام مقاييس موجهة ومثبتة.
5. وجود مرونة في استخدام المقاييس.
6. عدم نسيان مصادر جمع البيانات. موازنة البيانات المتوافرة.

**اثنى عشر : الاراء والافكار في نفس الاداء في المدارس التقليدية الحديثة:**  
كان المفهوم السائد قبل ظهور نظريات الدافعية حديثا هو مفهوم الرجل الاقتصادي الذي يسعى دائما الى تعظيم الأشياء المادية في حياتها بالاعتماد على الأجور وملحقاتها ، وتوفير الظروف المادية للعمل مثل التهوية والاضاءة وفترات الراحة وغيرها ، وبالتالي اكتساب العامل اتجاهات ايجابية تجاه عملها او العكس حينما لا يحصل عليها .ويقصد بالرشد الوظيفي او الاداري ان الفرد الاداري الذي يسند له اعمل ما او وظيفة معينة يكون قد اعد لها وتدريب على مهامها ، وانه حين يواجه بموقف يتطلب اتخاذ قرار فانه يعمد الى اختيار القرار الذي يحقق اقصى قدر من المنفعة.

ومن اجل تحقيق الرشد الوظيفي يتطلب ذلك توفر شرطين:

1. ان الفرد العامل يعلم قيمة كل بديل بالنسبة لمدى النتيجة المتوقعة لتطبيقهم . وكذلك فان الانسان لديه سلم تفضيل يترتب على اساسه الحاجات والرغبات المختلفة التي يسعى لتحقيقها وبالتالي فليست هناك مشكلة اختيار حقيقية.
  2. كذلك ان العامل لديه المعلومات الكاملة عن العمل وشروطه ولوائحه وبالتالي فان العامل الرشيد حين يواجه بموقف ما او مشكلة ادارية عليه ان يختار البديل الذي يحقق اقصى قدر من الاهداف الادارية وبأقصر وقت واقل تكلفة.
- صفات الرجل الاداري " :الرجل الاداري " كبديل للرجل الاقتصادي الذي افترضت وجوده النظرية الكلاسيكية الاقتصادية واستعارته منها نظريات التنظيم التقليدية.

1. ان الرجل الاداري يهدف الى التوصل الى حلول مرضية للمشاكل التي تواجهها مثال ذلك حين يسعى الى الحصول على نصيب في السوق او ربح معقول.
2. ان الرجل الاداري حين يتخذ قراراتها فان تلك القرارات على اساس صورة مبسطة للعالم المحيط حيث يترك جانبا عددا من العوامل التي لاترتبط مباشرة بموضوع بحث .
3. ان الرجل الاداري حين يتخذ قراراتها لا يبحث عن كل البدائل المحتملة وهو يعتمد على عدد من القواعد البسيطة في اتخاذ تلك القرارات (السلمي ، ١٩٧٥ ، 184) وكان فردريك تايلور الذي اقترنت الادارة العلمية بأسمه من اوائل من حاول وضع مفهوم الرجل الاقتصادي الذي ينطوي على فكرة العقلانية او الرشد موضع التنفيذ حين قام بالعديد من دراساته في مصنع للصلب بهدف رفع الانتاجية وتلخص فكرة تايلور انه مادام العامل رجلا اقتصاديا لذا لا بد ان تتسم قراراته بالعقلانية ، مما يعني ان دافعه للعمل هو الحصول على اكبر عائد مادي لذلك فاذا كان بالإمكان زيادة انتاجية العامل

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل

### (والمعايير)

وربطها بنظام سليم للاجور التشخيصية فانه يمكن زيادة دافعه للعمل والتحكم فيه (Robbins,1999:42).

لذا قام تيلور بدراسة اسلوب العمل واجراءاته مستخدما الوقت والحركة للتخلص من جميع الحركات غير الضرورية خلال اداء العامل ، وتبسيط العمل الى ادنى حد ممكن مستخدما مبدأ التخصص الدقيق للتقليل من وقت التدريب على الأداء اللازم وبالتالي توقيت الأعمال بشكل سليم وتكوين معيار للانتاجية.

وقد نجح تيلور بذلك وزادت الانتاجية فعلا زيادة كبيرة ، وزادت الاجور أيضا بنسبة أقل من نسبة زيادة الانتاجية . وكان من نتيجة ذلك ان تقدمت النقابات العمالية بتقديم شكوى ضد تيلور بحجة:

- ان اسلوب تيلور خادع فلم ترتفع الأجور بنفس زيادة الانتاجية.
- ان العدالة تضيي وجود حد ادنى من الاجور وليس انظمة تشجيعية.
- ان فلسفة تيلور تتبنى فكرة اساسية ، هي ان العامل لا يختلف عن الآلة التي يعمل عليها .. وهو أمر غير مقبول اذ ان الأجور ليست كل شيء للعامل -الإنسان.

اما الانتقاد الذي وجه الى مدرسة الادارة العلمية فهو تعاملها مع الانسان على اساس انه وحدة طاقة فكرية وفلسجية قابلة للتغير بأي صيغة وأي اتجاه يقرر لها دونما اعطاء أي وزن او اعتبار لما يحمله الانسان بدواخله من مؤثرات ومحددات لها انعكاسات مؤكدة على سلوكياته الخارجية التي تمثل تراجم وافرازات لما يملكه من طاقة فكرية وفلسجية وربما كان بعض اسباب هذا الاتجاه الفكري الاداري هو كون فردريك تيلر نفسه مهندسا ميكانيكيا اعتاد على التعامل مع الآلة بالدرجة الاولى مما حمله على اعتبار عناصر عملية الانتاج الاخرى ( الانسان ) جزء من ماكينة الإنتاج (الاعرجي، 1990: 60).

وفي عام 1927 حصل تحول نوعي كبير بعد اجراء تجارب هاوثورن من قبل التون مايو هذه التجارب التي اكدت ان ظروف العمل المادية ليست حاسمة في تحديد الإنتاجية ، وكانت الاسباب الحقيقية التي ادت الى تقييد الانتاج قد دلت على ان هنالك تنظيما آخر يسير جنبا لجنب مع التنظيم الرسمي ، الا وهو التنظيم غير الرسمي . وعلى هذا فأن الاجور والمكافآت وظروف العمل المادية الاخرى لم تكن المحرك الأساس لدوافع العمل . انما كانت الرغبة في تكوين الجماعات غير الرسمية والانتماء اليها والالتزام بقيمها هي المحرك الاساس لهذه الدوافع لقد اكتشف التون مايو وزملاؤه أن:

- كمية العمل التي يؤديها العامل لا تتحدد تبعا لطاقته الفسيولوجية وانما تتحدد تبعا لطاقته الاجتماعية.
- ان المكافآت والحوافز غير الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في تحفيز الافراد وشعورهم بالرضا.
- ان التخصص الدقيق في الأعمال ليس بالضرورة هو اهم اشكال التنظيم كفاءة واعلاها من حيث الانتاجية.
- ان العمال لا يسلكون ويجابهون الادارة وسياساتها كأفراد وانما يسلكون باعتبارهم اعضاء في جماعات.

**(والمعايير)**

ان هناك اختلافات جوهرية في المنطق واسلوب التفكير بين نظرية التنظيم الكلاسيكية وبين اتجاه العلاقات الانسانية ، فقد كانت نظريات التنظيم الكلاسيكية تركز على الجانب الفسيولوجي من الانسان بأعتبره المحدد الاساسي لكمية العمل التي يستطيع القيام بها وبالتالي عمدت الى تنمية وتطوير دراسات الوقت والحركة للتوصل الى انسب الطرق لأداء العمل اخذاً في الاعتبار المواصفات الفسيولوجية للعامل . وعلى النقيض من ذلك نجد حركة العلاقات الانسانية تكاد تهمل هذا الاعتبار الفسيولوجي وترتكز على البعد الاجتماعي للطاقات الإنسانية (السلمي ، 1975 : 9).

اختلاف وتباين الكفاءة الانتاجية في تنظيمات مختلفة وبالتالي فقد لذلك فإن تجارب هوثورن قد ابرزت مفهوم الرجل الاجتماعي او الاداري الذي يتناقض تماما مع مفهوم الرجل الاقتصادي.

فنظريات الرجل الاجتماعي السلوكي التي اعتمدت البعد السيكولوجي الاجتماعي كان لا يبلغ الأثر في بلورة اسس المدرسة السلوكية وتوضيح مفهوم الدافعية كأعكاس لاتجاهات الفرد تجاه عمله بشكل ايجابي او سلبي معبرة عن عدم الرضا والاستياء من العمل (سليمان ، حنفي، 1977 : 153).

**وتحقق الجماعات عددا من الفوائد للأفراد والمنظمات ومنها:**

- للأفراد ، من خلال اشباع الحاجات الاجتماعية والمساعدة في انجاز المهام . وتعد مصدرا رئيسا لتوفير الشعور بأحترام الذات والتقدير الذاتي للأفراد . وتوفر للفرد الشعور بالانتماء والهوية كما توفر فرص الاندماج والمشاركة و فرص التفاعل الاجتماعي.
- للمنظمات : تؤدي الجماعات ثلاث وظائف مهمة لنجاح المنظمات ، ومنها الاندماج الاجتماعي للعاملين الجدد . وانجاز الأعمال ، واتخاذ القرار من خلال زيادة الكفاءة والمساعدة في تحسين قراراتهم (داغر ، 2000 : 372).

وتنشأ الجماعات وتتطور بمراحل ، واهمها مرحلة التشكيل ، ومرحلة العصف ، ومرحلة وضع المعايير ، ومرحلة الأداء حيث يشار الى هذه المرحلة احيانا بأنها مرحلة التكامل التام اذ يتكامل ظهور الجماعة المنظمة والناضجة والعاملة بشكل جيد ، فالتكامل الذي بدأ خلال المرحلة السابقة يستكمل خلال هذه المرحلة لتصبح الجماعة قادرة خلال هذه المرحلة على التعامل مع المهام ، وتتمثل التحديات الأساسية خلال هذه المرحلة بالعمل المستمر على تحسين الأداء والعلاقات بين الأعضاء مع التزام قوي بالتجدد والتفوق (Ivancevich , 2002 : 313).

**الدافعية:**

وتمثل نظرية الدافعية لرنسيس ليكرت نموذجا جديدا لنظرية التنظيم المستمدة من البحث الميداني في تنظيمات فعلية ، وتستند النظرية الى مفهوم اساس يؤكد اهمية العنصر البشري في الانتاج وتأثير السلوك الانساني داخل التنظيم على فعالياته وانجازاته . وقد نشأت الرغبة

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل

### (والمعايير)

في تكوين هذه النظرية نتيجة للملاحظات المتكررة عن صمم برنامج طويل الأجل للبحث في هذه الظاهرة للتعرف على العوامل المسببة للاختلافات الانتاجية بين التنظيمات. ويؤكد ليكرت ان تعبير النظرية المعدلة يشير الى انها تستفيد من كل التراث الذي سبقها فهي تعتمد على افكار الادارة العلمية وحسابات التكاليف وغيرها من الاساليب الادارية . وتنقسم العوامل الدافعة للعمل حسب هذه النظرية المعدلة الى:

- عوامل تتعلق بالدوافع الاقتصادية.
- عوامل تتعلق بالدوافع الذاتية كالرغبة في الانجاز والتقدم.
- عوامل تتعلق بالدوافع الى الأمن والضمان.
- عوامل تتعلق بالرغبة في التجديد والابتكار.

كذلك فان النظرية المعدلة تقوم على اساس توفير قدر كاف من التنسيق والتجانس بين اعمال اعضاء التنظيم المختلفين من خلال التفاعل المستمر بينهم ومحاولات التأثير المتبادلة. واخيرا فالنظرية المعدلة تقوم على اساس ضرورة القياس المستمر للنتائج المحققة ومقارنتها بالاهداف ليس بالنسبة للنتائج المادية في شكل كميات الانتاج والمبيعات والارباح فحسب بل يمتد القياس للتعرف على آثار العمل والتنظيم على العنصر البشري وخصائصه . أي ينبغي قياس درجة وقوة الدافع للعمل لدى الافراد بصفة مستمرة ، كذلك قياس الاتجاهات والآراء ومدى فاعليتها في عمليات الاتصالات واتخاذ القرارات ( السلمي ، 1975 : 138).

### ثلاثة عشر : الأداء والكفاءة الإنتاجية:

الوظيفة الاساسية للادارة في أي مشروع تتبلور في تحقيق هدف معين بأقصى كفاءة ممكنة . وتختلف الاهداف التي تسعى اليها المشروعات بحسب طبيعة وامكانات كل مشروع ، ولكن المبدأ الاساس الذي يحكم الادارة هو ضرورة تحقيق انتاج معين بدرجة عالية من الكفاءة والكفاءة هي العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية وبين الناتج من تلك العملية . وبذلك ترتفع الكفاءة الانتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج الى المستخدم من الموارد .. فأى عملية انتاجية يدخل فيها عناصر اساسية هي العمل ، والمواد ، ورأس المال ، والخبرة التنظيمية والادارية . ومفهوم الكفاءة الانتاجية يتبلور في اماكن الحصول على اقصى انتاج ممكن بأستخدام كميات محددة من تلك العناصر.

وليس هنالك خلاف على ما للعوامل الفنية في العمل من تأثيره مهم على الكفاءة الانتاجية للمشروع ولكن مهما بلغت تلك النواحي الفنية من الدقة فمازالت الكفاءة الانتاجية تتوقف في آخر الأمر على الطريقة التي يؤدي بها الافراد اعمالهم.

اذ ان الأداء الفردي للعمل هو المحدد الحقيقي للانتاجية وان الفرد بأستخدامه للالات او بتنفيذه لمرحل الانتاج يستطيع ان يؤثر كثيرا على كفاءة التجهيز الآلي للمشروع ، وبالتالي على الانتاجية بصفة عامة ( السلمي ، 1970 : 19).

لذا يتطلب توفر عنصرين اساسيين في الأفراد العاملين هما:

- المقدرة على العمل .

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

### • الرغبة في العمل.

وتكتسب المقدرة على العمل بالتعليم والتدريب والخبرة العملية بالإضافة الى الاستعداد الشخصي والقدرات الشخصية التي ينميها التعليم ويصقلها التدريب.

### ظروف العمل الاجتماعية:

لقد اتضح أن أهم المؤثرات الاجتماعية على الكفاءة الانتاجية هي:

### • التنظيم غير الرسمي لجماعات العمل .

### • القادة والمشرفون .

ويقصد بالتنظيم غير الرسمي لجماعات العمل هو تشكيلات العمال وتجمعاتهم التي تساعد الافراد على تحقيق بعض انواع الحاجات التي يشعرون بها وبخاصة الحاجات الاجتماعية كالانتماء الى جماعة والشعور بالأمن والحاجة الى تبادل الصداقات . وتتعدد الجماعات العمالية التي يشترك فيها الفرد بحسب نوع العمل الذي يؤديه او نوع الأصدقاء الذين يفضلهم وهكذا.

وتتبع اهمية جماعة العمل كمحدد للكفاءة الانتاجية من ان لكل منها تقاليد وعرفا يلتزم به الأعضاء جميعا ويتمسكون به ، وللجماعة القدرة على الضغط على اعضائها للالتزام بتلك التقاليد . ان جماعة العمل غير الرسمية تعتبر وحدة متكاملة لها سيطرة تحكم على انتاج افرادها وتحدده عند المستوى الذي تتفق عليه الجماعة ، وتستمد الجماعة سلطتها اساسا من رغبة الأفراد في الانتماء اليها حيث يحصل كل فرد من افرادها على اشباع الحاجات الأساسية التي يشعر بها مثل الحاجة الى المشاركة والشعور بالترابط والاندماج في جماعة من الأصدقاء .

### اربعة عشر : تقييم كفاءة الاداء

تعني عملية التقييم دراسة وقياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالاهداف المرسومة سابقا للوقوف على واقع اداء الوحدة الاقتصادية والانحرافات التي قد تحصل بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها ، وعليه فان التقييم عملية تستخدم للحكم على كفاءة الوحدة في استغلال الموارد الاقتصادية وفي تحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها (القريشي ، 2001:232).

يمكن أن يعرف تقييم كفاءة الاداء بأنه "وسيلة التحقق والتأكد من أن العمليات الانتاجية التي تم انجازها في نهاية مدة زمنية معينة) عادة سنة (هي مطابقة للأعمال التي أريد انجازها على وفق الخطط المحددة لغرض تحديد الانحرافات أو الاختناقات مع تحليل أسبابها لتقديم الاقتراحات العلمية والعملية لمعالجتها و تلافيتها في المستقبل ( الداھري ، 1991 ، 427).

ويمكن التعبير عنها بأنها "عملية مرشدة للنشاط الاقتصادي لتقرير ما اذا كانت الوحدات المستغلة أو الوحدات الاقتصادية نفسها تنفع بمواردها بكفاءة وفاعلية في سبيل انجاز أهدافها

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

Practice-New Stephen.p.-The Adminstrative Process in Tegrating  
(York-1979-P.413.) Theory and

ان تقييم كفاءة الاداء للوحدات الاقتصادية يسعى الى تحديد المسارات التي تساعد على تحقيق أقصى انتاجية ممكنة والعمل على استخدام الاتجاهات العلمية ، لذلك فان الغرض الرئيس من عملية تقييم كفاءة الاداء هو قياس مدى وكيفية تطور الأنشطة الاقتصادية والكفاءات الانتاجية لتحقيق الأهداف المرسومة سابقا . لذلك فان عملية تقييم كفاءة الاداء تعد أداة للتحفيز على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وانجاز العمل بأفضل صورة ممكنة ، واكتشاف الانحرافات في ضوء الأهداف المحددة مسبقا ، ويعطي تفسيراً وأسباباً لهذه الانحرافات ووضع الحلول والاقتراحات لها من خلال عملية تقييم شاملة وبيّن مدى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية وتوجيه العاملين بأداء مهامهم على وفق متطلبات الخطة الانتاجية المرسومة (الجميل 1979 : 250) . مما ذكر يمكن القول بأن تقييم كفاءة الاداء هو الأساس العلمي لتقييم الوحدات الاقتصادية:  
والتعرف على مدى كفاءتها من خلال استخدامها للموارد الاقتصادية المتاحة ، بوصفها كياناً استثمارياً.

### خمسـة عشر : أهمية تقييم كفاءة الاداء:

ان تقييم الأداء يعد أداة للكشف عن المدى الذي استطاعت به الوحدات الاقتصادية استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف المرسومة . حيث أن أهمية تقييم الأداء تتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية نظراً للترابط بين التخطيط للأستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبين تقييم الاداء ولاسيما في الدول التي تعتمد التخطيط القومي وسيلة من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة آل آدم ،(اللوزي، 2005 : 200).

ان تقييم الاداء المستمر للوحدة الاقتصادية يساعد على الكشف عن الاختلالات بصورة سريعة في بدايتها ، ويؤدي الى اتخاذ الخطوات العلاجية السريعة في تصحيح أو تعديل هذه الاختلالات أو الانحرافات التي تحدث وبذلك يوجه العمل نحو مساره الصحيح . ان تقييم الاداء وسرعة الكشف عن الاختلالات يسهم في عدم استمرارية الخلل أو زيادته وانتقاله الى مواقع انتاجية أخرى ولا سيما اذا كان هناك ترابط بين الوحدات الانتاجية ( يونادام ، 1991 : 69).

ان القيام بمعرفة الاختلالات وتصحيحها سوف يساعد على تجنب الأخطاء في وضع الخطة المستقبلية للوحدات الاقتصادية لتقليل الخسائر ولتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية لأن الخطة المستقبلية هي جزء من التخطيط المركزي الذي ترتبط بالاقتصاد القومي (عبد الوهاب مطر الداھري : 429).

ان تقييم الاداء يساعد على معرفة امكانية الوحدة الاقتصادية من الوفاء بالتزاماتها تجاه الوحدات الأخرى لكونها علاقات تبادلية من حيث الانتاج والتسويق وخاصة مع الصناعات التي تدخل في( صناعات وسيطة العيساوي، 2005 ، 353 )

اضافة الى ما تقدم فان:-

- ان عملية تقييم الاداء تساعد في عملية التنبؤ للعمليات بواقعية واعطاء تصور مستقبلي للانتاج والقدرات الانتاجية.

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل

### (والمعايير)

- عملية تقييم الاداء تكشف عن سير العملية الانتاجية بشكل واضح وجلي وبدون مبالغة .
- ان عملية تقييم الاداء تقوم بتوجيه أنظار الادارة العليا لمراكز المسؤولية التي قد تكون بحاجة اليها وقد تكون ذات انتاجية عالية أو بالعكس.
- تقوم عملية تقييم الاداء بتوجيه العاملين لاداء أعمالهم ووظائفهم بالصورة الصحيحة مما يساعد على ربط العاملين بأجورهم الانتاجية.
- ان عملية تقييم الاداء تقوم بالتنسيق بين أوجه النشاط المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية كالانتاج والأفراد.... الخ وغيرها لتحقيق الأهداف المرسومة وزيادة في انتاجية الوحدة الاقتصادية.
- ان عملية تقييم الاداء تقوم بايجاد نظام فعال للحوافز والترقيات واظهار الكفاءات.
- عملية تقييم الاداء تظهر الملاكات النشيطة التي تستحق الترقية والملاكات غير المنتجة التي يجب الاستغناء عنها.

### سنة عشر : أهداف تقييم كفاءة الاداء:

إن لنظام تقييم الأداء في الإدارة العامة و المؤسسات العمومية و الخاصة أهمية بالغة وفوائد كثيرة ، سواء على مستوى المنظمة أو الأفراد:

#### على مستوى المنظمة:

تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الانتاجي من خلال قياس انتاجية كل قسم من أقسام العملية الانتاجية وتحديد انجازاته سلبيًا أو ايجابيًا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام لرفع مستوى اداء الوحدات الاقتصادية(الكرخي، 2001، 36) .

- تهدف عملية تقييم الاداء الى تنشيط الأجهزة الرقابية على اداء عملها لتقديم البيانات اللازمة لتقييم الاداء للتحقق من قيام الوحدات الاقتصادية بنشاطاتها بكفاءة عالية وانجاز أهدافها المرسومة (علي، 2004: 153).

- تحقيق التوازن والتناسق الاقتصادي بين نمو القطاعات الاقتصادية والانتاجية ، حيث أن عملية التقييم تساعد على تثبيت التوازن بين الموارد والاستخدامات على مستوى الوحدات الاقتصادية ومن ثم على الصعيد القومي.

#### على مستوى العاملين :

- تهدف عملية تقييم الاداء القائمة على أسس موضوعية الى رفع معنويات العاملين في الوحدة الاقتصادية وتحريك الرغبة الذاتية لديهم نحو العمل المبدع واستغلال الموارد المتاحة استغلال أمثل وتعتبر وسيلة لتثمين جهود العاملين المتميزين في الاداء.

- تعريفهم على نواحي القصور و الضعف من جهة ، و نواحي القوة في أدائهم حتى يسعون الى زيادة فعاليتهم و تحسينها.

- توفير تغذية مستمرة إستراتيجية عن أداء العمال، و بالتالي فهم مهتمون بمعرفة مدى النجاح في تأدية المطلوب منهم بالمقارنة مع المتوقع منهم من قبل الادارة ، هل يؤدون

**(والمعايير)**

المطلوب بدور أفضل أو كما هو أو أقل من المتوقع، وبالتالي فإن قرار استرجاع الاداء يعرف الفرد نتائج ادائه وتوجيهه نحو الاداء الطبيعي المتوقع منه.

بذلك فإن عملية تقييم كفاءة الاداء تهدف الى تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ومنعها من الانحراف ، وهذا لا يتحقق دون المتابعة المستمرة لسير العمل ، أي ان تقييم الاداء يتم بصورة مستمرة عبر الخطوات كافة التي تؤدي الى انجاز العمل وتصحيح مسار الأنشطة أولاً بأول وحل المشكلات التي أدت الى انحراف المسار عن وجهته نحو تحقيق الأهداف ،ومن الصعب تصحيح مسار العمل في الوقت المناسب بدون متابعة ورقابة وتقييم اداء مستمر(عباس ، 2008: 250).

يتضح مما تقدم ان الهدف الرئيس والأساسي لعملية تقييم الاداء هو التعرف على كفاءة الوحدة الاقتصادية بوصفها كيانا فعالا في الاقتصاد القومي وكذلك تحديد الانحرافات وأسبابها ووضع حلول لها .

**أنواع الانحرافات في كفاءة الاداء (القاضي ، 2000 ، ص 73)**

**1 - الانحرافات الكمية:**

وتعني عدم تحقق الكميات المطلوبة من الانتاج لأسباب كثيرة منها عوامل فنية أو تشغيلية أو استثمارية وغيرها من العوامل.

**2 - الانحرافات النوعية:**

ويقصد بها أن الانتاج غير مطابق للمواصفات المطلوبة على الرغم من امكانية أن يكون الانتاج مطابق للخطة الانتاجية.

**3 - الانحرافات الهدفية:**

وتعني عدم قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف العامة التي أنشأت من أجلها اذ ترتبط هذه الأهداف بالخطة الاقتصادية للبلد وأهدافها السياسية والاجتماعية.

**4 - الانحرافات الزمنية:**

ويقصد بها عدم تحقق النتائج المطلوبة من الأهداف في مواعيدها المقررة لأسباب كثيرة منها حدوث أعمال الصيانة أو عدم وصول المواد الأولية في الوقت المحدد أو التأخير في عملية التسويق.... الخ.

**5 - الانحرافات القيمية:**

وتعني أن قيمة المبيعات لم تزد على وفق ما هو مخطط بسبب الاختلالات في الأسعار والمشتريات والخزن والتسويق... الخ.

**6 - انحرافات بحسب طريقة المقارنة:**

تتم المقارنة في الغالب بين الأرقام التي وضعت في الخطة والنتائج الفعلية لنشاط الوحدة ، وهذا النوع من الانحراف يشتمل على عدة أنواع منها:

- الانحرافات التخطيطية: وتتمثل بمقارنة النتائج الفعلية بالمخططة والوقوف على مدى تحقق أو اقتراب النتائج من الموازنة التخطيطية.

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

- الانحرافات التاريخية : وهي التي تظهر من خلال مقارنة نتائج السنة المالية المعنية مع -نتائج السنوات السابقة سواء كان ذلك في الانتاج أو المبيعات أو الأرباح أو الموجودات.
- الانحرافات المعيارية : ويتم احتسابها بمقارنة المؤشرات الفعلية المستخلصة عن فعاليات الوحدة بالمؤشرات المعيارية من خلال الاسترشاد بالدراسات والمقارنات والبحوث لكل مفردة من مفردات النشاط مثل مقارنة النتائج الفعلية لتكاليف المواد الأولية والعمل والأجور والمبيعات والأرباح... الخ.
- الانحرافات عن نتائج الوحدات الشبيهة وتتمثل بمقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية التي هي قيد الدراسة مع وحدات أخرى مشابهة داخل الصناعة أو الأقليم أو البلدان الأخرى.

### 7 - الانحرافات بحسب الدرجة:

وتكون على نوعين:

- انحرافات موجبة : وهذه تكون في صالح المنظمة حتى وان كان المتحقق الفعلي أدنى من المطلوب
- انحرافات سالبة : وهذه تكون في غير صالح المنظمة حتى وان كان المتحقق الفعلي أدنى من المطلوب.

### 8 - الانحرافات حسب مدى السيطرة : وأيضاً تكون هذه على نوعين:

- ضمن سيطرة الادارة : وهي انحرافات داخلية يمكن للادارة
  - التحكم بمتغيراتها وتوجيهها كون عناصرها تقع ضمن سيطرة الادارة.
  - خارج سيطرة الادارة : وهذه الانحرافات لايمكن التحكم بها
- كونها تحدث من جراء عوامل خارجة عن سيطرة المنظمة مثل صدور قرارات من الحكومة ذات تأثير سلبي أو ايجابي على نشاط المنظمة وفي حالات الحروب والكوارث الطبيعية أو أزمات اقتصادية أو ظهور سلع منافسة لذلك لاتستطيع المنظمة التحكم فيها.

### الوظائف الأساسية لعملية تقويم الاداء:

- 1 .تناول الباحثون هذه الوظائف حيث قسمها البعض منهم الى ثلاث وظائف أساسية ،أما البعض الآخر فقد قسمها الى أربع، وتناولها بعض الاقتصاديين بأكثر من ذلك ، وسوف نورد أدناه توضيحاً لهذه الوظائف وكما يلي: (مصطفى ، 1999: 157)
- الحكم على مدى تحقيق الوحدة الإنتاجية للأهداف الموضوعة بالاستعانة بقدر كبير من البيانات و الإحصائيات.
- تفسير انحرافات النتائج تفسيراً واضحاً مع الاستعانة بالمعايير و المعدلات الموضوعة من قبل.

### الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

- تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات للمزيد من التفاصيل انظر في :-  
(عبد الوهاب مطر الداھري -مصدر سابق 428).

نورد أدناه الوظائف الأخرى لعملية تقييم الاداء والتي تضاف الى سابقاتها وهي:-  
البحث والدراسة : ويتلخص ذلك في بحث ودراسة أسباب الانحرافات على ضوء  
الأهداف المحددة مسبقا ومحاولة ايجاد الحلول الملائمة لمعالجتها من خلال عملية تقييم شاملة  
للمنظمة على أن يراعى عدم تكليف المنظمة بأعباء مالية كبيرة وانجاز العمل وفق متطلبات  
الخطة الانتاجية وبالتنسيق مع الأهداف الموضوعه.

تحديد المؤشرات: ان عملية تقييم كفاءة الاداء تقيس كفاءة المنظمة عن طريق استخدام  
المؤشرات أو المعايير التي بموجبها يتم التوصل الى نشاط المنظمة الفني والمالي والاجتماعي  
والاقتصادي ولعدم امكانية تطبيق المؤشرات جميعها لابد من اختيار المؤشرات المناسبة  
لاختبار اداء المنظمة وتشخيص الانحرافات في كل وحدة انتاجية والتي تعكس أهدافها  
وظائفها سواء كانت هذه المؤشرات مالية أو اقتصادية أو وصفية، فأهمية تحديد هذه  
المؤشرات أو المعايير يتوقف على مدى ارتباطها بأهداف المنظمة ومدى ما تتسم به هذه  
الأهداف من أهمية نسبية مع الأهداف المراد تحقيقها في هذه المنظمة (يوحنا عبد آل آدم و  
سليمان اللوزي ، السنة ، ص120)

(والمعايير)

المبحث الثاني

المصادر والنظريات المفسرة للسيولة النقدية

التقييم

أولا :مراحل تقييم كفاءة الاداء:

إن عملية تقييم الأداء صعبة و معقدة، تتطلب من القائمين استعمال أسس منطقية بتتبع خطوات متسلسلة بغية الوصول إلى الأهداف التي تنشدها المنظمة.

تتباين مراحل تقييم كفاءة الاداء حسب المجال الذي نقوم بدراسته وجمع البيانات المطلوبة عنه لذلك سوف نوضح هذه المراحل والتي تنقسم الى مجالين:

- مجال الأفراد العاملين :
- مجال المنظمة الصناعية :

مراحل تقييم اداء العاملين:

ان شعور العاملين بأن جميع جهودهم تؤخذ بعين الاعتبار يجعلهم أكثر وعيا بالمسؤولية ،ويدفعهم الى العمل باجتهد رغبة في الفوز بتقدير واحترام رؤسائهم معنويا ومكافأتهم ماليا .  
وفيما يلي الخطوات التي يراعى اتباعها عند تقييم الاداء(المصري، 2004: 117)

1. وضع توقعات الاداء :وهي الخطوة الأولى في عملية التقييم، وفيها يتم وضع سياسة لذلك، بالتعاون مع الطرفين ،المنظمة والعاملين، حيث يتم تعيين الأفراد المعنيين بالتقييم وكذا القائمون به، وأيضا الاتفاق حول وصف المهام المطلوبة والنتائج التي ينبغي تحقيقها، مع تحديد الفترات التي يتم فيها تقييم الاداء.

2. مرحلة مراقبة التقدم في الاداء: تأتي هذه المرحلة ضمن اطار التعرف على الكيفية التي يعمل بها الفرد، كما ان المراقبة تقتضي اختيار الشخص الذي سيتولى اعداد تقرير التقييم ،لأن العملية مستمرة وتستلزم المراقبة، لدورها الفعال في تصحيح الأخطاء والانحرافات ، اذ ان هذه النتائج تؤثر على الفرد والمؤسسة في نفس الوقت.

3. تقييم الاداء : وعندها يقيم اداء العاملين والتعرف على مستوياته، مما يفيد في اتخاذ القرارات.

4. التغذية العكسية :ينبغي على ادارة المؤسسة دراسة وتحليل نتائج التقييم واتخاذ الاجراءات المناسبة في تطوير كفاءة اداء العاملين فيحتاج كل فرد عامل الى معرفة ادائه ومدى وصوله الى المعايير المطلوب بلوغها ، وهذا طبقا لما تحدده الادارة، والتغذية العكسية ضرورية للتقدم في المستقبل.

5. اتخاذ القرارات الادارية بعد الانتهاء من التقييم :وهي كثيرة ومتنوعة تتعلق بالترقية ،التعيين، الفصل... الخ.

6. وضع خطط تطوير الاداء :وهي تمثل آخر مرحلة ،حيث يتم وضع الخطط التطويرية التي يمكن أن تنعكس وبشكل ايجابي على التقييم ، من خلال التعرف على جميع مهارات وقدرات ، وكذا قيم العاملين. وكإجراءات جزائية يجب على الادارة أن تقدم

(والمعايير)

المكافآت المادية أو المعنوية للعاملين الذين يحصلون على تقديرات عالية، و بالمقابل يقضي الأمر بمعاقبة أولئك الذين يحصلون على تقديرات منخفضة كأن تحرمهم من حقهم في الترقية أو العلاوات السنوية.

مراحل تقييم كفاءة اداء المنظمة:

7 - مرحلة جمع البيانات:

تتمثل هذه المرحلة في تجميع البيانات والمعلومات والاحصاءات اللازمة لتحديد المعايير المطلوبة التي تتلائم مع عملية تقييم كفاءة الاداء للمنظمة الصناعية بصورة مفصلة (مجيد عبد جعفر الكرخي-مصدر سابق-ص 50).

-وتكون هذه البيانات بسلسلة زمنية معينة للوقوف على طبيعة التطور الاقتصادي لهذه الوحدة ، وكلما كانت البيانات دقيقة وشاملة تنجز عملية التقييم بصورة أشمل وأدق لكشف أسباب الخلل والقصور ويمكن الحصول على هذه البيانات من موازين المراجعة وحسابات الانتاج والصنع والأرباح والخسائر والدراسات الأولية للمنظمة وغيرها من المصادر الأخرى (منير شاكر ، 2000: 25).

- مرحلة التحليل الفني والمالي:

في هذه المرحلة يتم دراسة الجوانب الفنية للمنظمة والتحقق من تنفيذها للأهداف على وفق متطلبات الخطة المرسومة . فالتحليل الفني يختص بالتصاميم الهندسية الموضوعية في الخطة أما التحليل المالي فيتعلق برأس المال من حيث قوة ومتانة المركز المالي وتوفر السيولة اللازمة لاحتياجات المنظمة. ( بشرى وادي عبد السادة ، 2005: 61).

-مرحلة الحكم على النتائج:

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية التقييم اذ يتم في هذه المرحلة الحكم على نتائج التحليل التي تبرز في مجال التطبيق : الفني والمالي وتحديد نوع الانحرافات (رفيق أحمد سويلم ، 1973: 3).

عند تنفيذ العملية الانتاجية بالجانب السلبي أو الايجابي من خلال مقارنة المنفذ من ، أهداف الخطة السنوية للمنظمة مع النتائج التي حصلنا عليها من عملية التقييم لمعرفة ما اذا كان التنفيذ يجري على وفق الأهداف المحددة وفي ضوء هذه النتائج تقترح الخطط التطويرية للمنظمة وتوضع المعالجات لتلافي حالات الضعف والاختناق والاختناقات (يحيى غني النجار - مصدر سابق -ص 365)

ويمكن أن نذكر مراحل تقييم الاداء بايجاز وكما يلي: التعرف على البرنامج وخطة التنفيذ .

التعرف على معايير ومقاييس الاداء لأختيار الأفضل والمناس منها .

قياس الاداء الفعلي ومقارنته بالاداء المخطط .

تحديد الانحرافات وأسبابها وتحديد المراكز المسؤولة عنها واتخاذ التدابير اللازمة

لمعالجتها (يحيى غني النجار-مصدر سابق-ص 365)

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

### ثانيا :أسس تقييم كفاءة الاداء

ان تعدد الأنشطة والعمليات الانتاجية والترابط بينها يتطلب التعرف على كفاءة اداء كل جزء من أجزاء المنظمة الصناعية واكتشاف تأثير كل جزء في نشاط أو اداء الأنشطة الأخرى بالمنظمة لبيان القيمة الاجمالية للأداء الكلي في المنظمة في ظل التداخل والتشابك بين الأنشطة الانتاجية فيها يوحنا (عبد آل آدم وسليمان اللوزي-مصدر سابق-ص 201).

لذلك تختلف الأسس المعتمدة في تقييم كفاءة الاداء باختلاف الوحدات الانتاجية وهذا الاختلاف ناتج من اختلاف أهداف وامكانية ونتاجية وتطور نشاط كل وحدة عن الوحدات الانتاجية الأخرى ( محمد أزهر السماك وآخرون ، 1984 : 449) .

يمكن تحديد أهم الأسس الواجب اتباعها عند تقييم المنظمات الصناعية وحسب تسلسل تطبيقها وكما يلي ( الوائلي ، 2003 : 10 )

1. تحديد أهداف المنظمة الصناعية.
2. تحديد الخطط التفصيلية لانجاز الفعاليات
3. تحديد مراكز المسؤولية.
4. وجود جهاز مناسب لتنفيذ عملية كفاءة الاداء.
5. تحديد معايير كفاءة الاداء.

وفيما يلي توضيح مفصل لكل أساس من الأسس المذكورة أعلاه:

### تحديد أهداف المنظمة الصناعية:

يتم تحديد هدف المنظمة الصناعية أو المؤسسة أو المشروع في بداية تأسيسها على ضوء دراسة الجدوى الاقتصادية، وهذا يطلق عليه الهدف الرئيس للمنظمة اضافة الى أهداف ثانوية أخرى، ولأجل تقييم كفاءة الاداء للمنظمة الصناعية ينبغي التعرف على هذه الأهداف وتحديد لها لكل وحدة انتاجية أو قسم أو مسؤول أو عامل في المنظمة (زياد خلف الجبوري - مصدر سابق، 13) . أما المجالات التي ينبغي أن تتحدد أهدافها في المنظمة الصناعية فهي:

مجال السوق : ان تحديد أهداف السوق للمنظمة الصناعية يعد من الأمور الضرورية التي ينبغي مراعاتها في أنشطة الانتاج والاستيراد والمشتريات ومنافذ التسويق والتسعير ودرجة اسهام كل نشاط من هذه الأنشطة في سد حاجات المنظمة وتوفير المنتجات للمستهلكين(بشرى وادي عبد السادة -مصدر سابق-ص 59).

المجال المالي للمنظمة الصناعية :ويختص هذا المجال بتحديد مايلي :

- تحديد مصادر التمويل وتجهيز المنظمة بمستلزمات الانتاج ومصادر الحصول عليها.
- تحديد الربح بشقيه التجاري الذي تعتمد عليه المنظمات الخاصة والاجتماعي الذي تعتمد عليه المنظمات العامة كونه المصدر الرئيس لعملية التمويل.

## الفصل الثالث ..... مستوى الاداء الاستراتيجي (المفاهيم والمراحل والمعايير)

- مجال اداء الادارة والعاملين :ويتضمن هذا المجال تحديد الأنشطة الخاصة باداء الادارة والعاملين وأجهزة الرقابة والمتابعة وتحديد الحوافز اللازمة لرفع الكفاءات الانتاجية والادارية في المنظمة الصناعية.
- مجال القيمة المضافة :يتحتم على المنظمة الصناعية تحديد مقدار القيمة المضافة التي سوف تولدها لتبين مدى كفاءة استغلالها للموارد المستخدمة لديها ويعتبر من أهم المعايير التي تبين مدى نجاح المنظمة الصناعية.
- مجال الانتاجية : ويرتبط هذا المجال بشكل مباشر بمجال التسويق حيث يتم على ضوء أهداف هذا المجال تحديد دراسات وبحوث تتعلق بالابتكار وتحسين المنتجات وتطوير العمليات الانتاجية.
- المسؤولية تجاه الجميع : يتحدد في هذا المجال طبيعة علاقة المنظمة الصناعية بالمنظمات الأخرى من ناحية التعاون في ميادين معينة وتبادل بعض الخبرات الفنية وبيان مدى اسهام الوحدة في أوجه النشاط الاجتماعي وتطويره (أوس حبيب الفتیان- تقييم الأداء الصناعي في صناعة السمنت العراقية للفترة (1972-1949) رسالة ماجستير-جامعة بغداد -1975 ص 137 . )
- الموازنة بين الأهداف بعيدة المدى وقصيرة المدى:تنقسم الأهداف في المنظمة الى طويلة الأمد ومتوسطة الأمد وقصيرة الأمد) سنة واحدة (لكي يتم الكشف على الانحرافات ومعالجتها ومعرفة أسبابها وتصحيحها لكي لايتم تأثير هذه الانحرافات على أهداف المنظمة متوسطة أو طويلة الأمد ،وهنا تتضح عملية التوازن بين معايير الخطط قصيرة الأمد وأهدافها الطويلة الأمد بحيث يدعم أحدهما الآخر ويكمله ( بارازان علي خضر، 2008: 23).

### 1- تحديد الخطط التفصيلية لإنجاز الفعاليات.

تقوم مختلف الأنشطة في المنظمة الصناعية بوضع خطة تفصيلية توضح فيها الموارد الانتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والادارية والتنظيمية التي تتبعها ادارة الوحدة في استخدام تلك الموارد مع مراعاة التنسيق الدقيق بين خطط الأنشطة مع الأهداف العامة للمنظمة (الزوري، 2003 : 14 )

### 2- تحديد مراكز المسؤولية:

وهذا يعني تحديد الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات والتي لها حق التصرف بالموارد الموضوعة تحت تصرفها وقيادة فعاليات تنفيذ النشاط في حدود السلطة الممنوحة لها (سامي محمد علي والهام شوكت شاكر - قويم كفاءة الأداء في المنشآت الانتاجية التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية- وزارة التخطيط-خطة بحوث الوزارة دراسة رقم 346 - 1987 - ص8)، وهذه المسؤولية سواء كانت - انتاجية أو ادارية فمن الضروري تحديدها لكي تسهل عملية فرز الانحرافات وتشخيصها ومعالجتها وايجاد الحلول الملائمة لها لذلك فان تحديد هذه المراكز ضروري جدا في عملية تقييم الاداء (الخطيب ، 2005: 50).

### 3- تحديد معايير كفاءة الاداء:

### والمعايير)

وهي عبارة عن مجموعة من المقاييس والأسس التي تقاس من خلالها الانجازات التي حققتها المنظمة الصناعية وهذه المعايير تعتبر مهمة ومناسبة لتقييم كفاءة اداء الوحدات الانتاجية والوحدات الادارية وتختلف هذه المعايير بموجب الأنشطة التي تمارسها الوحدات حسب طبيعة عمل كل وحدة لأختلاف الأهداف المرسومة لكل منها ومن فترة زمنية الى أخرى . لذلك يتوجب اختيار معايير محددة وواضحة وتجنب اختيار المعايير التي يتطلب في استخدامها استخدام عمليات كمية معقدة (مجيد عبد جعفر الكرخي - مصدر سابق -ص50). لذلك ينبغي على الجهة التي تقوم بالتقييم مراعاة مايلي قبل القيام بعملية تقييم اداء الوحدات والمؤسسات والمشاريع الصناعية:

تحديد ماهية هذه المعايير.

- تحديد المعدلات الملائمة للمعايير.
- اختيار أكثر المعايير ملاءمة لتقييم كفاءة الاداء وان هذا الاختيار يعتمد على مايلي:
- طبيعة العملية الانتاجية الجاري تقييمها.
- مرحلة التطوير التي تمر بها العملية الانتاجية الجاري تقييمها(يحيى غني النجار - مصدر سابق - ص 364).
- الأهداف المرسومة لكافة العمليات الانتاجية الجاري تقييمها.

#### 4 - توفر بيانات دقيقة لتنفيذ عملية تقييم كفاءة الاداء:

نظرا للصلة الوثيقة بين فاعلية الرقابة ومدى دقة وصحة المعلومات والبيانات المتوفرة عن انجازات المنظمة الصناعية لذا ينبغي تطوير أجهزة الاتصال في المنظمة الصناعية للحصول على المعلومات المطلوبة وبدقة ومراقبة التنفيذ الفعلي للأهداف المحددة وتسجيل النتائج التي نحصل عليها (جاسم العيسوي - مصدر سابق -ص 253) ، من أجل ذلك يعد العامل البشري ضرورة ملحة لنجاح عملية تقييم الاداء للمنظمات والذي بدوره يعد أساس النشاط الاقتصادي والتنظيم.

#### ثالثا :عوامل نجاح عملية تقييم كفاءة الاداء

ان تقييم الاداء يكون فعالا بوجود مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تؤدي الى الارتقاء بدرجة التقييم الى مستوى من الدقة والموثوقية مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات (مجيد عبد جعفر الكرخي- مصدر سابق -ص 57). ويعتبر تقييم الاداء من الأنشطة المستمرة والملازمة للمنظمات الصناعية ولفترة زمنية محددة نتمكن من خلالها الكشف عن الانحرافات وتشخيص أسبابها وطرق معالجتها وتصحيح مسار تطبيق الأهداف المرسومة للوحدات الجاري تقييمها (علي عباس-مصدر سابق-ص 250).

ومن هذه العوامل نذكر مايلي:-

- أن يتوفر للمنظمة الصناعية نظاما متكاملًا وفعالًا للبيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لتقييم كفاءة الاداء على أن تكون هذه البيانات منتظمة وانسيابية وسريعة

(والمعايير)

- تساعد القائمين بالتقييم في اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة والمناسبة لغرض تصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر في العملية الانتاجية.
- وجود هيكل تنظيمي للمنظمة الصناعية مبنيا فيه كافة المسؤوليات والصلاحيات لكل مسؤول أو مدير أو مشرف من دون أي تداخل بينها.
- دراسة كافة الأهداف بصورة تفصيلية ومناقشتها على كافة المستويات في المنظمة الصناعية وبما يعكس واقعية ووضوح الخطة الانتاجية المرسومة للوحدات الانتاجية وأن تكون هذه الخطة قابلة للتنفيذ وتجمع بين الطموح المطلوب والامكانيات المتاحة.
- وجود نظام حوافز فعال سواء كان ماديا أو معنويا بحيث يحقق ترابطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا والمخطط منها للارتقاء بالعملية الانتاجية.
- تنظيم مسار الاجراءات وآلية تقييم الأداء للادارات المسؤولة عن التقييم في الهيكل التنظيمي من الادارة صعودا الى القيادات في أعلى المستويات وبالعكس للحيلولة دون عرقلة عمليات التقييم ومحاولات التأثير على جدية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بعملية تقييم الأداء ( اسماعيل ، 2002: 12).
- أن يكون للوحدة الاقتصادية ملاك كفوء ومتمرس في عملية تقييم كفاءة الأداء قادر على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية وبشكل دقيق.

(والمعايير)

المبحث الثالث

معايير تقييم الأداء في النشاط المصرفي

تعد معايير كفاءة الاداء المصرفي في المصارف التجارية والحكومية دلالات تؤثر وتقدم افكار حول مستوى النشاط الذي تقوم بقياسه ويمكن ان تكون هه المؤشرات وصفية او بشكل صيغ رياضية او كمية ويمكن ان تعطي هذه المؤشرات الواقع الفعلي عن تعامل المصرف مع الزبائن وبنفس الوقت تعبر عن مستوى اداء وفاعلية وكفاءة الادارات في توجيه رؤس الاموال نحو الاستثمار او الاقراض او بما يخدم السيولة النقدية اليومية وقدرته الايفائية في وقت الازمات وهذه المؤشرات التي سنتناولها في هذا المبحث تعد من اهم المقاييس والمعايير التي تمثل مستوى اداء المصارف ومدى نشاطها اليومي في تقدي الخدمات المصرفية للمستثمرين والمقترضين والمودعين وهذه المعايير تتمثل بالاتي :

أولاً: مؤشرات تحقيق الأرباح والربحية

ثانياً: مؤشرات تحقق النمو

ثالثاً: مؤشرات قياس الامان

رابعاً: مؤشرات قياس السيولة

### تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي المقدمة

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الرئيسية والاساسية في ظل اقتصاد السوق , ويمكن القول ان مستوى تطور هذا القطاع يعتبر مؤشر او مقياس لمدى الانتقال والتحول والولوج في اقتصاد السوق , حيث يعتبر قطاع الخدمات من الهياكل الارتكازية التي يقوم عليها هذا الأخير ان قطاع الخدمات يشمل على جملة من الانشطة المتعددة ومن بينها خدمات النقل , خدمات التأمين , وخدمات الاستيراد والتصدير, الخدمات المصرفية .... الخ .

في مداخلتنا هذه سنركز على الخدمات المصرفية , حيث ان هذه الخدمات لها خصوصيتها واهميتها , لان هذه الخدمات تمتد وتستعملها جميع المؤسسات المتواجدة في مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية , وتلعب دوراً فعالاً في اتمام وانجاز الصفقات والمبادلات الاقتصادية والتجارية .

ان الخدمات المصرفية متنوعة ومتعددة ويظهر ذلك في اقتصاد السوق , وان هذه الخدمات قد تطورت بشكل كبير وواسع في الازمنة الاخيرة من حيث النوع والكم , ولغرض تقييم كفاءة اداء العمل المصرفي خلال فترة معينة , فان ذلك يعني ضرورة تحديد الاهداف التي تضمن للمصرف وصوله الى تحقيق غايته في الربحية المنشودة , دون الاخلال بالتوازنات المتعلقة بالاهداف الاخرى , بعد ذلك يتم مقارنة المتحقق مع هذه الاهداف وتحديد مستوى التحقق والانحرافات والبحث عن الاسباب التي ادت الى حصول هذه الانحرافات عن طريق اجراء تشخيص موضوعي للظروف المحيطة بالمصرف وتأشير نقاط الضعف والقوة في مستوى الاداء .

لهذه فإن مداخلتنا ستشمل على ما يلي :

- تحديد غاية واهداف المؤسسة المصرفية
- كيف يتم الوصول الى تحقيق الاهداف ؟
- مفهوم كفاءة الاداء وكيفية قياسه ؟
- كيف يتم تقييم كفاءة الاداء المصرفي ؟
- الخلاصة .

#### المحور الاول: تحديد غاية واهداف المؤسسة المصرفية .

ان المصارف على اختلاف انواعها تعمل في سوق تنافسية , لذلك فانها تحاول ان تحصل على اكبر حصة ممكنة في هذا السوق , عن طريق تقديم افضل الخدمات واستعمال الاموال المتاحة لديها افضل استعمال , ان الموازنة ما بين الاستعمال الافضل للاموال المتاحة وتقديم افضل الخدمات عملية ليست بالسهلة .

لذلك على ادارة المصرف ان تمارس تخطيط انشطتها والمهام الضرورية التي توصلها الى تحقيق اهدافها المرسومة , وهذا يعني ان تقوم بدراسة السوق والعوامل الفاعلة فيه , وتقييم الامكانيات التي يمتلكها من اجل الوصول الى افضل صيغة منسقة , اي الوصول الى صيغة توفيقية ما بين الاهداف والامكانيات من جهة والمعوقات النابعة من السوق والبيئة التي يعمل فيها من جهة اخرى .

تقوم المصارف بتقديم الخدمات الى زبائنها , لهذا فان يفترض بالعاملين في هذه المصارف ان يكونوا الصورة الحسنة والناصعة من اجل جذب الزبائن , ويعتبر حسن اختيار العاملين من ذوي الكفاءة والمعرفة عاملاً , رئيسياً يؤثر على نتائج اعمال المصرف (عبد الفتاح عبد الرحمن كراسه وآخرون-ادارة العمليات الانتاجية- دار الأمل للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-

الأردن -2004 - ص 71 ) .

بالاضافة الى ذلك يعتبر حسن التسيير الواجب ان تتمتع به ادارة المصرف , من الاساسيات لضمان الوصول الى الاهداف , وهذا يعني كيف يمكن لهذه الادارة ان تستغل الطاقات المادية

(والمعايير)

والمالية والبشرية المتاحة اقصى استغلال , وتقليل التبذير والهدر الاقتصادي واستعمال التكاليف الثابتة احسن استعمال, وصولاً الى توفير منتجاتها باسعار تنافسية ونوعية متميزة من اجل احتلال مركز الصدارة في السوق .

ان هذا يقرب المصرف من غايته والتي هي تحقيق مستوى معين من الربحية , وان هذا لا يتم ما لم تكن النتيجة السنوية المالية موجبة , بمعنى ان تحقيق الارباح ضرورة حتمية , ولغرض الوصول الى هدف تحقيق الارباح يتحمل المصرف مجموعة من المخاطر , ومن بينها المخاطر الناجمة من منح القروض والائتمان , مخاطر الاستثمار , مخاطر السيولة , مخاطر السرقة والتلاعب والاختلاس وغيرها .

ان المصرف يحتاج اثناء ممارسة نشاطه الى السيولة النقدية لغرض مواجهة الالتزامات المالية التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية معينة , وان مقدار الحاجة اليها يعتمد على مقدار الالتزامات التي التزم بها الطرف المعني , وتواريخ استحقاقها , لذلك فان تحديد حجم السيولة يتم في هذا الاطار .

معظم موارد المصرف هي عبارة عن ودائع تستحق ويمكن سحبها عن الطلب , لذلك فعلى ادارة المصرف الاستعداد لمواجهة سحبها والودائع وتوفير السيولة اللازمة لان المصرف لا يمكنه الامتناع او تأجيل رد الودائع لاصحابها , لان هذا يعرض المصرف للافلاس . بكلمة اخرى ان السيولة وتوفرها في الوقت والحجم المطلوب يعزز ثقة المتعاملين والمودعين بالمصرف الذي يتعاملون معه , على العكس قد يؤدي ضعف السيولة الى سحب الثقة من المصرف مما يدفع المودعين الى سحب ودائعهم فجأة(مجيد عبد جعفر الكرخي -مصدر سابق- ص 77).

ان الاحتفاظ بالحجم اللازم الذي يضمن الايفاء بالالتزامات ومواجهة السحوبات المفاجئة , مع عدم زيادة حجم السيولة عن اللازم يعني التسيير الفعال للسيولة , لذلك فالسيولة تركز على ضرورة الملائمة في تركيبية الاصول المتداولة في المصرف , وان هناك نصوص قانونية تحدد ذلك , ومن اهم هذه النصوص هو تحديد ما يلي :

● نسبة الاحتياطي القانوني : ان هذه النسبة تعني الزام البنوك التجارية بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة من ودائعها وبدون فائدة , وهي تختلف من بلد الى اخر , ولكن في الغالب تتراوح ما بين 20% الى 25%

● نسبة السيولة القانونية : يقصد بها حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها في المصرف , اي الاصول السائلة والشبه سائلة وتشمل هذه على :

- ❖ الارصدة النقدية
- ❖ الارصدة المودعة لدى البنك المركزي والخزينة .
- ❖ الارصدة من الذهب والعملات الصعبة
- ❖ الشيكات قيد التحصيل والحوالات والاوراق المالية والتجارية القابلة للقطع
- ❖ الادونات والسندات على الخزينة المركزية

يستبعد من هذه الاصول المبالغ المقترضة من البنك المركزي بضمانه الاصول السابقة الذكر. في نفس الوقت يجب دراسة الخصوم الواجب سدادها والتي تشمل على :

- ❖ شيكات وحوالات واعتمادات مستندية مستحقة الدفع
- ❖ الديون المستحقة السداد الى المصارف الاخرى
- ❖ الودائع الشخصية الجارية , وودائع المؤسسات بالعملة الوطنية وبالعملة الاجنبية .
- ❖ الودائع الاخرى المستحقة السداد .

ان نسبة السيولة القانونية يتم استخراجها كنسبة ما بين مجموع الاصول السائلة والشبه سائلة التي تمثل بسط النسبة , والخصوم الواجبة السداد والقابلة للسحب في المقام .

(والمعايير)

ان الاحتياطي الذي يمثل السيولة القانونية الواجب الاحتفاظ بها على شكل أوراق مالية قصيرة بحدود 15% من القيمة الصافية لأصول البنك .

ان على المصرف ان يعمل دون التعرض لاحتمالات الفشل وضمان النتائج المطلوبة , وهذا ما يسمى بتقليل المخاطر .

ان المصرف التجاري يعتمد على اموال المودعين كمصدر للاستثمار وهو يعمل على تحقيق اعلى مستوى من الربحية عن طريق زيادة الايرادات , التي تؤدي الى تحقيق تحسين ملحوظ في مستوى الربحية , وذلك راجع لأن غالبية التكاليف التي يتحملها المصرف هي تكاليف ثابتة , وان اي تغيير في ايرادات المصرف يصاحبه تغير في نسبة الارباح بتناسب طردي .

يعمل المصرف على جذب الودائع المختلفة ومن بينها الودائع الجارية , وهي تلك الودائع التي يكون لمودعيها الحق في سحبها في اي لحظة دون ان يترتب لهم حق الحصول على الفوائد , كما وهناك ودائع التوفير والودائع الأجلة (كاظم جاسم العيسوي -مصدر سابق -ص 256).

ان سياسات تسيير الودائع تطورت وتأثرت بهدف الربحية , فعندما كانت الفوائد على القروض الممنوحة منخفضة , كانت المصارف تركز على الودائع تحت الطلب , ولكن عندما تغيرت نسبة الفوائد على القروض وتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل الموجهة نحو الاستثمار , ازداد الاهتمام في جذب ودائع التوفير والودائع الاجلة وكذلك التركيز على جذب ودائع الافراد .

ان محاولة التوفيق بين سياسة جذب الودائع وتنويعها وسياسة الاقراض هدفها تحقيق وتقليل المخاطر وتوفير السيولة اللازمة , دون ان ننسى ضرورة اعتماد سياسة رشيدة في مجال الاستثمار في الاوراق المالية , حيث يمثل هذا تجسيد لهدفي السيولة والامان , لان هذه الاوراق يمكن تحويلها الى نقدية بكل سهولة وبدون خسائر تذكر .

ان الخلاصة التي يمكن ان نخرج بها ان على ادارة المصرف التجاري ان تعمل على تعظيم الارباح , وتوفير السيولة , وتحقيق الامان , ان هذه الاهداف تلعب دوراً بارزاً في تشكيل سياسات المصرف في مجال جذب الودائع , تقديم القروض والاستثمار في الاوراق المالية .

يمكن لنا ان نلاحظ التعارض الواضح بين هذه الاهداف , حيث ان زيادة السيولة له اثر عكسي على الربحية , لهذا لا يعتبر البعض السيولة والامان كأهداف تسعى ادارة البنك الى تحقيقها على حساب الربحية , وانما هي قيود واجب احترامها واخذها بنظر الاعتبار عند السعي لتحقيق الربحية , لان لو كانت السيولة هدف مستقل وله نفس المستوى والاهمية كالربحية , فأن المصرف يستطيع ان يحقق اقصى درجة من السيولة لو احتفظ بموارده المالية بصورة نقدية , الا ان هذا سوف يترك اثر سلبيا على الربحية , حيث لا يتولد عن النقدية المحتفظ بها اي عائد , وكذلك يمكن للمصرف ان يوجه امواله الى الاستثمارات التي تدر عائداً مرتفعاً غير ان مثل هذه الاستثمارات عادة ما تكون محفوفة بمخاطر كبيرة قد ينجم عنها خسائر تعرض المصرف الى الافلاس .

ان كفاءة اداء ادارة المصرف يمكن التعبير عنها بمدى امكانية هذه الاخيرة في ايجاد التوازن والتوافق ما بين غايتها في تحقيق الربحية والقيود المفروضة عليها , والمتمثلة في الاحتفاظ بالسيولة اللازمة وتقليل المخاطر وتحقيق الامان .

**المحور الثاني : كيف يتم الوصول الى تحقيق الاهداف ؟**

لكي يستطيع المصرف الوصول الى الاهداف المذكورة , فإنه يقوم بممارسة جملة من الوظائف .

(والمعايير)

ان هذه الوظائف يمكن تقسيمها وتصنيفها وفق اسس متعددة , الا اننا هنا سوف نميز وظائف المصرف التجاري على اساس وظائف النشاط الاساسي , ووظائف النشاط الفرعي منير ابراهيم هندي، دارة البنوك التجارية ، ص12) .

ان النشاط الاساسي يشمل على الوظائف التالية :

- وظيفة جذب الودائع : تتعدد الودائع التي يرغب الزبون ايداعها لدى المصرف ومنها ودايع الحساب الجاري , ودايع التوفير , ودايع ثابتة محددة بأجل متفق عليه مسبقاً , ودايع تأمينات مقابل ضمانات او اعتمادات .
- وظيفة منح القروض او الاعتمادات على اختلاف انواعها ( الاعتمادات الشخصية , اعتمادات ضمان البضائع , اعتمادات ضمان الاوراق المالية والتجارية , اعتمادات المقاولين , الاعتمادات المستندية ... الخ )
- وظيفة الاستثمار في الاوراق المالية : ( كسندات القروض الحكومية , ادونات الخزينة , اسهم وسندات في شركات مساهمة )

أما النشاط الفرعي فيقصد به مجموعة الخدمات الاخرى التي يقدمها المصرف الى زبائنه

منها :

- بيع وشراء الاوراق المالية
  - تحصيل الصكوك والاوراق التجارية والسندات لصالح الزبائن
  - بيع وشراء العملات الاجنبية واصدار الصكوك السياحية .
  - تحيل الاموال بين الحسابات والمصاريف .
  - تقديم الاستشارات في مجال الاستثمار المالي للزبائن
  - ادارة ممتلكات الزبائن
  - تقديم المعلومات والبيانات الى المتعاملين مع المصرف
- فيما يتعلق بوظائف النشاط الرئيسي السؤال الذي يطرح والمتعلق بالودائع هو :
- كيف يمكن للمصرف ان يجلب الودائع باعتبارها المصدر الرئيسي للسيولة والتي يستعملها في منح القروض والاعتمادات والاستثمار في الاوراق المالية ؟
- يمكن لنا ان نؤشر استراتيجيتين في هذا المجال هما :
- استراتيجية تقوم على استعمال اسعار الفوائد الممنوحة الى الزبائن لغرض تحريضهم وتحفيزهم للتعامل معها , اي اختيار هذا المصرف بدل من المصارف الاخرى بتقديم اسعار فائدة اعلى .
  - استراتيجية تقوم على تقديم الخدمات الجيدة والمحفزات التي تدفع الزبون ان يتعامل ا وان يختار هذا المصرف من بين المصارف الاخرى , لاعتقاده بأنه المصرف الافضل , وهذا التفضيل مبني على اساس سرعة الخدمة , وحسن الاستقبال , وتنوع الخدمات التي يمكن ان يقدمها المصرف , وكذلك قلة تكلفة هذه الخدمات ومجانبة البعض منها .
- كما ان كفاءة اداء الخدمات وسمعة المصرف والنتائج السنوية التي يحققها المصرف تعتبر من العوامل المحفزة للتعامل معه .

ان استراتيجية تقديم الخدمات تعتبر استراتيجية مكملة لاستراتيجية المنافسة السعرية , حيث لكل استراتيجية دورها الذي تلعبه , لذلك لا يمكن لنا القول بأن هذه الاستراتيجية افضل من تلك بشكل مطلق , ولكن يمكن القول بأن هذه الاستراتيجية في ظل وضع معين او ظروف محددة الاكثر توافقا وقبولاً من الاستراتيجية الاخرى , وليس من الضروري ان الاستراتيجيةتان متنافستان وانما هما متكاملتان .

اما فيما يتعلق بوظيفة الائتمان والاقراض فتعتبر هذه الاخيرة الاستخدام الرئيسي للأموال التي تحصل عليها المصارف عن طريق الودائع وهي في نفس الوقت مصدر ربحيتها , وهي من

(والمعايير)

الخدمات الرئيسية التي يقدمها المصرف الى زبائنه (حميد جاسم الجميلي وآخرون - مصدر سابق-ص 250).

ان القروض التي تمنحها المصارف الى زبائنها متعددة , وتمنح وفق مجموعة من الاسس والاعتبارات وبموجبها يستطيع المصرف تحقيق هدفه من هذه العملية , ومن بين هذه الاسس ما يلي :

- الضمانات المقدمة , قد تكون هذه الضمانات مالية او شخصية او عينية وذلك يتوقف على الامكانيات المالية وسمعة الزبون طالب القرض
- طريق التسديد وفترة القرض : ونعني بذلك هل القرض المطلوب قصير الاجل ام متوسط او طويل الاجل , وكيفية التسديد هل يسدد بأقساط شهرية او فصلية ام سنوية , ام انه يسدد بالكامل في نهاية الفترة المتفق عليها .
- فئة طالبي القرض حيث ان طالبي القرض يختلفون من حيث صفتهم كأشخاص طبيعيين او تجار او مؤسسات اقتصادية اذ يجب ايجاد الموائمة ما بين امكانيات طالب القرض والمبلغ المطلوب والشروط الاخرى , بهدف تقليل مخاطر عدم التسديد, وهنا نشير الى ضرورة تحليل قدرة المقترض وامكانياته على تحقيق الارباح , عبر دراسة الحسابات الختامية التي حققها في السنوات الاخيرة , ومعدل دوران المخزون , ومتوسط فترة التحصيل , ومعدل الاصول المتداولة , ونسبة المديونية واحتساب معدل الربحية المالية والتجارية والاقتصادية .
- مراعاة الشروط القانونية الواجب توفرها في طالب القرض  
اما فيما يتعلق بالمخاطر فان على المصرف ان يقوم بتقدير حجم المخاطر التي تحيط بالقرض المطلوب وطبيعتها, وتحديد نسبة الفائدة المفروضة , فكلما كانت المخاطرة قليلة كانت نسبة الفائدة اعتيادية تتماشى مع الشروط العامة التي يضعها بالمصرف.  
اما اذا كان القرض محفوف بالمخاطر فالامر يحتاج الى دراسة معمقة فقد يرفض , او تقرض اسعار فائدة عالية , اذ ان سعر الفائدة يرتفع كلما ازدادت المخاطر التي تحيط بالقرض , وان هذا يقوم على مبدأ الموازنة ما بين العائد والمخاطر .  
تقسم المخاطر الى , مخاطر عامة وهي المتأثرة من الوضع الاقتصادي السائد كمخاطر التضخم وتقلبات اسعار الصرف واسعار الفائدة , ومستوى النشاط والازمة الاقتصادية .  
اما المخاطر الخاصة فهي تلك المخاطر النابعة من ظروف نشاط الجهة طالبة للقرض وطبيعة نشاطها واساليب التسيير المعتمدة.  
عبر تقييم النتائج المتحققة من ممارسة المصرف لمختلف وظائفه السابقة الذكر يمكن الحكم على مدى امكانيته من تحقيق الاهداف المرسومة , وقياس مستوى الاداء المتحقق وكفاءته .

**المحور الثالث : مفهوم كفاءة الاداء وكيفية قياسه ؟**

قبل التطرق الى قياس كفاءة الاداء نرى من الضروري اولاً تحديد مفهوم الاداء يقصد بالاداء اعطاء الابعاد الكاملة لشيء ما , اما على مستوى التسيير فيعني انجاز العمل المطلوب, او القيام بمهمة وتنفيذها على الوجه المطلوب , لهذا فهو في الغالب ينسحب على العنصر البشري في العملية الانتاجية ( بمعناها الواسع ) باعتباره احد عناصر مدخلاتها (ماضي محمد توفيق , ادارة الانتاج والعمليات مدخل لاتخاذ القرار, ص52).

في هذا الاطار عندما نتكلم عن الاداء فاننا نقصد جملة من الابعاد المتداخلة والتي تتضمن كيفية الانجاز , والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الادارة , ومدى تتطابق ما تم انجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية والنوعية والتوقيت , هذا من الجانب المادي , اما الجانب المعنوي فذلك يعني مدى حماس العامل ورغبته في انجاز المهام الملقاة على

(والمعايير)

عاقته , واستعداده لإتقان العمل وسلوكه مع رؤوسائه وزملائه , والوسائل التي يتبعها لتحسين وتطور مهاراته , ضمن هذا المنظور الاداء يتوقف على عنصرين رئيسيين هما القدرة على الانجاز والرغبة في العمل , ان القدرة على الانجاز هي محصلة للمعرفة والمهارة التي اكتسبها العامل , اما الرغبة في العمل فهي تعبر عن الدوافع الفردية للعامل للقيام بانجاز العمل وهي تعكس مجموع آراءه واتجاهاته الفكرية نحو العمل وعوامل البيئة التي يعمل فيها معينة(مجيد عبد جعفر الكرخي -مصدر سابق-ص 77).

يتربط الاداء مع مفهوم الفعالية حيث تعبر الفعالية عن " مدى مساهمة الاداء الذي يتم القيام به ( او القرار الذي يتم اتخاذه ) في تحقيق هدف محدد موضوع بشكل مسبق , اي انها مقياس لدرجة الاقتراب من الهدف المنشود نتيجة للقيام بعمل ما "

ان الفعالية في هذا السياق تعني امكانية تحقيق الهدف والوصول الى النتائج التي يتم تحديدها مسبقاً , وان الهدف عبارة عن نقطة نهاية ( او نتيجة ) يراد الوصول اليها في وقت محدد ومواصفات معينة لذلك لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق اهدافها فان هذه الاهداف يجب ان تكون محددة بشكل دقيق وواضح .

اما الكفاءة فهي تعبر عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار افضلها, الذي يقلل التكاليف و/أو يعظم العائد الى اقصى درجة ممكنة , ويكون ذلك عند اختيار اسلوب عملي معين للوصول الى هدف معين .

اذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية , وهنا نشير الى اختلاف مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفعالية , حيث ان الفعالية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول اليها بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها البلوغ هذه النقطة .

ان هذين المفهومين مترابطان ومتداخلان خاصة اذا نظرنا الى المؤسسة ككل , الا اننا لو نظرنا الى الجزئيات المكونة للمؤسسة فيمكن ان نلاحظ الاختلاف بينهم , فمثلا يمكن ان يكون احد المسؤولين في المؤسسة فعالا ويستطيع ان يحقق الهدف او الاهداف المحددة له , الا انه اقل كفاءة من مسؤول اخر , اذ انه يحتاج لتحقيق هذه الاهداف الى تكلفة اكبر او وقت اطول .

ضمن هذا السياق يمكن القول بأن كفاءة الاداء هو مفهوم يربط ما بين الاداء ومستواه المتحقق, ويطلق على ذلك تقييم الاداء لغرض تحديد الكفاءة التي يتم بها انجاز الاعمال والمهام المحددة , ويعرف هذا الاخير بأنه عملية لقياس واصدار الاحكام على نتائج تحقيق اهداف اداء العامل ومقارنة مستوى تأدية الواجبات والمهام الملقة على عاتقه عن طريق مقارنة الماضي بالحاضر وصولاً لوضع خطة عمل مستقبلية (يوحنا عبد آل آدم وسليمان اللوزي -مصدر

سابق-ص 224).

لذلك فان تقييم الاداء يعتبر اداة من ادوات الرقابة , وان كفاءة الاداء تعني تحديد مستوى معين من الاداء المرغوب تحقيقه بحيث يضمن هذا المستوى انجاز الفعاليات والعمليات الانتاجية بصورة فعالة ورشيدة , ومن هذا المنطلق يطلق ايضاً على كفاءة الاداء مصطلح الترشيح الاقتصادي للعمليات الانتاجية ويعرف هذا كما يلي:" هو إستغلال الطاقات الإنتاجية على مستوى المؤسسة, وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق اكبر قدر ممكن العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر, اي التحكم الناجح في إمكانيات المؤسسة المادية والمالية والبشرية بما يضمن اداء افضل, في ظل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه"

إن كفاءة أداء المؤسسة تعبر عن إمكانياتها على تحقيق زيادة في الإنتاج وتقليل التكاليف, بمعنى حسن إستغلال الموارد المتاحة من مال وخدمات وقوى بشرية وتجهيزات الإنتاج, وتهدف إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة من حيث المردود الكمي والنوعي وإختصار الوقت والتكلفة والجهود, عبر إستخدام الأساليب العلمية الحديثة والوسائل التي توفرها العلوم والتكنولوجيا من

(والمعايير)

أجل رفع مستوى الأداء وتمكين المؤسسة من الوصول للأهداف المحددة بأسلوب واعي(كاظم جاسم العيساوي -مصدر سابق -ص 256).

من هذا يتضح بأن المفاهيم الوارد ذكرها (الأداء ,الفعالية , الكفاءة, وكفاءة الاداء ) هي مفاهيم تعكس الابعاد المختلفة لعملية انجاز المهام الوظيفية ( بضمنها العملية الانتاجية ), فاذا نظرنا لها من زاوية انجاز العمل وتأديته على الوجه المطلوب , فإن ذلك يشير الى الاداء , اما اذا نظرنا من زاوية مدى تحقق الاهداف المحددة فان ذلك ينسحب على الفعالية , اما اذا كان المنظور يتعلق بالكيفية التي يتم فيها تحقيق هذه الاهداف فان الامر في هذه الحالة يتعلق بالكفاءة , اما اذا كانت المسألة قيد الفحص هي تقييم الاداء ومعرفة مدى فعاليته وكفاءته فان ذلك يتضمن ويتعلق بكفاءة الاداء وتقييمه(محمد سعيد أزهري السماك وآخرون-مصدر سابق -ص 462) .

وبقدر تعلق الامر بتقييم كفاءة الاداء المصرفي, فلغرض تحقيق ذلك , فانه يجب دراسة وتحديد مستوى تحقق الاهداف الرئيسية التي تسعى ادارة المصرف الى تحقيقها والتي تشمل على الربحية , وتحقيق معدلات النمو , وضمان السيولة اللازمة وتقليل المخاطر (خالص صافي صالح - رقابة التسيير في ظل اقتصاد السوق , ص21-36).

**المحور الرابع : كيف يتم تقييم كفاءة الاداء المصرفي ؟**

بناءً على ما تقدم ذكره في المحاور السابقة , فاننا نستطيع ان نصنف المعايير والمؤشرات التي يستند عليها في تقييم كفاءة الاداء المصرفي الى مجموعتين هما :

المجموعة الاولى : وتشمل على العايير والمؤشرات التي تستند على كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الادارة , والتي تربو للوصول الى تقديم افضل الخدمات المصرفية والتي من ورائها يمكن تحقيق الاهداف المسطرة , بكلمة اخرى ان هذه المعايير تتعلق بسلوكية العاملين واسلوب التعامل مع الزبائن ومحاولة ارضائهم ونذكر منها ما يلي :

- حسن الاستقبال واسلوب التعامل مع الزبائن .
  - سرعة الخدمة المقدمة الى الزبائن .
  - مدى وفاء الزبائن الى المصرف الذي يتعاملون معه .
  - استقرار العاملين في المصرف وارتباطهم به .
  - قناعة العاملين بالمركز الوظيفي الذي يشغلونه والمسؤوليات المسندة لهم .
- ان هذه المؤشرات مترابطة ومتداخلة لا يمكن فصلها , حيث عندما تكون هناك قناعة لدى العامل بمركزه الوظيفي وشعوره بالارتياح لكونه حاصل على حقوقه , فان ذلك يخلق لديه الرغبة في العمل , ويتمسك بالمؤسسة التي يعمل بها , اي يؤدي هذا الى استقراره فيها .
- ان تولد الرغبة بالعمل لدى العاملين في المصرف يعني تقديم الجهود اللازمة الرامية الى ارضاء الزبائن , وذلك يظهر حلياً في حسن استقبال الزبائن , وانجاز المهام والخدمات بأسرع وقت , مما يدفع الزبون الى التمسك بالمصرف الذي يتعامل معه ويكون وقياً له .
- ان هذه المؤشرات لها دوراً واثراً مباشراً على معايير المجموعة الثانية , وهي التي نطلق عليها المعايير الرقمية للنتائج المتحققة من ممارسة الوظائف المصرفية والتي تسعى الى تحقيق اهداف المصرف .

**المجموعة الثانية : المعايير الرقمية لنتائج ممارسة الوظائف المصرفية**

ان هذه المعايير والمؤشرات توضح لنا رقمياً ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في اطار تحقق الاهداف وهي تشمل على مايلي :

1. مؤشرات تحقيق الارباح والربحية :

(والمعايير)

باعتبار ان الربحية هي الغاية التي يسعى الى تحقيقها المصرف , لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقييم ذلك , ( محمد وحسين عجلان حسن -مصدر سابق-ص 163) ونذكر اهمها ادناه :

أ- معدل العائد الى الاموال الخاصة :  
ان هذا المعدل يوضح ما درته الاموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد , ان الاموال الخاصة يقصد بها ما قدمه مالكي المصرف لتمويل اصوله, وتسمى ايضاً بحقوق الملكية .  
ان هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية

فكلما كانت النتيجة السنوية الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع معدل العائد .

ب- معدل العائد الى الاموال المتاحة للتوظيف :

ان الاموال المتاحة للتوظيف هي حقوق الملكية مضاف لها الودائع , ويتم احتساب معدل العائد لهذه الاموال وذلك بنسب النتيجة السنوية الصافية الى مجموع هذه الاموال كما يلي(حمندي ،قاسم ناجي ، 2000 : 290) :

ج- معدل العائد الى اجمالي الاصول :

يحتسب هذا المعدل وذلك بقسمة النتيجة الصافية السنوية على مجموع الاصول, انطلاقاً من كون ان المصرف قد استخدم لتحقيق هذه النتيجة جميع اصوله وليس جزءاً منها , ويحدد وفق العلاقة التالية :

د- نسبة الارباح الموزعة الى المالك :

يتم توزيع الارباح المتحققة الى مالكي المصرف كنسب محددة , ولغرض قياس كفاءة تحقيق الارباح فانه تتم المقارنة ما بين النسب الموزعة على المالكين والمبالغ التي استثمروها اي الى حقوق الملكية , ويعبر عن ذلك كما يلي :

هـ- النسبة الصافية لفوائد الاصول المتاحة للتوظيف :

لغرض الوصول الى تحديد النسبة الصافية لفوائد الاصول المتاحة للتوظيف فانه يجب تحديد الفرق ما بين الفوائد المستعملة والفوائد المدفوعة وقسمة المحصلة على الاموال المتاحة للتوظيف وكما يلي :

كما يعبر عنها كما يلي :  $\frac{\text{الفوائد على القروض} - \text{الفوائد على الودائع}}{\text{الاموال المتاحة}}$

2. مؤشرات تحقق النمو :

(والمعايير)

ان هذه المجموعة من المؤشرات تهدف الى قياس مقدار النمو الحاصل في الاصول التي يمتلكها المصرف وحقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة , ومن بين هذه المؤشرات مايلي :

1- معدل نمو الاصول : يتم استخراج هذا المعدل وذلك بمقارنة قيمة الاصول التي يمتلكها المصرف خلال السنة الاخيرة ( قيد الدراسة ) مع السنة ( او السنوات ) التي تسبقها وان الفرق ينسب الى مجموع الاصول (محمد احمد سرور، ادارة الانتاج والعمليات، ص412).

أ- وذلك كما يلي :

مقدار نمو الاصول لسنة معينة = مجموع الاصول في تلك السنة – مجموع الاصول في السنة السابقة

ان هذا المعدل يمكن ان يكون موجبا او سالبا اذا كان هناك تناقص في قيمة الاصول .  
ب- معدل الرفع : ان هذا المعدل يتم قياسه وذلك بايجاد العلاقة ما بين مجموعة اصول المصرف في سنة معينة منسوب الى حقوق الملكية , بمعنى اخر انه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية والمعبرة عنها بالعلاقة التالية :

ج- معدل الاحتفاظ بحق الملكية : يحتسب هذا المعدل وذلك بايجاد العلاقة ما بين حقوق الملكية ( الاموال الخاصة ) للسنة الاخيرة منسوبة الى النتيجة السنوية الصافية بعد استبعاد الارباح الموزعة على المساهمين :

3. مؤشرات قياس الامان :

هناك جملة من المقاييس والمؤشرات التي يستعملها المصرف لغرض قياس الامان وامكانيته على مواجهة الالتزامات , نعرض اهمها ادناه(بشرى وادي عبد السادة-مصدر سابق - ص 77) :

أ- قابلية المصرف على رد الودائع :

يتم قياس قابلية البنك على رد الودائع الى اصحابها , وذلك عن طريق احتساب وتحديد العلاقة ما بين حقوق الملكية ( الاموال الخاصة ) واجمالي الودائع لديه وذلك كما يلي :

× 100%

ولغرض تقييم هذه القابلية والحكم عليها يتم مقارنتها مع المصارف التجارية الاخرى .

ب- معدل حقوق الملكية للاصول الخطرة :

يقصد بالاصول الخطرة هي الاصول الغير سائلة ويتم احتسابها كما يلي :

الاصول الخطرة = مجموع الاصول – الاصول السائلة

وتشمل على القروض الممنوحة بكافة انواعها , الاوراق المالية , الاصول الثابتة , وباقي الاصول الاخرى الغير سائلة .

(والمعايير)

ان هذه الاصول سميت بالاصول الخطرة وذلك لانها لا تتحول الى نقدية الا بعد بيعها وان عملية بيعها غالبا ما تصاحبها خسائر كما ان القروض والاصول الاخرى تحتاج لوقت قد يطول لكي تتحول الى نقدية .  
يتم احتساب العلاقة ما بين حقوق الملكية والاصول الخطرة كما يلي :

ويمكن استخراجها كنسبة مئوية وذلك بترجيح النتيجة بـ 100 %

ج- هامش الامان في مقابلة مخاطر الاستثمار في الاوراق المالية :  
ان هذه العلاقة توضح قابلية المصرف على مواجهة المخاطر التي تنجم عن هبوط قيمة استثمارية في الاوراق المالية , ويتم تحديدها وذلك بنسب حقوق الملكية الى جميع الاستثمارات في الاوراق المالية كما يلي :

(الخاصة)

الأوراق المالية

4. مؤشرات قياس السيولة :

2- ان هذه المجموعة من المؤشرات تهدف الى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن ان تستحق خلال فترة زمنية معينة ومن اهم هذه المؤشرات ما يلي: (طرطار احمد – الترشيح الاقتصادي للطاقت الانتاجية في المؤسسة ، ص 8,9,10) :

أ- النسبة المئوية للسيولة النقدية الى مجموع الودائع الجارية :  
يتم استخراج هذه النسبة عن طريق قسمة السيولة النقدية على مجموعة الودائع الجارية ترجيح النتيجة المتحصل عليها بـ 100 كما يلي :

ب- النسبة المئوية للسيولة النقدية الى اجمالي الودائع :  
يمكن قياس السيولة عن طريق احتساب النسبة المئوية للنقدية الى مجموع الودائع (الجارية والغير جارية ) كما يلي :

ج- النسبة المئوية للودائع الجارية الى مجموع الودائع :  
ان هذه النسبة تعكس مقدار الودائع الجارية من مجموع الودائع لدى المصرف وتحسب كما يلي :

(والمعايير)

د- نسبة الودائع الجارية الى حقوق الملكية :  
تحسب هذه النسبة عن طريق قسمة مقدار الودائع الجارية الى حقوق الملكية  
(الاموال الخاصة) مرجحة بـ 100% كما يلي :

ما تقدم نلاحظ بان مجاميع المؤشرات والمعايير الوارد ذكرها اعلاه , ترتبط بغاية المصرف اهدافه الرئيسية , فالمجموعة الاولى تتعلق بتحقيق الارباح ومستوى الربحية التي يسعى المصرف الى تحقيقها , كما يرمي المصرف الى التوسع والنمو وذلك ما تعكسه معايير ومؤشرات تحقق النمو ( المجموعة الثانية ) , اما مؤشرات المجموعة الثالثة فهي توضح مستوى الامان وتحقيقه خلال ممارسة المصرف لنشاطه , وفي الاخير نجد مؤشرات قياس السيولة وامكانية مواجهة الالتزامات المستحقة والسحوبات المفاجئة .

لا يمكن لنا ان نتصور ان المصرف يستطيع ان يحقق المستوى المطلوب من الربحية والنمو مع توفر السيولة والامان اثناء ممارسته لنشاطه , مالم يضمن وفاء الزبائن والمتعاملين معه , وخلق القناعة لديهم بانه المصرف الافضل على اساس تنوع الخدمات المقدمة , وسرعتها وحسن الاستقبال وقلة التكلفة .

لهذا نقل بان المؤشرات التي تطرقنا لها هي مؤشرات متداخلة ومتراصة مع بعضها , ولا يمكن الفصل بينهم وان التقسيم الذي سردناه هو تقسيما نظريا وذلك لايضاح الفكرة وتسهيل عملية استيعابها .

**الخلاصة :**

ان تبني نظاما اقتصاديا معينا , يعني تبني الاليات المسيرة له , والقوانين السائدة فيه , والقبول بها والعمل على تجسيدها على ارض الواقع وفي نفس الوقت التحلي عن النظام الذي كان سائداً قبله . ان التغييرات الحاصلة في غاية المؤسسة الاقتصادية واهدافها بعد الانتقال الى اقتصاد السوق , يفرض على المؤسسة فهم واستيعاب الاهداف الاساسية التي ترمي لها في اطار القوانين السائدة والمسيرة للسوق والعوامل الفاعلة فيه .

ان غاية المصرف واهدافه الرئيسية في ظل اقتصاد السوق , هو تحقيق الربحية وضمان استمراره في ممارسة نشاطه , اضافة الى مستوى معين من النمو والاستقرار , وكذلك توفير الاموال اللازمة لمواجهة الالتزامات وممارسة النشاط .

لتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب اتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة , وصولا الى ترسيخ التسيير الحسن , والفعالية المستمرة التي تؤدي للوصول الى غاية المؤسسة . من بين الادوات والوسائل المعتمدة في هذا المجال , هي وضع معايير لقياس وتقييم الاداء , ان تقييم الاداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس واصدار الاحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلاً .

ان كفاءة الاداء تعني تحديد مستوى معين يرغب المصرف تحقيقه , وان هذا المستوى يضمن انجاز المهام والفعاليات والوظائف بصورة كفؤة ورشيدة .

ان المعايير المشار اليها متعددة البعض يتعلق بوظائف النشاط الاساسي للمصرف , والآخر يتعلق بالخدمات المصرفية الاخرى والتي تمثل النشاط او الداعم للنشاط الاساسي .

ان عملية التقييم تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الاهداف المرجوة من ممارسة هذه الوظيفة او ذاك النشاط .

ان هذه المؤشرات اجمالناها في مجموعتين , الاولى اطلقنا عليها المعايير المتعلقة بسلوكية العاملين واسلوب تعاملهم مع الزبائن وصولاً لارضائهم وكسب ثقتهم وجعلهم زبائن اوفياء .

(والمعايير)

والثانية عبارة عن مؤشرات رقمية تعكس مدى تحقق اهداف المصرف المعبر عنها بتحقيق الربحية وتحقق النمو المرغوب فيه , وتحقق الامان السيولة .  
ان اعتماد قياس وتقييم كفاءة الاداء من قبل ادارة المصرف , يتيح لها امكانية تحديد الانحرافات وتحديد اسبابها وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة للارتفاع وتحسين مستوى الاداء . على العكس في حالة عدم ممارسة تقييم كفاءة الاداء من قبل المصرف في ظل الظروف السائدة في اقتصاد السوق والمتمثلة بالمنافسة وعدم الاستقرار والتقلبات والازمات , قد يؤدي الى افلاس هذه المؤسسة , لذلك يعتبر تقييم كفاءة الاداء من الادوات التي يستند عليها في عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تضمن نجاح المصرف في ممارسته لنشاطه .

### تمهيد

يتضمن الفصل الرابع دراسة وتحليل السيولة النقدية اليومية اي قدرة المصارف التجارية على الايفاء بالتزاماتها اليومية اتجاه المودعين والمقرضين والمستثمرين والتي تمثل كفاية السيولة النقدية فضلاً عن تحليل النسب المالية التي تمثل مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة كمعدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حق الملكية والتي تمثل كفاءة وفاعلية الادارات المصرفية، ومعدل العائد على حجم الودائع، كما حاولت الباحثة دراسة كفاية رأس المال أي القدرة الايفائية للمصارف التجارية في مواجهة الازمات والمخاطر من خلال ثلاث محاور وكالاتي:

المحور الاول : تحليل كفاية السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة.

المحور الثاني : تحليل النسب المالية لمستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة.

المحور الثالث: تحليل القدرة الايفائية(كفاية رأس المال) والمخاطر للمصارف التجارية عينة الدراسة.

## المبحث الأول

### عرض وتحليل مؤشرات السيولة النقدية في المصارف التجارية

#### عينة الدراسة

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصرفية التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل الى نقود . والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين، فأذا ازداد حجم السيولة عند الحد الاقتصادي لها، اي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف ومن جهة أخرى، ان انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي الى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب وودائعهم، كذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم كفاية السيولة النقدية للمصارف التجارية عينة الدراسة كالآتي:

(رمضان، جودة، 2000، 373)، (يونس ، 1995، 169) ، (ابو احمد 2002، 195-197).

#### أولاً نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة الرصيد النقدي =

$$\frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{التقدي لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100\%$$

اجمالي الودائع

ويقصد بالودائع وما في يحكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه الى انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيد المتفق عليها .

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

يشير الجدول(5) ان هذه النسبة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض أثناء المدة ( 1997-2011) في معظم المصارف عينة الدراسة اذ بلغت هذه النسبة في المصرف التجاري العراقي نحو 34.77% عام 1997 والى 36.62% عام 1999 ونحو 39.03% في عام 2010 وارتفعت بشكل كبير عام 2011 حيث بلغت نحو 97.03% وكانت أعلى نسبة مقارنة بمصرف الائتمان العراقي ومصرف بغداد والشرق الأوسط وبلغت متوسط النمو لهذه النسبة نحو 40.26% أثناء المدة(1997-2011).

أما مصرف الشرق الأوسط تظهر هذه النسبة نحو 25.33% عام 1997 وارتفعت الى 31.76% عام 1999 وازدادت هذه النسبة سيما بعد 2005 بوتائر أعلى من المصرف التجاري حيث بلغت عام 2010 نحو 60.33% الى 69.74% عام 2011 وبمتوسط نمو نحو 40.21%.

بينما مصرف بغداد بلغت هذه النسبة نحو 35.64% عام 1997 انخفضت هذه النسبة أثناء المدة(1998-2000) ينسب اقل من المصرف اتجاري والشرق الأوسط والائتمان العراقي، إلا إن هذه النسبة ارتفعت بنسب متزايدة قد تفوق المصرف التجاري والشرق الأوسط حيث بلغت نحو 62.25% عام 2005 ارتفعت الى 67,89% عام 2010 انخفضت الى 62.17% عام 2011 وهي اقل من الرصد النقدي للمصارف الأخرى عينة الدراسة وبالرغم من هذه النسبة في 2011 الا انه نسبة النمو أثناء المدة (2011-1997) كانت 43.45% أعلى من نسب النمو في المصرف التجاري العراقي والشرق الأوسط.

في حين ان مصرف الائتمان العراقي بلغت نسبة الرصيد النقدي فيه نحو 32.12% عام 1997 ارتفعت هذه النسبة حيث بلغت عام 2003 نحو 33.92% ازدادت لتكن 42.88% عام 2004، ثم ارتفعت لتكن 73.82% عام 2005 مما شكلت المدة 1997-2005 نسب تفوق المصارف الثلاث الأخرى عينة الدراسة فضلاً عن ارتفاع هذه النسبة أثناء المدة(2006-2011) حيث كانت أعلى نسبة عام 2008 نحو 68.34% ونحو 67.01 عام 2011 وبشكل بلغ متوسط نسبة الرصد النقدي نحو 44.60% وهي أعلى نسبة مقارنة بمصرف بغداد والشرق الأوسط ومصرف التجاري العراقي.

وهذه النتائج تشير إلى إن مصرف الائتمان النقدي يتقدم على المصارف الثلاث الأخرى يليه مصرف بغداد تمتعا بقدرة نسبية على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمتها والواجب التسديد في مواعيدها المحددة ، مقارنة بالمصاريف عينة الدراسة فضلاً عن ان مصرف الشرق الأوسط والمصرف التجاري العراقي يحتلا موقعا متميزاً عن المصارف التجارية حيث ان هذه المصارف تمثل النخبة من المصارف التجارية العراقية.

جدول (5) نسبة الرصيد النقودي لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة  
(1997-2011)

المصرف السنة	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف بغداد	مصرف الائتمان العراقي
1997	34.77	25.33	35.64	32.12
1998	27.05	23.20	32.82	28.91
1999	36.62	31.76	16.89	27.76
2000	24.74	22.31	10.96	26.30
2001	28.58	19.34	17.34	26.75
2002	25.44	14.39	16.06	22.26
2003	29.45	28.48	59.51	33.92
2004	31.95	45.33	30.73	42.88
2005	117.01	35.77	62.25	73.82
2006	31.60	52.58	69.25	73.82
2007	26.56	48.93	55.96	59.60
2008	35.44	42.99	45.53	68.34
2009	18.66	73.81	68.93	63.73
2010	39.03	69.33	67.89	45.54
2011	97.03	97.03	62.74	67.01
متوسط النسبة	%26,40	%40.21	43.45	44.60

\*الجدول من عمل الباحثة واستخراج النسب استناداً الى ملحق (1) .

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

### ثانياً. نسبة الاحتياط القانوني

ان المصارف التجارية دائما تحتفظ برصيد نقدي دون الرجوع الى البنك المركزي وهو ما يطلق عليه الاحتياطي القانوني وهو يمثل نسبة من ودائع المصرف لكن البنك المركزي هو الذي يحدد هذه النسبة ويجب على جميع المصارف الالتزام بها مع الاخذ بنظر الاعتبار ظروف البلد سواء كانت على الصعيد الاقتصادي او السياسي فان الاحتياطي القانوني يبداء بالانخفاض في حالة التوسع الاقتصادي وعلى العكس من ذلك

ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال الأتي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{100} \times 100\%$$

اجمالي الودائع

توضح المعادلة أعلاه انه كلما زادت نسبة الاحتياط القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وفي أوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية. اذ يشير الجدول (6) ان نسبة الاحتياطي القانوني للمصرف التجاري العراقي قد تفاوتت بين الزيادة ونقصان أثناء المدة ( 1997 – 2011) فكانت أعلى نسبة في عام 2011 حيث تقدر نحو 78,29% وهذه النسبة كبيرة مقارنة بالمصارف التجارية عينة الدراسة الأخرى التي لا تتجاوز هذه النسبة فيها 11% للعام المذكور، في حين بلغت اقل نسبة احتياطي قانوني للمصرف التجاري (40.0) عام 1999، 2005 ولكن بشكل عام فأن نسبة الاحتياطي القانوني متوسط النمو أثناء المدة ( 1997-2011) بلغت نحو 61.76 وهي أعلى من مصرف الشرق الأوسط ومصرف بغداد ومصرف الائتمان العراقي.

ويأتي مصرف بغداد بالمرتبة الثاني بعد المصرف التجاري العراقي اذ بلغ متوسط النسبة نحو ( 12.21%) أثناء المدة (1997- 201) وكانت أعلى مسبة عام 2006 ولا يوجد احتياطي قانوني في عام (1997-1998) حيث بلغت النسبة (5.5%).

في حين يمثل مصرف الشرق الأوسط المرتبة الثالثة حيث بلغ متوسط نسبة الاحتياطي القانوني (10,21%) وأعلى نسبة حققها المصرف نحو 19,67% عام 1997، 2004 حيث لا تتجاوز (5,5%) ويأتي مصرف الائتمان العراقي بالمرتبة الرابعة في قدرة الايفاء بالتزاماته اتجاه المودعين والمستثمرين في وقت الأزمات حيث كانت أعلى نسبة احتياطي قانوني عام 1999 وبلغت نحو (17,23%) عام 1999 ونحو 5,5% عام 2008 ، 2009.

وبشكل عام فان مصرف الائتمان العراقي احتل اقل نسبة احتياطي قانوني مقارنة بمصارف عينة الدراسة.

جدول (6)

نسبة الاحتياطي القانوني لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011)  
نسبة مئوية.

المصرف السنة	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف بغداد	مصرف الائتمان العراقي
1997	8.53	0.00	0.00	14.11
1998	11.07	0.00	0.00	15.23
1999	0.00	0.00	13.26	17.62
2000	8.66	9.01	7.86	10.27
2001	11.63	8.47	7.48	9.00
2002	9.32	8.30	8.10	7.52
2003	9.75	12.32	16.51	10.62
2004	4.61	5.15	12.66	8.20
2005	0.00	16.92	17.69	0.00
2006	16.78	17.98	34.64	0.00
2007	11.89	16.99	29 ,14	0.00
2008	27.61	16.89	14.06	0.00
2009	12.69	19.67	19.63	0.00
2010	31.62	10.88	11.44	8.78
2011	78.29	10.57	9.97	9.70
متوسط النسبة	16.76	10.21	12.21	5.44

الجدول من عمل الباحثة واستخراج النسب استناداً الى ملحق(1)

ثالثاً. نسبة السيولة القانونية

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

تمثل هذه السيولة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين اليومية وفي أوقات الأزمات تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{100\%} *$$

### اجمالي الودائع

وتشير المعادلة أعلاه الى انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

يظهر الجدول (7) ان نسبة السيولة القانونية حققت ارتفاعاً في معظم المصارف عينة الدراسة بعد 2007 ، واحتل المصرف التجاري المرتبة الأولى من بين المصارف المدروسة فقد ازدادت من 4% عام 2007 الى 19% عام 2009 ونحو 31% في عام 2011 وبمتوسط نسبة قدرها 9% أثناء المدة (2011-1997).

أما مصرف الائتمان العراقي فقد احتل المرتبة الثانية في ارتفاع الاحتياطيات القانونية فيه بعد عام 2007 فقد ارتفعت النسبة من 10% عام 2007 الى 18% عام 2011 وهذا يدل على ان الأرصدة النقدية وشبه النقدية في بسط المعادلة اكبر من الودائع وما في حكمها في المصرف التجاري العراقي ، ومصرف الائتمان العراقي بالرغم من ان المصرف الائتمان لم يحقق نسبة عالية فكانت بحدود 6% أثناء المدة (2011-1997).

بينما يشير الجدول (7) ان مصرف الشرق الأوسط ارتفعت نسبة الاحتياطيات القانونية عام 2011 بلغت 7% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمصرف التجاري والائتمان العراقي وهذه النسبة متفاوتة من الانخفاض والارتفاع ولكن بشكل عام لم يحقق المصرف نسبة سيولة قانونية عالية أثناء المدة (2010-1997) وكان متوسط نسبة نمو الاحتياطيات القانونية 4% وهي اقل من معظم المصارف التجارية عينة الدراسة .

أما مصرف بغداد فأن نسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية اكبر من حجم الودائع وما حكمها الا أنها ضعيفة وبدأت بالانخفاض بعد عام 2007 حتى وصلت 4% عام 2011 وان متوسط نمو السيولة القانونية بدأت ضعيفة ولا تتجاوز 3.7% أثناء المدة (2011 - 1997).

وعند تدقيق في قيم بسط النسبة ومقامها نجد ان بسط النسبة المتكونة من الأموال السائلة التي تحتفظ بها المصارف التجارية عينة الدراسة في خزانتها، ولدى البنك المركزي مضافاً إليها الأنواع الأخرى المختلفة من الاستثمارات في ثلاث مصارف قد ارتفعت ( المصرف التجاري العراقي، ومصرف الشرق الأوسط، والائتمان العراقي) وانخفضت في مصرف بغداد، ولكن جميع المصارف عينة الدراسة كانت الأرصدة النقدية وشبه نقدية كان اكبر من مقامها إجمالي

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

الودائع وما في حكمها التي هي الأخرى قد ارتفعت وبشكل عام ان نسبة الاحتياطيات القانونية قد ارتفعت في الشرق الأوسط والتجاري العراقي والائتمان العراقي وتناقصت في مصرف بغداد . هذا يعني ان سياسة المصارف فيما يتعلق بهدف السيولة والإقراض والربحية تختلف باختلاف طبيعة عمل هذه المصارف, وحجم رأسمالها الممتلك, وعدد فروعها وأماكن تواجدها ومدى مهارة وكفاءة أجهزتها الإدارية وتقديراتها لمستوى سيولتها المصرفية.

### جدول رقم (7)

#### نسبة السيولة القانونية لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011)

السنة \ المصرف	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف بغداد	مصرف الائتمان العراقي
1997	5.06	4.10	4.16	2.11
1998	4.37	4.49	4.12	2.32
1999	5.34	4.39	4.68	2.41
2000	6.15	2.34	3.95	4.05
2001	4.54	2.78	1.69	0.60
2002	4.62	2.81	3.22	3.06
2003	3.53	5.43	1.78	4.00
2004	4.19	3.66	6.30	3.89
2005	2.86	4.23	1.12	3.27
2006	3.75	3.33	2.40	2.69
2007	3.59	5.46	8.04	9.90
2008	5.12	4.32	5.19	9.42
2009	19.45	4.26	3.49	10.68
2010	31.51	3.65	2.23	7.63
2011	31.34	7.15	3.63	17.79
متوسط النسبة	%9.03	%4.17	%3.7	%5.6

الجدول من عمل الباحثة وتم استخراج انسب استناداً الى ملحق (1)

رابعاً. نسبة التوظيف

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

وتشير هذه النسبة الى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذلك الوقت تشير الى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين ، اي أنها تظهر انخفاض السيولة ، لذلك ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في

المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الاولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100\%$$

اجمالي الودائع

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100\%$$

اجمالي الودائع

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة المصرف عن استخدام الودائع المختلفة لتلبية طلبات الزبائن من القروض والسلف،، ويظهر الجدول (8) ان هذه النسبة في تناقص بشكل كبير بعد عم 2007 ولغاية 2011 في المصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان العراقي اذ انخفضت هذه النسبة من 15.74% عام 2007 الى ( 0.74%) في المصرف التجاري العراقي ومن (6.64%) عام 2007 الى ( 3.30%) عام 2011 أما مصرف الشرق الأوسط فقد ارتفعت نسبة التوظيف فيه من 4.74% عام 2007 الى (35.62%) كذلك بالنسبة لمصرف بغداد فقد ارتفعت هذه النسبة من 18.31% الى 19.80% عام 2011 وهذا يعني ان مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط اعتمدت سياسة زيادة القروض الممنوحة من الودائع وما في حكمها التي بحوزتها، مما عزز من إمكانيات على تحقيق الربحية اذا ان نسب التوظيف سيكون تأثيرها ايجابياً على أرباحها، الا انه في ذات الوقت تعد إنذاراً لإدارات هذه المصارف على اخذ الحيطة والتروي عند منح اي قروض فأن هذه السياسة ستؤثر في سيولة المصارف سلبياً، ومن ثم في قدرتها على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

كما يشير الجدول (8) ان جميع المصارف عينة الدراسة أثناء المدة ( 1997- 2007) استخدمت سياسة زيادة القروض والسلف من الودائع وما في حكمها لغرض تحقيق الأرباح ولكن النتيجة تشير الى ارتفاع نسب التوظيف من المصارف العراقية عينة الدراسة والتي تعتبر مصارف النخبة التجارية فكيف للمصارف الأخرى فانه معظمها تكون نسب التوظيف عالية من اجل تحقيق الأرباح ولكن هذا انعكس سلباً على السيولة المصرفية التي تتناسب عكسياً مع

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

نسب التوظيف ولوحظ أثناء مدة الدراسة ( 1997- 2011) فان هذه النسب كانت 14% في المصرف التجاري العراقي ونحو 19% في مصرف بغداد، و19% في مصرف الشرق الأوسط ونحو 26.7% في مصرف الائتمان العراقي.، رغم تحسس القيادة الإدارية لهذا المصرف فأنها اتجهت لتخفيض هذه النسب لتفادي مخاطر القروض والسلف الممنوحة من الودائع.

### جدول (8)

نسبة التوظيف لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011) نسبة مئوية

السنة \ المصرف	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف بغداد	مصرف الائتمان العراقي
1997	9.73	44.46	11.38	43.22
1998	13.92	30.72	14.66	33.12
1999	26.50	24.35	33.77	67.27
2000	28.97	21.41	27.70	50.98
2001	13.15	16.09	19.09	39.67
2002	11.60	13.38	19.35	45.30
2003	10.29	14.66	9.82	46.22
2004	19.64	20.67	26.62	34.28
2005	23.37	8.58	24.05	15.05
2006	24.97	7.59	75.93	7.07
2007	15.74	4.74	18.31	6.64
2008	7.36	3.07	10.14	1.95
2009	5.36	13.24	11.20	4.39
2010	0.33	28.70	27.46	2.85
2011	0.74	35.62	14.80	3.30
متوسط النسبة	1.82	1.87	1.93	1.86

الجدول من عمل الباحثة واستخراج النسب استناداً الى ملحق(1)

وترى الباحثة ان نسب السيولة السابقة ذكر أنها جميعاً لها مقام واحد، هي الودائع وما في حكمها، وأن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسب التوظيف، فأنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

## المبحث الثاني

### عرض وتحليل مؤشرات مستوى الأداء في المصارف التجارية

#### عينة الدراسة

تسعى المصارف التجارية الى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة من خلال زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية أثناء مدة معينة او زيادة في الثروة عن طريق زيادة الإيرادات المتحقق عن تكاليف مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة. إن الأوراق المصرفية شأنها شأن المؤسسات والمنشآت الأخرى تسعى دائماً الى تحقيق الربح ومواجهة المخاطر من خلال توزيع هذه الأرباح عليهم ، واحتفاظ جزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدة للتوزيع. ولتحديد مستوى أداء المصرف فان هناك جملة من المؤشرات لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، ومنهم أيضاً المودعين والمستثمرين والمقترضين ، ولذلك ستحاول الباحثة التركيز على الربحية والكفاءة وفاعلية الإدارات المصرفية وتعد الربحية والكفاءة مقياساً مهماً يبين مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات اتجاه المودعين والمقترضين ويظهر مستوى أداء المصرف ( طه، 1999، 190-191).

ويمكن ان نستدل على مستوى أداء المصارف عينة الدراسة من خلال النسب او المؤشرات

الآتية:

#### أولاً: معدل العائد على الاستثمار

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة، ويطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات ويتم احتساب معدل العائد للاستثمار من خلال قسمة صافي الدخل ( اي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات وكالاتي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

اجمالي الموجودات

يشير الجدول(9) ان المصارف عينة الدراسة يبدو فيها أن نسبة معدل العائد للاستثمار متقاربة في النمو أثناء المدة ( 1997-2011) بالرغم من التفاوت البسيط في بعض السنوات ففي المصرف التجاري العراقي بلغت هذه النسبة نحو 2% عام 1997 انخفضت الى 0.06% عام 2005 والى 0,68% عام 2008 ثم ارتفعت لتكون 5.20% عام 2010 وهي أفضل نسبة

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

تحقق في هذا المصرف مقارنة بباقي السنوات لمعظم المصارف عينة الدراسة ثم انخفضت الى 2% عام 2011 ومتوسط قدرة 1.82% أثناء المدة (1997-2011).

اما بالنسبة لمصرف الشرق الأوسط فكانت النسبة تقدر بنحو 0.20% عام 1997 ارتفعت الى 2.41% عام 1999 ثم ازدادت الى 3.47% عام 2005 وانخفضت الى 2.84% عام 2007 ثم ازدادت لتصل 2.62% هذا يعني ان مصرف الشرق الأوسط حقق زيادة مقارنة بعام 1997 هذا يعني ان المصرف حقق أرباحا ولا توجد خسارة أي نسبة صافي الدخل بعد استبعاد الضريبة تفوق إجمالي الموجودات .

اما مصرف بغداد فان معدل العائد الى الاستثمار تبدوا النسبة تتزايد وتتفاوت بين سنة وأخرى فقد بلغت عام 1997 نحو 1.99% ازدادت لتصل الى 2.48% عام 1999 ثم انخفضت الى 0.46% عام 2005 ثم ارتفعت الى 4.34% عام 2007 ثم انخفضت 2.27% عام 2011 وهذا يعني ان ليس هناك خسارة بل ان المصرف حقق أرباحا ولكن بنسب بسيطة ويقدر متوسط النسبة نحو 1.93% أثناء المدة (1997-2011) وهي أعلى نسبة من باقي المصارف عينة الدراسة بينما مصرف الائتمان العراقي فكانت النسبة نحو 1.21% عام 1997 ارتفعت الى 2.88% عام 1999 ولم يحقق أرباحا المصرف عام 2005 ارتفعت هذه النسبة لتصل 4.07% عام 2007 انخفضت الى 1.31% عام 2010 ثم ارتفعت لتصل 3.37% عام 2011 وبشكل عام فان هذا المصرف حقق عائد قد يفوق إجمالي الموجودات ولكن تبدوا قليلة وبشكل عام كان متوسط النسبة نحو (1.86%) أثناء المدة (1997-2011).

مما سبق تستنتج الباحثة بأن المصارف عينة الدراسة قد حققت عائداً بعد ان تم طرح الضريبة التي فاقت إجمالي الموجودات وهذا يشير الى ان مستوى الأداء لهذه المصارف التجارية عينة الدراسة انها مقبولة في ظل الظروف التي يعاني منها البلد.

جدول (9)

معدل العائد على الاستثمار في المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011)

السنة \ المصرف	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف بغداد	مصرف الائتمان العراقي
1997	2.30	0.20	1.99	1.27
1998	2.05	1.40	1.65	1.32
1999	2.79	2.41	2.48	1.55
2000	2.75	1.37	2.21	1.66
2001	1.74	1.50	0.64	0.11
2002	2.11	1.58	1.72	1.87
2003	1.37	1.49	0.73	2.22
2004	1.40	2.27	2.90	1.95
2005	0.06	3.47	0.46	0.00
2006	0.52	1.26	0.86	0.40
2007	0.57	2.84	4.34	4.27
2008	0.68	2.33	3.56	4.07
2009	2.47	1.97	1.87	1.67
2010	5.20	1.41	1.35	1.31
2011	2.32	2.65	2.27	3.37
متوسط النسبة	1.82	1.87	1.93	1.86

الجدول من عمل الباحثة واستخراج النسب استناداً الى ملحق (1)

### ثانياً: معدل العائد على الملكية

يتم احتساب العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل ( صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك ( حقوق الملكية) وهذا يعني ان هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الادارة في استخدام المعدل من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال الممتلك}} * 100\%$$

رأس المال الممتلك

يشير الجدول (10) ان معدل العائد على حق الملكية كان متذبذباً بين النقصان والزيادة فكان استغلال رأس المال الممتلك من قبل الإدارة العليا أثناء المدة (1997-2003) فقد بلغت نحو 57% عام 1997 ارتفعت لتصل 61% عام 1999 ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت 23% عام 2003 ثم تناقصت بشكل كبير عام 2005 لتصل 0.2% والى 2% عام 2007 والى 5% عام 2009 ثم ازدادت لتكن 18% في عام 2010 و انخفضت 6% عام 2011 وهذا يوضح على الرغم من تناقص خلال بعض السنوات وعدم توجيه استخدام رأس المال الممتلك بشكل يمكن تعظيم الأرباح إلا أن صافي الربح بعد الضريبة قد تزايد فعلاً عن تزايد رأس المال الممتلك أثناء المدة (1997-2011) محققاً متوسط نمو في معدل العائد على حق الملكية يقدر 24% لمتوسط أثناء المدة (1997-2011) وهذه النسبة اقل من مصرف الشرق الأوسط ومصرف بغداد والائتمان النقدي سيما في المدة بعد(2003).

بينما مصرف الشرق الأوسط حقق نسب عالية أثناء المدة (1997-2011). وهذا يشير الى كفاءة الإدارة من خلال استغلال رأس المال الممتلك بشكل امثل وتوجيه لتعظيم الأرباح فقد بلغت هذه النسبة نحو 2.54% عام 1997 ارتفعت الى 48.27% عام 1999 والى 55.39% عام 2005 وبالرغم من تناقص وتائر النمو لتكن 20.0% عام 2009 ونحو (17,53%) الا انه يلاحظ ان صافي الدخل يفوق رأس المال الممتلك وليس هناك خسائر بل معدل العائد على حق الملكية كان عالياً ويفوق مصرف بغداد والائتمان العراقي والتجاري العراقي ويعني ذلك ان كفاءة الأداء مرتفعة والتي تسعى الإدارات الى تعظيم الأرباح واستغلال رأس المال الممتلك وتوجيه نحو زيادة الأرباح.

كذلك بالنسبة لمصرف بغداد فأن المدة (1997-2004) حقق الإدارات مستوى مرتفع من الأرباح وذلك للاستغلال الأمثل لرأس المال الممتلك إلا ان في عام 2005 انخفضت النسبة بشكل كبير لتكن (2.78%) ثم تذبذبت النسبة في الزيادة والنقصان فأصبحت عام 2007 نحو (29.80%) ثم تناقصت الى 20.0% عام 2000 ونحو 17.53% عام 2011 وبشكل عام فان هذا المصرف حقق نمو ايجابي في معدل العائد على حق الملكية ( رأس المال الممتلك) ويشير ذلك الى اهتمام الإدارات في تحقيق الأرباح معبراً عنه بصافي الدخل لرأس المال الممتلك.

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

بينما مصرف الائتمان العراقي فأن طيلة مدة الدراسة كان متذبذباً" بين التناقص والارتفاع وبالرغم من التزايد في صافي الدخل لرأس المال الممتلك إلا إن كفاءة الإدارة في استغلال وتوجيه رأس المال الممتلك كان غير فعالة ولم تكن حريصة بشدة على خلق رأس مال الممتلك لتحقيق ثروة عالية .

وبشكل عام فان معظم المصارف الشرق الأوسط والتجاري العراقي وبغداد والائتمان العراقي حققت كفاءة أداء قد تكون متفاوتة في استغلال وتوجيه رأس المال الممتلك من اجل تعظيم الأرباح وليس هناك خسائر هذا يعني ان معدل العائد ممثل بصافي الدخل وحق الملكية ( رأس المال الممتلك) إنها تنمو بوتائر متصاعدة.

### جدول (10)

معدل العائد على حق الملكية في المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011) نسبة

مئوية

السنة	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف بغداد	مصرف الائتمان العراقي
1997	56.79	2.54	45.53	30.21
1998	54.78	27.24	42.87	20.30
1999	61.34	48.20	36.23	8.78
2000	50.52	30.77	35.92	25.06
2001	31.59	32.19	13.82	1.57
2002	36.15	34.40	39.25	28.45
2003	22.59	27.85	18.30	31.11
2004	10.30	53.41	33.97	33.34
2005	0.16	55.39	2.78	20.13
2006	1.43	14.02	5.39	5.71
2007	2.03	37.29	29.80	30.67
2008	2.33	31.56	27.58	19.65
2009	5.11	20.00	17.66	7.15
2010	17.69	12.42	12.99	7.77
2011	5.74	17.53	17.64	14.95
متوسط النسبة	23.90	29.63	25.31	%18.99

الجدول من عمل الباحثة واستخراج النسب استناداً الى ملحق(1)

### ثالثاً: معدل العائد على الودائع

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها ، ويمكن حساب هذا المعدل وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد في الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل} \times 100\%}{\text{مجموع الودائع}}$$

يظهر الجدول(11) ان المصرف التجاري العراقي بلغ معدل العائد على الودائع نحو 3.86% عام 1997 تزايدت هذه النسبة لتصل 5% عام 1999 ثم تناقصت بشكل كبير أثناء المدة (2005-2008) وتزايدت بنسبة عالية عام 2010 لتكن 13% ثم انخفضت لتكن 6.89% عام 2011 وان هذا التذبذب بين الزيادة والنقصان يعود الى عدم الاستقرار الأمني في البلد مما انعكس على حجم الودائع ولكن بشكل عام يعد هذا المصرف أفضل من مصرف الشرق الأوسط ومصرف بغداد وائتمان العراقي حيث ان الإدارة استطاعت ان تحقق أرباحاً كمتوسط خلال المدة (1997-2011) نحو 4% وهذا يعني ان المصرف استطاع جذب المودعين وتوجيه الودائع نحو تحقيق الأرباح فضلاً عن زيادة حجم الودائع وزيادة حجم الأرباح.

بينما مصرف الشرق الأوسط فكان هذا المعدل 0.26% عام 1997 أزداد الى 2.83% عام 1999 ثم 2.97% عام 2004 والى 2.47% عام 2009 وازدادت لتكن 3.47% عام 2011 فكان هذا المعدل معتدلاً أثناء المدة (1997-2011) بلغ متوسط هذا المعدل نحو 2.44% وهو اقل من مصرف بغداد ومصرف الائتمان العراقي.

في حين مصرف بغداد فان معدل العائد على الودائع كانت متفاوتة بين الزيادة والنقصان فكانت أعلى نسبة عام 2007 بلغت نحو 6.18% عام 2007 واقل نسبة 0.60% عام 2005 وبشكل عام فان كفاءة إدارته حققت أرباحاً قد تزيد من حجم الودائع وبشكل عام فان حجم الودائع ازدادت وصافي الدخل ازداد خلال المدة (1997-2011) وكان متوسط هذا المعدل نحو 2.61%. بينما مصرف الائتمان العراقي هو الأخر استطاعت إدارته توجيه الودائع وجذب المودعين ولكن بنسب متفاوتة أثناء المدة (1997-2011) فكانت اقل نسبة عام 2005 اذ لم يحقق المصرف أرباحاً من استثمار الودائع حيث كان هذا المعدل 0.0% ولان معظم السنوات الأخرى فان المصرف حقق أرباحاً تزيد عن حجم الودائع وكان أفضل معدل عام 2011 حيث بلغ هذا المعدل نحو 15.73% ويأتي بالمرتبة الثانية بعد المصرف التجاري العراقي بالرغم من ان صافي الدخل الى الودائع كان نسبة بسيطة ولكن موجب ولم يتعرض الى خسارة أثناء المدة (1997-2011) فكان متوسط هذه السبة نحو 2.51% .

### جدول (11)

معدل العائد على الودائع لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011)  
نسبة مئوية

المصرف السنة	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف بغداد	مصرف الائتمان العراقي
1997	3.86	0.26	2.22	2.31
1998	3.60	1.64	2.23	1.15
1999	5.26	2.83	3.02	2.09
2000	5.29	2.10	3.62	3.22
2001	3.49	2.51	1.06	0.12
2002	4.13	2.87	2.68	2.17
2003	3.09	1.95	1.23	2.62
2004	3.10	2.97	3.66	2.35
2005	0.11	3.00	0.60	0.00
2006	1.09	1.58	1.18	0.47
2007	1.26	3.47	6.18	6.06
2008	1.57	3.78	4.78	6.52
2009	3.53	2.47	2.27	2.73
2010	13.22	1.77	1.61	1.81
2011	6.89	3.47	2.85	5.73
متوسط النسبة	%3.96	%2.44	%2.61	%2.51

الجدول من عمل الباحثة وتم استخراج النسب استناداً الى ملحق (1)

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

المبحث الثالث : عرض وتحليل مؤشرات كفاية رأس المال والمخاطر في المصارف التجارية  
عينة الدراسة

أولاً . كفاية رأس المال ( المفاهيم والاستراتيجيات الدولية )

أ: مفهوم كفاية رأس المال

تعني كفاية رأس المال (Capital adequacy) الطرائق التي يستخدمها مالكو وإدارة المصرف في تحقيق نوع مع التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع تجنب المخاطر ويؤدي الى جذب الودائع ويقود الى ربحية المصرف ومن ثم نموه (السعدي , 1994 , 140) . كما يعرفها (Jones prager) قدرة المصرف المالية على سداد الالتزامات في ظروف العسر المالية وحالة التصفية .

كما حدد المخلافي مفهوم كفاية رأس المال بكونه يمثل مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً بحيث يستطيع المصرف من خلال أداء وظائف وأنشطة كافية دون ان يتعرض للخسارة او التصفية (سري , 1998 , 17) . إذ إن خصوصية العمل المصرفي وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ومتعارضة في الوقت نفسه تبرز أهمية كفاية رأس المال المصرفي لتلك الأطراف. فإدارة المصرف تهتم بكفاية رأس المال بهدف جذب المودعين والمقرضين والمستثمرين.

وتعرف الباحثة مفهوم كفاية راس المال على انه هو الذي يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف). وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، حيث كلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس من ذلك صحيح، حيث كلما ارتفعت احتمالية إعسار المصرف انخفضت ملاءته المالية.

أن اهتمام المودعين بقوة للمصرف يدل على حماية ودائعهم من خلال نظرتهم الى رأس المال واحتياطات مقارنة بحجم الودائع (المخلافي , 2001 , 204). لهذا ازدادت أهمية هذا المفهوم بشكل كبير عقد السبعينات وبعد ان شهد العالم تغيرات كبيرة أثرت سلباً على المؤسسة المصرفية فبدأت هناك مظاهر لأزمات مالية وصعوبات ومعوقات وعلى المصارف بشكل خاص ونشاطات المالية بشكل عام استنكار مفهوم كفاية رأس المال لغرض بناء أسس وقائية ودفاعية للمصرف في أوقات الأزمات والظروف غير طبيعية ويختلف المصرف عن باقي المنشآت التجارية والصناعية أخرى في تركيبة هيكله المالية ( الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية ) إذ غاية ما تكون نسبة حقوق الملكية الى الموجودات في المصارف اقل منها في منشآت

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

الأعمال الأخرى ويعود السبب في ذلك الى المصرف يعد بمثابة وسيط مالي يقبل الودائع واستثمارها وبالتالي فإنه تمويل معظم الموجودات يكون من قبل الغير وهم مودعين وتظهر تلك الأموال في الميزانية بشكل ودائع او تبعيات للغير من هنا تبرز أهمية رأس المال كونه من أهم عناصر حقوق الملكية في المصرف بالنسبة الى موجودات في المحافظة على قدرة المصرف بالإيفاء بالتزامات تجاه مودعيه في ظل أية أزمة او مواجهة الأخطار غير المتوقعة .

لقد خلطت بعض الأدبيات المالية العربية بين مفهوم السيولة (Liquidity) ومفهوم القدرة الإيفائية (solvency). وتعرف السيولة بأنها القدرة على السداد للالتزامات عند استحقاق او حين الطلب وعاد ما توجه إدارة المصرف مشكلة السيولة والتمثلة بعدم القدرة على سداد الالتزامات يوماً بيوم فهي حالة مستمرة ملازمة لدارة ميزانية المصرف . أما مفهوم القدرة الإيفائية فتعرف على أنها القدرة النهائية على سداد وغالباً ما توجه إدارة المصرف مثل هذه المشكلة في الأزمات والظروف غير مستقرة .

ورغم التباين المفهومين السيولة والقدرة الإيفائية إلا انه استمرار معاناة المصرف من مشكلة السيولة يقود الى مشكلة في القدرة الإيفائية ورغم ذلك يبقى لمفهوم لسيولة معناها الذي يختلف كلياً عن مفهوم القدرة الإيفائية . اما كفاية رأس المال (capital adequacy) فأنها تعني القدرة الإيفائية (solvency) وان المصطلحين لمفهوم واحد وهو القدرة النهائية للمصرف على سداد التزاماتها في وقت الازمات وهما وجهتين لعملة واحدة .

### ب . كفاية رأس المال ( البدايات الأولى )

لقد اتسمت الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل عام ومنذ نهاية الستينات وبداية السبعينات بعدم الاستقرار بفضل الكثير من الأحداث والتغيرات والأزمات الاقتصادية تعكس ما كانت عليه في الخمسينات والستينات حيث الاستقرار والانتعاش والنمو الاقتصادي . فانهايار نظام بريتون وودز وتقويم أسعار الصرف وعدم إستقرارية أسعار الفوائد و ارتفاع نسبة التضخم العالمي كانت من مظاهر السبعينات وانعكست بأزمات السيولة والمديونية وشاعت في الوقت نفسه أزمة في المدفوعات والثقة .

كذلك أن الاتجاه الذي ساد في الخمسينات والستينات قد دعم نمو المؤسسات المالية متعدد الأغراض وكذلك نمو العمليات التشغيلية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات بين مؤسسات المالية ادا الى حاجة ماسة لمزيد من الأموال استطاعت ان تحصل عليه من الأسواق العالمية حينذاك ورغم ان معظم تلك المؤسسات تخضع للسلطات النقدية الا انه لم تكن هناك عملية الإشراف ورقابة فعالة الى تلك المؤسسات المالية كذلك فأنه ارتفاع أسعار الفوائد دفع باتجاه زيادة الودائع لتشكيل مصدر إضافياً لمزيد من الأموال لتلك المصارف , كل ذلك كان يجري في ظل تسارع مستمر للتضخم مشكلاً عاملاً لزيادة المخاطر في العمليات المالية وأمام كل هذه

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

الأحداث وانخفضت نسبة رأس المال في اغلب المؤسسات المالية في الدولة المتقدمة لتصل حدا لم تكن قد توصلت إليه من قبل حيث بلغت في بعض المؤسسات اقل من 3% بحدود عام 1974 والسبب الجوهر في ذلك يمكن في أن سرعة الزيادة في الودائع الموجودة كانت أكثر من زيادات رأس المال.

تأسيسا على ما سبق عانت المؤسسات المصرفية في العالم من مشكلة كفاية رأس المال وبسبب الظروف التي كانت سائدة حينذاك بكل مخاطرها فقد قامت بالنتيجة الى عدم قدرة العديدة من المصارف على السداد وإيفاء الالتزامات أدت بالعديد من المصارف الى الانهيار والإفلاس لقد دعت هذه الظاهرة المالية العديد من الهيئات العلمية البحثية في الدولة المتقدمة الى المزيد من الاهتمام بمفهوم كفاية رأس المال وكيفية دعم ومساندة قدرة المصارف المالية فقد تدخلت المصارف المركزية لتمارس دورا في عملية الإشراف والرقابة قادت الى إثبات لجنة (بازل) (\*) لتحقيق رقابة عامة على المصارف.

### ج. اتفاقية التجارة الدولية ( convention international trade )

لقد أفرزت اتفاقية التجارة الدولية الموقعة في مراكش عام 1994 قسماً خاصاً بتجارة الخدمات المالية ومنها الخدمات المصرفية اذ تضع الاتفاقية المودعين في موضوع الأسبقية

(\*) لجنة بازل : هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية ، وأما انشأت بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية. تتجمع هذ اللجنة 4 مرات في السنة يساعدها عدد من الفنيين من فرق العمل لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك . مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل في سويسرا ، ويتكون اعضاء اللجنة من 27 عضو ، وهي (الارجنتين - استراليا - بلجيكا - البرازيل - كندا - الصين - فرنسا - ألمانيا - هونغ كونغ - الهند - اندونيسيا - ايطاليا - اليابان - كوريا - لوكسمبورغ - المكسيك - هولندا - روسيا - المملكة العربية السعودية - سنغافورا - جنوب افريقيا - اسبانيا - السويد - سويسرا - تركيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة) .

الفرق بين بازل 1 وبازل 2 : يمكن حصر الاختلاف في ثلاث نقاط اساسية :

1. نسبة نهاية رأس / نسبة 8% في اتفاقية 1988/في بازل 2 لم تتغير .
2. مخاطر الائتمان ، تم اقتراحها في 1988 ما بين 5% - 100% ، تم تغييره في عام 2001 حيث وضع منهج معياري ومنهج مرتكز على التقييم الداخلي كطريقة لقياس مخاطر الائتمان .
3. مخاطر السوق ، ظهرت تعديلات 1996 ، والذي يرتبط بعمليات الاقتراض والاقتراض للبنوك ، بالإضافة إلى عمليات التوظيف والتعديل ، ولم يتغير هذا في بازل 2 .

أما مخاطر التشغيل التي لم تدرج في بازل 1 ، قد تم إصداره في مقترحات 2001 ، وهذا لمواجهة مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية رأس المال ، أو اخفاق العمليات الداخلية أو الاشخاص أو الانظمة التي تنجم عن احداث خارجية .

انضباط السوق ، لم تدرج في بازل 1 ، تم إصداره في 2001 لتعزيز درجة الشفافية وعمليات الإفصاح .

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

الوقائية من خلال الإجراءات الخاصة بتأكيد سلامة المعاملات المالية في المصارف التي شملتها الاتفاقية .

ان قراءة سريعة للتطورات والمستجدات العالمية التي شهدتها القطاع المصرفي يؤكد نتيجة مفادها ما جاء في اتفاقية التجارة العالمية لقد شهدت المؤسسات المالية بما فيها من أسواق مالية ومصارف خلال السنوات الأخيرة تطورت كبيرة جدا في الإبداع المالي ( financial innovation ) فظهرت العديدة من الأدوات المالية ( financial tools ) التي لم تكن موجودة من قبل لقد قادت أزمات السبعينات الى تردي العملية التخطيطية على مستوى المصرف الواحد . فاضطراب البيئات وضبابية المستقبل حينذاك قادت الى توجهات لإيجاد المزيد من التقنيات المصرفية للتخفيض من المخاطر ولتعظيم الأرباح وإعادة بناء الثقة من المتعاملين بالمصرف فكانت تقنيات تسديد القروض ( securitization ) للحد من المخاطر الاقتراضية وتحقيق مزيد من القدرة على سداد الالتزامات والابتعاد عن مخاطر لسيولة . كذلك برز الأدوات المستقبلية بأنواعها من عقود آجلة ( contracts word ) والخيارات المالية ( financial options)(swap).

يتضح مما سبق إن اتفاقية تجارة الخدمات المالية لم تكن ظاهرة جديدة بحد ذاتها فإن جذورها تمد الى بداية السبعينات حيث البداية الحقيقية لتدويل الأسواق والمؤسسات المالية (internationalization) والتي عقبها ظهور العديد من الدعوات نحو الرقابة المصرفية التي انتهت باتفاقية (بازل) والتي حددت نسبة كفاية رأس المال ب(8%) فكان على المصارف ان تزيد من رأس مالها لتصل هذه النسبة في النهاية عام 1992 ، وقد تحققت التوقعات فأن المنافع الاقتصادية كبيرة تحققت بفضل تكامل الأسواق الخدمات المالية وتحريرها واحداً من أهم المحاور التي تم التركيز عليها. ورغم إدارة الخطر في المؤسسات المصرفية وما أظهرت حركة التدهور من حاجة ضرورية للمعايير ( Standardization ) الرقابية والمحاسبة الضريبية لما ذلك من أهمية مجموعة متكاملة من العناصر التي تشكل اداة لكفاية رأس المال دائما في الوقت نفسه وهي احد العوامل التي سوف تؤثر في إستراتيجية العمل المصرفي لسنوات لاحقة .

وبهدف التحسين من درجة قياس الملاءة المالية للمصارف على مستوى العالم، أقرت لجنة بازل الدولية في عام 1988 ما يعرف بمعيار "بازل1"، الذي وضع معايير عملية وتطبيقية لقياس ملاءة كل مصرف وسلامته المصرفية، معتمدا في ذلك على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية، بحيث لا يقل حجم رأس المال عن 8 في المائة. وفي عام 1999، طورت لجنة بازل معيار "بازل1" إلى ما يعرف اليوم بمعيار "بازل2" ليتواءم ذلك مع المرحلة الجديدة التي يشهدها العالم من ارتفاع ليس في درجات المخاطر المالية فحسب، بل وحتى في المخاطر التشغيلية والائتمانية، ومخاطر السوق والإدارة، حيث يقوم معيار "بازل2" من خلال استخدام أساليب متقدمة لقياس كل من

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، لتحديد مستويات رأس المال المطلوبة للمصرف.

وبسبب الأزمة المالية العالمية التي حلت بالعالم في عام 2008، اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة التي من شأنها العمل على زيادة رأس المال إلى الحد الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي، لتمكين المصرف من مواجهة الخسائر المحتملة، وتم تحديد موعد زمني نهائي يتمثل في الأول من كانون الثاني (يناير) 2013 للتطبيق التدريجي للقواعد وهي القواعد المعروفة باسم "بازل 3"، بحيث يتم الالتزام الكامل بالتطبيق في عام 2019.

### د. كفاية رأس المال (إستراتيجية إدارية مصرفية )

ان التطور العلمي والإداري المالي ولاسيما في أواخر الثمانينات وزيادة التحديات امام المؤسسات المصرفية فأن الأخير جاهدت لوضع إستراتيجية أدائية لكفاية رأس المال من خلال البحث عما وراء نسبة كفاية رأس المال كمقياس بحد ذاته وكيف يمكن ان تمارس الإدارة دوراً أكثر فاعلية في المؤسسات المصرفية وعبر اتجاهين رئيسيين هما :-

1. كيفية تحسين الوضع التنافسي في السوق وتقييم ذلك الوضع باستمرار .
2. كيفية مقابلة المخاطرة الائتمانية التي تواجه المؤسسات المصرفية .

ان مواجهة مثل هذه الاتجاهات يحتم على الإدارة المصرفية وضع الأسس واللبنيات الرئيسية التي تنطلق منها في تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها وقد أكدت العديد من الدراسات ان القاعدة الأساسية لدور المخاطر الائتمانية تكمن في بناء المعايير الخاصة بكفاية رأس المال والتي تعتمد كإستراتيجية لتحقيق الأهداف المدروسة لها واعتمدت إحدى الدراسات القيمة الدفترية لنسبة رأس المال الموجودات ضمن تحليل مقطعي (cross sectional) لعينة من المصارف بلغ عددها 43 مصرفاً في الولايات المتحدة الأمريكية وخلصت الدراسة الى إمكانية الوصول الى أهداف إستراتيجية معينة تعتمد على التقليل من المخاطر والوصول الى الحد الذي يمكن الإدارة من التقليل من أثارها .

وقد عارض البعض هذا التوجه في بناء المعايير الخاصة بكفاية رأس المال وذلك لان وضع المعايير قد جاء لتلبية متطلبات الإشراف والرقابة التي دعت إليها المصارف المركزية وليس لتلبية حاجة الإدارة المصرفية لبناء معايير تستخدم إستراتيجية المصرف في توزيع رأس المال ومواجهة المخاطرة وعلى هذا الأساس جاءت لجنة بازل لتصنيف الدور على أساس المخاطر التي توجهها الى مجموعتين : المجموعة الأولى الدول متدنية المخاطر وتضم دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية والمجموعة الثانية الدول عالية المخاطر وتضم دول العالم .

فضلاً عن فقد أخذت مكونات رأس المال بالحسبان وحددت نسبة كفاية رأس المال ب(8%) عام 1992 كمهمة لتنفيذ ذلك الحد المقرر والعمل على زيادة رأس المال ويبدو ان

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

الموضوع الخاص بكفاية رأس المال قد كان المحور الرئيسي لإستراتيجية الإدارة المصرفية اثناء السنوات القليلة الماضية وقد اتجهت النظم المصرفية اتجاهات مختلفة في استجابتها للمستجدات وبلوغها الأهداف المرسومة سواء في زيادة رأس المال أو ربما بيع بعض الموجودات او استخدام أدوات تمويلية تدعم رأس المال .

ومن هذا العرض الموجز نخلص الى ان التطورات الأخيرة كانت تسير باتجاهين: الاتجاه الأول تمثل بالتهيئة عبر المفاوضات لجولة اركواي التي انتهت باتفاقية مراكش الخاصة بالتجارة الدولية والتي شملت الخدمات التي تقدمها المصارف بالتحديد ووضعت الالتزامات والقواعد العملية للدول الأعضاء في اتفاقية سواء المتقدمة منها او النامية ومن اجل تحقيق مشاركة دولية أكيد فان الدول النامية في تجارة الخدمات فقد وضعت الالتزامات سواء في الدخول الى الأسواق او المعاملة الوطنية لأي التزامات إضافية ثم صاغت الأحكام المؤسسات ما هي وطبيعة الخدمات ، أما الاتجاه الثاني عبر عن ما تتضمنه عمليات الإشراف والرقابة من خلال لجنة بازل وملاحظة كل المستجدات في قطاع المصارف خلال عقد الثمانينات والنصف الأول للتسعينات ووضع المعايير الرقابية عبر تقنيات زمنية معينة وقد التقى الاتجاهين عبر سوق عالمية مفتوحة للخدمات المصرفية تقوم على أسس اعد لها لمقابلة القرن الواحد والعشرين تأخذ المنافسة طريقا لها عبر مؤسسات مصرفية عملاقة تستحوذ على السوق بكاملة فأين هي المؤسسات المصرفية العربية من هذه المستجدات ولما كانت المصارف الخليجية تحتل الموقع المتقدم من بين المصارف العربية إذن أين موقع المصارف العراقية من هذه التطورات .

### ثانياً : تحليل وتقييم مؤشرات كفاية رأس المال في المصارف العراقية

لأجل تحليل مؤشرات لقياس رأس المال المصرفي التي اعتمدها الباحثة وتم احتسابها من واقع التقارير السنوية المعلنة للمصارف التجارية عينة الدراسة وقد تم اعتماد سنة (1999) أساساً لقياس مقدار النمو لهذه المقياس اثناء سنوات الدراسة من خلال قسمة كل فقرة من مؤشرات كفاية رأس المال الممتلك (2005) مثلاً يتم قسمة مقدار رأس المال الممتلك لتلك السنة على مقدار رأس المال الممتلك لسنة (1999) .

#### أ- رأس المال الممتلك إلى مجموعة الودائع

يستخدم هذا المؤشرات لقياس قدرة المصرف على رد الودائع من قياس الممتلك كما مبين في جدول (12) .

#### جدول (12)

#### تحليل معيار رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع

الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط العام %	الوسط الحسابي %	2004	2003	2002	2001	2000	1999	مصرف
	13.73	12.9	12.99	15.97	14.6	12.55	13.4	الشرق الأوسط
	17.67	23.32	21.28	14.16	11.32	19.53	16.4	الائتمان
	34.96	74.34	40.89	22.64	22.7	16.23	22.96	التجاري
								بغداد
20.85								

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة

نجد من الجدول (12) ان أعلى متوسط لهذا المؤشرات على مستوى المصارف عينة البحث كانت المصرف التجاري العراقي نتيجة لارتفاع رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع ويعز السبب في ذلك لارتفاع رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع اذ بلغت نسبتها (74.34) سنة (2005) وعلى الرغم من الارتفاع المؤشر من سنة الى أخرى إلا إن زيادة رأس المال الممتلك تكون بنسبة اكبر من سنة الى أخرى قياساً بمجموع لودائع بينما كان أدنى متوسط لهذا مؤشر قد ظهر في مصرف بغداد نتيجة انخفاض رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع اذ بلغت نسبتها (8.41) في سنة (2001) كما نلاحظ في المتوسط السنوي للمصارف عينة الدراسة .

#### ب- معيار رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات

ويقصد هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال المختلف في تمويل موجوداته الكلية كما كيين في الجدول .

#### جدول (13)

تحليل معيار رأس المال الممتلك الى إجمالي الموجودات

الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط العام %	الوسط الحسابي %	2004	2003	2001	2001	2000	1999	مصرف
	9.7	11.16	9.92	8.78	8.75	8.19	11.38	الشرق الأوسط
	32.9	26.38	38.07	21.65	17.54	32.89	55.61	الائتمان
	5.75	10.08	5.01	4.70	2.91	6.08	5.13	بغداد
	17.92	40.33	18.48	11.59	11.3	13.66	12.17	التجاري
16.34								

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة (1999- 2005)

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أعلى متوسط لهذا المؤشر في مصرف الائتمان نتيجة الارتفاع حجم رأس المال الممتلك الى إجمالي الموجودات والتي بلغت نسبتها (55.61) في سنة (1999) وعلى الرغم من الارتفاع إجمالي الموجودات من سنة أخرى الا ان زيادة رأس المال الممتلك تكون بنسبة اكبر قياساً بأجمالي الموجودات بينما كان أدنى متوسط لهذا المؤشر (2.91) ظهر في مصرف بغداد عام (2001) نتيجة الارتفاع الإجمالي الموجودات قياساً برأس المال الممتلك كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط السنوي للمصرف عينة البحث .

ج- معيار رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة .

ويقىس هذا المؤشر مدة قدرة المصارف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطرة المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في الموجودات الخطر والتي تتكون من كل الموجودات مطروح منها الأرصدة النقدية في الصندوق ولدى المصارف الأخرى وسندات الحكومة قصيرة الأجل .

جدول رقم (14)

تحليل معيار رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة

الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط العام %	الوسط الحسابي %	2004	2003	2002	2001`	2000	1999	مصرف
	26.3	64.5	33.48	15.24	15.58	13	16.4	الشرق الاوسط
	27.49	69.35	35.22	12.97	9.23	14.84	23.34	الائتمان
	32.44	89.92	23.81	17.27	11.61	24.36	30.7	بغداد
	46.23	167.98	29.71	19.59	21.58	20.3	12.22	التجاري
33.11								

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005 - 1999)

ويتضح من الجدول أعلاه ان أعلى متوسط لهذا المؤشر في المصرف التجاري نتيجة لارتفاع حجم رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطر التي بلغت نسبتها (167.98) في سنة (2005) وعلى الرغم من الارتفاع الموجودات الخطر من سنة الى أخرى إلا إن زيادة رأس المال الممتلك تكون بنسبة اكبر قياساً بالموجودات الخطر وان هذا التحليل يشير الى ان زيادة رأس المال الممتلك أعلى من الموجودات الخطر ادى الى ارتفاع قيم هذا المؤشر والوسط الحسابي لهذا المعيار خلال السنوات (1999 - 2005) بينما كان أدنى متوسط لهذا المؤشر ظهر في مصرف الائتمان في العام (2001) وبلغت (9.23) نتيجة لارتفاع الموجودات الخطر قياس برأس المال الممتلك كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط السنوي على مستوى جميع المصارف عينة الدراسة .

#### د- معدل هامش الأمان

ويقاس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في الأوراق المالية

#### جدول رقم (15)

تحليل معيار رأس المال الى الموجودات الخطرة

الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط العام %	الوسط الحسابي %	2004	2003	2002	2001	2000	1999	مصرف
	250.73	556.73	328.12	161.34	173.38	151.87	132.92	الشرق الأوسط
	222.72	376.25	195.15	131.74	27.26	111.43	168.07	الائتمان
	199.2	47.82	201.64	139.61	147.86	135.58	138.62	بغداد
	199.2	47.82	154.54	161.86	183.65	142.15	145.2	التجاري
210.37								

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005 - 1999)

ويتضح من الجدول أعلاه إن أعلى متوسط لهذا المؤشر في مصرف الشرق الأوسط نتيجة الارتفاع رأس المال الى الموجودات الخطرة والتي بلغت نسبتها (556.73) في سنة (2005) وعلى الرغم من الارتفاع لموجودات الخطر فان هذا التحليل يشير الى ان زيادة الوسط الحسابي لهذا المعيار خلال السنوات (1999 - 2005) ، وان الارتفاع قيم هذا المؤشر يعني ان المصرف يملك رأس مال كافي ومتاح فعلا لدعم السيولة والإيفاء بالديون بينما كان اقل متوسط لهذا المؤشر ظهر في المصرف التجاري إذا بلغت النسبة (142.15) في عام (2000) نتيجة الارتفاع الموجودات الخطرة قياسا برأس المال الحر كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط السنوي للمصارف عينة الدراسة.

#### هـ - معيار رأس المال الى الموجودات العاملة

ويستدل من هذا المؤشر على المدة قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في الموجودات العاملة كما في الجدول (16) .

#### جدول (16)

تحليل معيار رأس المال الى الموجودات العاملة

الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2004	2003	2002	2001	2000	1999	مصرف
	172.28	157.81	191.14	30.78	266.24	244.2	183	الشرق الأوسط
	223.02	43.56	173.56	287.72	70.9	237.72	138.9	الائتمان
	146.59	46.6	198.9	154.39	191.73	187.14	120.4 1	بغداد
	304.08	463.43	325.44	309.92	261.56	237.92	226.2	التجاري
211.50								

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة (1999- 2005)

ويتضح من التحليل أعلاه ان أعلى متوسط لهذا المؤشر في المصرف التجاري نتيجة لارتفاع حجم رأس المال الحر الى الموجودات العاملة والتي بلغت نسبتها (463.43)% في سنة 2005 وعلى الرغم من ارتفاع الموجودات العاملة من سنة لأخرى إلا إن زيادة رأس المال الحر تكون بنسبة اكبر قياساً بالموجودات العاملة أدى الى ارتفاع قيم هذا المؤشر والوسط الحسابي لهذا المعيار الى السنوات (1999 - 2005) ، وان ارتفاع قيم المؤشر يستدل منه على ان المصرف يملك موجودات مريحة كافية لمواجهة مخاطر الاستثمار والإقراض بينما كان اقل متوسط لهذا المؤشر قد ظهر في مصرف بغداد نتيجة لارتفاع الموجودات الخطرة قياساً برأس المال الحر بمقدار 46.6% في عام 2005 كما نلاحظ الاختلاف في الوسط الحسابي السنوي للمصارف عينة الدراسة .

### ثالثاً. نتائج تحليل مؤشرات المخاطر والعائد المصرفي

أ. نتائج تحليل المخاطر النظامية ( معامل بيتا):

يظهر الجدول (17) نتائج تحليل المخاطر النظامية (معامل بيتا) لنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية والذي يبين التقلبات في عوائد الأسهم مع التغير في معدل عائد محفظة الاسوق المصرفية.

ويتضح ان مصرف بغداد امتلك معامل بيتا اكبر من الواحد عدد صحيح (1 B<sub>00</sub>) وبلغ ( 1.39494 ) يليه المصرف التجاري اذ بلغ (1.2691) وتتصف أسهم هذه المصارف بأنها من الأسهم ( المجازفة) اي ان مخاطرته اعلى من مخاطرة السوق وان عائد السهم يتقلب

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

بدرجة اكبر من تقلب عائد السوق وبالتالي سيعكس ذلك مخاطرة نظامية عالية وعليه سيطلب المستثمرين بعوائد مرتفعة لتعويضهم عن المخاطرة التي يتحملونها نتيجة للاستثمار في ذلك السهم.

### جدول ( 17 )

#### تحليل معامل بيتا لأسهم للمصارف عينة الدراسة للمدة 1999-2005

المصرف	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المتوسط
الشرق الوسط	0.96131	1.74856	1.41235	0.54999	1.10284	0.16	0.98917
الائتمان	0.27533	0,39822	1.92008	1.52317	1.32641	1.54214	0.94755
بغداد	1.24184	1.26359	2.82997	1.14364	1.39.90	0.49975	1.39494
التجاري	1.16342	0.4207	2.92772	1.17563	1.01645	0.90235	1.26910

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة (1999 - 2005)

اما بالنسبة لمصرف الشرق الأوسط والائتمان العراقي فلقد انخفض معامل بيتا عن الواحد عدد صحيح ( $B > 1$ ) وبلغ ( 0.949817 ) و ( 0.94755 ) على التوالي وهذا يعني ان مخاطرة السهم اقل من مخاطرة السوق كذلك فإن عوائدها تتسم بتقلبات اقل من عائد السوق لذلك توصف أسهم هذا المصرف بالمدافعة إلا إن نتائج التحليل قد أشارت الى إن جميع العينة قد تباينت فيها مستويات المخاطرة النظامية لكن ظلت عامة مرتفعة خلال السنوات أعلاه اذ ارتفعت مخاطرة الأسهم ومخاطرة السوق والتي دائماً تساوي ( واحد عدد صحيح) في اغلب سنوات البحث لمصارف العينة.

#### ب. نتائج تحليل معدل العائد المطلوب والمستخرج بموجب نموذج (CABM)

نجد ان كل من المصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان العراقي قد حققا معدل عائد مطلوب بلغ ( 0.01574 )، (0.02926) الى التوالي اذ نجد ان معدل العائد المطلوب في المصرفين أعلاه قد انخفض عن معدل العائد المتوقع وبلغ الفرق للوسط الحسابي للمصرفين (0.00052)، ( 0.00052 ) على التوالي وتؤدي هذه النتيجة الى ان هذه الأسهم تبقى في عداد الاستثمارات الأفضل.

### جدول(18)

#### معدل العائد المطلوب لأسهم المصارف عينة الدراسة وفق نموذج(CABM) وللمدة

2005-1999

الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	2004	2003	2002	2001	2000	1999	المصرف
0.2496	0.0707	0.02175	0.3705	0.00501	0.00739	0.01791	الشرق الأوسط
0.02927	0.521	0.01772	0.3817	0.02838	0.04802	0.04794	الائتمان
0.06041	0.7441	0.01656	0.01656	0.07027	0.2198	0.00543	بغداد
0.01574	0.07881	0.2331	0.01095	0.07476	0.04709	0.00906	التجاري

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة

أما مصرف بغداد والشرق الأوسط قد حققوا معدل عائد مطلوب بلغ (0.06041)، (0.02496) على التوالي اذ نجد ان معدل العائد المطلوب للمصارف أعلاه ارتفع عن معدل العائد المتحقق خلال المدة (1999 - 2005) وبفارق بلغ ( 0.02118 ) و(0.01484) على التوالي مما يشير الى ضعف جاذبية الأسهم للمستثمرين. وتبين نتائج التحليل للعينة والظاهرة في جدول (19) الى ارتفاع معدل العائد المطلوب اثناء المدة (1999- 2005) بمستوى أعلى من معدل العائد المتحقق يعد مؤشر لضعف الأداء المصرفي والعكس صحيح.

### جدول (19)

متوسط معدل العائد المطلوب والعائد المتحقق لأسهم مصارف عينة الدراسة بموجب نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية للمصارف عينة البحث للمدة (1999-2005).

المصرف	العائد المطلوب	العائد المتحقق	الفرق بين العائد والمطلوب والعائد المتحقق
الشرق الأوسط	0.2497	0.0101	0.01484
الائتمان	0.2926	0.02978	0.00052
بغداد	0.04303	0.02185	0.02118
التجاري	0.01574	0.7852	0.06278

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة (1999 - 2005)

كذلك يستدل من نتائج التحليل لمعدل العائد المطلوب لتلك المصارف انها بقيت معدلاتٍ متدنية نسبياً على الرغم من التفاوت الظاهر بين المصارف عينة الدراسة وذلك يعود الى

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

انخفاض القيم علاوة والتي تعد العامل الحاسم في تقلب العائد المطلوب نتيجة لانخفاض في المعدل العائد على محفظة السوق المصرفية.

### ج. نتائج تحليل معدل العائد المتوقع

#### جدول(20)

#### معدل العائد المتوقع لأسهم المصارف عينة الدراسة وللمدة (1999-2005)

المتوسط	2004	2003	2002	2001	2000	1999	مصرف
0.01012	0.04863	(0.11057)	0.04287	(0.00005)	0.03794	0.3192	الشرق الأوسط
0.02978	0.38789	(0.014838)	0.01757	(0.00713)	(0.08583)	0.0137	الائتمان
0.02185	0.01419	0.1446	(0.01689)	(0.04050)	0.01864	0.1108	بغداد
0.07852	0.2851	0.11	0.02070	(0.01393)	0.018233	0.05105	التجاري

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة(1999 - 2005)

يعد معدل العائد المتوقع مؤشراً أولاً يستدل به المستثمر على معدل العائد الفعلي الذي يمكن تحقيقه من جراء تداول أسهم المعين والذي يتحقق من خلال الفرق في الأسعار للسهم والذي يعرف بالعائد الرأسمالي إذ أن كثير من المستثمرين لا يحتفظون بأدواتهم الاستثمارية من الأسهم العادية لمدة طويلة (أكثر من سنة) ولأغراض الدراسة الحالية تم الاعتماد على سعر الافتتاح وسعر الإغلاق الشهري عند احتساب معدل العائد المتوقع السنوي للسهم او معدل العائد على محفظة السوق المصرفية.

وبين الجدول(20) العوائد المتحققة للمصارف عينة الدراسة بان اعلى متوسط لمعدل العائد قد ظهر في المصرف التجاري العراقي وبلغ (0.07852) بينما اقل متوسط لمعدل العائد تحقق في نتائج مصرف الشرق الأوسط وبلغ (0.01012) فيما انخفضت قيم العوائد المتحققة لمصرفي الائتمان العراقي وبغداد وبلغت ( 0,02978 ) ، ( 0.02185 ) على التوالي اما معدل العائد السنوي فقد ظهر تباين النتائج المتحققة للعوائد بين المصارف كذلك عند مقارنتها بمؤشر السوق (معدل العائد على محفظة السوق) وتبين العائد المتوقع ففي سنة 1999 انه تحقق مصارف معينة اي خسارة تذكر فقد حققت نتائج موجبة وحقق أعلى معدل للعائد المصرف

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

التجاري العراقي بلغ(0.05014) ويليه مصرف الشرق الأوسط ثم الائتمان العراقي وأخيراً مصرف بغداد بمعدل بلغ (0.03192) ، (0.1360) ، (0.01108) على التوالي. وبلغ العائد على محفظة السوق المصرفية في تلك السنة (0.01622) ويستدل هذا المؤشر بان المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الأوسط قد حققا معدل عائد اعلى من معدل العائد على مؤشر السوق بمقدار ( 0.03483) (0.0157) على التوالي بينما انخفض معدل العائد المتحقق عن مؤشر محفظة السوق المصرفية وبلغ الفرق(0.00262) (0.00514) في مصرفي الائتمان العراقي وبغداد على التوالي وفي عام 2000 حقق المصرف الشرق الأوسط أعلى معدل عائد وقدرة(0.04794) ويليه مصرف بغداد والتجاري العراقي بمقدار(0.01864) (0.01823) على التوالي أما مصرف الائتمان العراقي خسارة اذ ظهرت نتائجه اليه (0.08583) وارتفع مؤشر أداء محفظة السوق المصرفية في تلك السنة بمقدار ( 0.01369 ) عن السنة السابقة(0.02991) وعليه فأن معدل العائد الحقيقي لمصرف الشرق الأوسط فقد ارتفع عن مؤشر السوق(معدل العائد على محفظة السوق المصرفي) وبلغ الفارق(0.01803) بينما انخفضت معدلات العائد المتحقق عن مؤشر السوق في كل من مصرف الائتمان وبغداد والتجاري العراقي بفارق قدره (0.11574) (0.01127) (0.0168) على التوالي.

وبينت نتائج سنة 2001 انخفاض معدلات العائد المتحقق بشكل ملفت للنظر لجميع مصارف العينة اذ ظهرت سالبة وحقق مصرف الشرق الأوسط اقل معدل خسارة وقدره (0.00005) يليه كم من مصرف الائتمان والتجاري العراقي وبلغ ( 0.0613) على التوالي بينما حقق مصرف بغداد أعلى خسارة وبلغ (0.04097) وأظهرت نتائج مؤشر محفظة المصرفية منخفضة وبمقدار (0.0518) عن السنة السابقة.

وأصبح سالباً ( 0.02189) وأظهرت نتائج سنة 2002 أعلى معدل عائد قد تحقق في مصرف الشرق الأوسط (0.04286) يليه كل ممن المصرف التجاري والائتمان العراقي (0.0207) (0.017474) على التوالي بينما حقق مصرف بغداد خسارة قدرها(0.01689) وقد حقق مؤشر أداء محفظة السوق المصرفية ارتفاع بمقدار(0.417) وبلغ ( 0.01828) وقد ارتفع معدل العائد المتحقق في مصرف الشرق الأوسط بفارق أعلى من مؤشر السوق بمقدار (0.02458) يليه المصرف التجاري العراقي بفارق قدره(0.00242) بينما انخفض معدل العائد في كل من مصرف بغداد والائتمان العراقي عن مؤشر السوق وبلغ الفارق (0.03517) (0.00071) وعلى التوالي وبينت نتائج سنة 2004 ان أعلى معدل عائد قد ظهر في مصرف بغداد والتجاري العراقي وبلغ (0.01446) ، (0.11) على التوالي بينما حقق مصرف الائتمان العراقي اقل معدل عائد وبلغ سالب ( 0.14838) ليه مصرف الشرق الأوسط اذ ظهر بمقدار

## الفصل الرابع .....تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

سالب ( 0.11057 ) وقد ارتفع مؤشر اداء محفظة السوق المصرفية ( 0.00533 ) عن السنة السابقة وبلغ (0.02361) وارتفع معدل العائد المتوقع في كل من مصرف بغداد والتجاري العراقي وبلغ الفارق (0.12099) (0.8639) على التوالي بينما انخفض معدل العائد في مصرف الائتمان والشرق الأوسط بفارق يقل عن مؤشر السوق (0.17199) (0.08696) وعلى التوالي اما في سنة 2005 لم تحقق اي مصارف العينة خسارة وحقق مصرف الائتمان العراقي أعلى معدل عائد وبمقدار ( 0.38789 ) يليه المصرف التجاري وبغداد والشرق الأوسط وبلغ ( 0.2859 ) (0.14187) (0.08462) على التوالي وقد ارتفع مؤشر أداة محفظة السوق المصرفية بمقدار ( 0.3125 ) وتدل نتائج البحث بشكل أولي بأن المصارف التي حقق عوائد مرتفعة على مؤشر محفظة السوق المصرفي يمكن ان تعود على المستثمرين أفراد المصارف بمردود ايجابي والعكس صحيح.

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

### تمهيد :

تضمن الفصل الخامس قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف التجارية عينة الدراسة مستنداً الى المنطلقات النظرية كأساس وقاعدة في الوقت نفسه في توصيف العلاقات بين أهم مؤشرات السيولة النقدية ومستوى الاداء التي تعكس المعالجات الكمية، وفي هذا السياق تناول هذا الفصل تحديد طبيعة المتغيرات للدراسة وفق بيانات تعتقد الباحثة بانها موثوقة من الكشوفات المالية والحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة وبناء انموذجات قياسية تعكس مؤشرات السيولة النقدية في التأثير في مستوى الاداء للمصارف المختارة وتقدير وتحليل العلاقات والاثار المباشرة لمؤشرات السيولة النقدية كمتغيرات مستقلة (كفاية السيولة النقدية ، مؤشرات السيولة النقدية، المؤشرات المالية، مؤشرات المخاطر الائتمانية) في مؤشرات مستوى اداء المصارف عينة الدراسة كمؤشرات تابعة متمثلة بمعدل العائد على الاستثمار ، ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الودائع من خلال ثلاث محاور :  
اولاً: وصف متغيرات الدراسة للمصارف التجارية عينة الدراسة.  
ثانياً: تحليل معاملات الارتباط بين السيولة النقدية ومستوى الاداء للمصارف عينة الدراسة.  
ثالثاً: تقدير وتحليل النتائج.

## المبحث الأول

### وصف المتغيرات والأنموذجيات للمصارف عينة الدراسة

حاولت الباحثة في هذا الفصل اعطاء نبذة تاريخية عن المصارف عينة الدراسة وأهم المتغيرات والأنموذجيات  
اولاً: نشأة وتطور المصارف التجارية عينة الدراسة  
مصرف الشرق الاوسط  
نبذة عن المصرف

- تأسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار عام 1993 برأسمال قدره (400) مليون دينار عراقي مدفوعاً منه 100 مليون دينار
- باشر المصرف عمله بعد حصوله على أجازة الصيرفة صادرة عن البنك المركزي العراقي وتم افتتاح فرعه الرئيسي وباشر بأستقبال زبائنه يوم 8/5/1994 وفي نفس السنة سدد المساهمون القسط الثاني من رأس المال وقدره 100 مليون دينار ليصبح المدفوع 200 مليون دينار عراقي
- وفي 31/12/1995 قررت الهيئة العامة للمصرف تسديد القسطين الباقيين وقدرهما 200 مليون دينار من الارباح المتحققة ليصبح رأسمال المصرف مدفوعاً بالكامل وهكذا أستمر المصرف في تنمية موارده والحفاظ على حقوق مساهميه.
- ومنذ عام 1999 بدأت زيادة رأس مال المصرف سنة بعد أخرى من المساهمين حتى بلغ حالياً 27 مليار دينار عراقي مدفوعاً بالكامل

### مصرف الائتمان

أسس مصرف الائتمان العراقي أصلاً في سنة 1998 من قبل عدد من الأشخاص من العائلات العراقية التجارية العريقة ورأس مال بلغ 200 مليون دينار عراقي قبل أن يدرج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية في سنة 2004. كان بنك الكويت الوطني أحد البنوك الثلاثة التي منحت ترخيصاً للعمل في العراق، وكان بعد ذلك أول بنك ينجز عملية شراء أحد المصارف العراقية. وفي سنة 2005، استحوذ بنك الكويت الوطني على حصة تبلغ 75% من رأس مال مصرف الائتمان العراقي، وقام بنك الكويت الوطني بزيادة رأس مال هذا المصرف وساعد على تطويره ودعمه ليصبح أحد أبرز المصارف الخاصة في العراق. واليوم، أصبح مصرف الائتمان العراقي يقدم مجموعة من الخدمات لعملاء التجزئة وخدمات التحويل وتمويل التجارة للشركات المحلية والمقاولين. ويمكن للمصرف تقديم خدمات تمويل المشاريع للشركات الدولية العاملة في العراق بعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي. تضم شبكة المصرف عشرة فروع في بغداد (بما فيها فرع في مركز الأعمال في مقر "زين- العراق" في حي المنصور) و واحداً في كل من المحافظات التالية: البصرة، كربلاء، الحلة وأربيل. ومع استمرار تحسن قطاع الاتصالات والأمن، يعمل مصرف الائتمان العراقي على توسيع مجموعة منتجاته وعلى التوسع الجغرافي لأنشطته.

### مصرف بغداد

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

مصرف بغداد هو أول مصرف رُخص له في العراق، حيث أنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة 1992 واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته. وقد تأسس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي.

مارس مصرف بغداد وحتى 25 من سبتمبر لعام 1998 الأعمال المصرفية التجارية فقط. ثم نوع محفظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية. كان عام 2005 لمصرف بغداد عام التحول، فامتلك كل من بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة أسهماً قدرها 49% من رأس مال المصرف.

مصرف بغداد هو مصرف تابع لبنك برقان العضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة)، مما يجعل مصرف بغداد ضمن سبعة بنوك تعمل في الوطن العربي و هي: مصرف بغداد في العراق، بنك سورية والخليج في سورية، بنك الخليج الجزائر في الجزائر، بنك الأردن الكويتي في الأردن، بنك تونس العالمي في تونس، بنك برقان في الكويت وبنك الخليج المتحد في البحرين، ويتم تقديم خدمات مالية ومصرفية لعملائنا كالاتمادات والتمويل التجاري. وهناك مؤسسات متخصصة بتقديم الخدمات المالية لإدارة الأصول والاستثمارات الأخرى: شركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية في البحرين، شركة الخليج المتحد للخدمات المالية في قطر، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول في الكويت، شركة الضيافة للاستثمار في الكويت، رويال كابيتال في أبوظبي، شركة شمال أفريقيا القابضة في الكويت وشركة منافع افى الكويت. [1] تطوّر مصرف بغداد من مصرف محلي إلى مصرف عالمي خلال السنوات الماضية. وهو يواصل في نموّه وبأدائه الحسن وذلك على الرغم من الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية، وعدم الاستقرار المحلي المؤثر على الاقتصاد العراقي. لقد شهد مصرف بغداد نمواً استثنائياً خلال عام 2007 إذ حقق ربحاً صافياً قدره 12.6 مليار دينار عراقي (13.6 مليون دولار أمريكي) مقارنة بمبلغ 3.6 مليار دينار عراقي (2.7 مليون دولار أمريكي) في عام 2006 بزيادة قدرها 361.11% مقارنة بأرقام عام 2006. وقد تم تحقيق جزء كبير من نجاح المصرف من خلال التعزيزات التقنية ومن جراء اهتمامنا الاستراتيجي بالمستقبل. ويلعب المصرف دوراً فعالاً بإعادة بناء العراق بالاستفادة من الفرص المتوفرة لتطوير القطاعات النفطية وغير النفطية وفي بناء البنية التحتية وتمويل البناء.

### المصرف التجاري

#### نبذة عن المصرف العراقي للتجارة

تأسس المصرف العراقي للتجارة في شهر تموز 2003 ككيان حكومي مستقل لغرض تسهيل استيراد وتصدير السلع والخدمات من وإلى العراق خدمة للاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل البلاد بعد انتهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة ولتلبية الحاجات الانسانية للعراق وإعادة بناء الاقتصاد العراقي واصلاح البنى التحتية ولأغراض أخرى تعود بالفائدة للشعب العراقي أخذين بنظر الاعتبار الاهمية الاقتصادية للتجارة في إعادة تنشيط الاقتصاد العراقي وتحفيزه لتحقيق نمو طويل الامد. في شهر تشرين الثاني من عام 2003 بدأ المصرف عمله كمصرف حكومي مستقل برأسمال قدره 100 مليون دولار أمريكي وقد ازداد رأسماله المدفوع ليصبح ترليون دينار عراقي ما يعادل حوالي 860 مليون دولار في الوقت الحاضر وان حجم أصوله تصل إلى (17,801) مليار

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

دولار أمريكي. أضحى المصرف العراقي للتجارة أحد البنوك الرائدة في الشرق الاوسط في قطاعي التمويل التجاري والاستثماري. تتركز رسالتنا في تطوير خدماتنا المصرفية وايصالها وفق أحدث الاساليب العالمية وتهيئة منتسبينا لايقال هذه الخدمات بكفاءة ومهنية ودعم مبادئ الادارة السليمة للحوكمة والكفاءة التنظيمية حيث نهدف الى اعادة العراق الى مصاف الصيرفة الحديثة والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني والتجارة العالمية اضافة الى مواصلة الدعم للنهوض بالقطاع المصرفي في جميع انحاء البلاد بفاعلية وشفافية والسعي الى لعب دوراً أساسياً في التجارة الدولية كون المصرف مؤسسة مالية حكومية رائدة على المستوى الدولي بهدف إعادة تطوير القطاع المصرفي و المساهمة الفعالة في دعم الاقتصاد الوطني العراقي

### ثانياً: وصف متغيرات الدراسة

يتمحور دور النظرية الاقتصادية على تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية , في حين ان الأسلوب القياسي يستهدف تقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي عن طريق توصيف علاقة رياضية بين متغيرين أو أكثر , يستخدم سلسلة زمنية معينة , ومن ثم اعطاء نتائج تساعد واضعي السياسة الاقتصادية على رسم سياسات كلية تتفق مع الواقع الاقتصادي , ولغرض اثبات فرضية البحث المتمثلة بوجود أثر ايجابي او سلبي للسيولة النقدية في مستوى أداء المصارف التجارية عينة الدراسة باعتبارها من أكثر المصارف التجارية فاعلية من حيث السيولة النقدية والقدرة الايفائية وحجم رأس المال والأتمان النقدي وحجم الودائع وصافي الدخل , ولأجل توصيف النماذج فلا بد من توقيع المؤشرات والرموز التي تم استخلاصها في النماذج المقدره كالآتي:

جدول (21) المؤشرات والرموز التي تم استخدامها في الأنموذجات

المؤشرات الكلية	الرمز	المؤشرات الفرعية	الرمز	المؤشرات الكلية
مؤشرات الربحية والكفاءة	$\gamma$	إجمالي الربحية	$X_{13}$	رأس المال
	$\gamma_1$	معدل العائد على الاستثمار	$X_{14}$	الاحتياطيات
	$\gamma_2$	معدل العائد على حق الملكية	$X_{15}$	الموجودات
	$\gamma_3$	معدل العائد على الودائع	$X_{16}$	الودائع
كفاية السيولة	$X_1$	نسبة الرصيد النقدي	$X_{17}$	القروض
	$X_2$	نسبة الاحتياطي القانوني	$X_{18}$	النقد
	$X_3$	نسبة التوظيف		
	$X_4$	نسبة السيولة القانونية		
مؤشرات السيولة	$X_5$	نسبة الودائع الى الموجودات الكلية	إجمالي السيولة	$Liq$
	$X_6$	نسبة التسهيلات المصرفية الى الودائع	إجمالي مؤشرات السيولة النقدية	$E.liq$
	$X_7$	نسبة التسهيلات الى الموجودات الكلية	إجمالي المخاطرة	$Ri$
	$X_8$	نسبة الموجودات السائلة الى الموجودات الكلية	إجمالي المؤشرات المالية	$Gr$
	$X_9$	نسبة الموجودات السائلة الى الودائع		

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

المؤشرات الكلية	الرمز	المؤشرات الفرعية	المؤشرات الكلية	الرمز	المؤشرات الفرعية
مؤشرات المخاطرة	$X_{10}$	إجمالي الائتمان النقدي / الموجودات			
	$X_{11}$	القروض متعثرة			
	$X_{12}$	خسائر القروض			

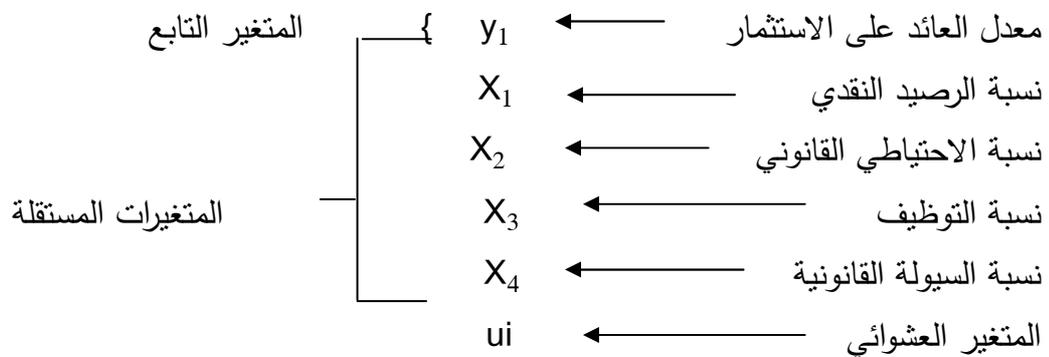
### ثالثاً: وصف الأنموذج القياسي لعينة الدراسة

حاولت الباحثة بناء وتوصيف النماذج القياسية لأهم العوامل المؤثرة في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة كالآتي:

1- أثر كفاية السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف عينة الدراسة وتتمثل عوامل السيولة النقدية ( $X_1$  نسبة الرصيد النقدي ,  $X_2$  نسبة الرصيد القانوني ,  $X_3$  نسبة التوظيف ,  $X_4$  نسبة السيولة القانونية) كمتغيرات مستقلة ومعدل العائد على الاستثمار  $Y_1$  , ومعدل العائد على حق الملكية  $Y_2$  ومعدل العائد على الودائع  $Y_3$  كمتغيرات تابعة وكما مبين في النماذج الآتية :

$$y_1 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + u_i \dots (1)$$

إذ إن:



كما حاولت الباحثة استخدام متغير تابع  $Y_2$  معدل العائد على حق الملكية لقياس كفاءة وفاعلية أدوات المصارف عينة الدراسة ,  $Y_3$  معدل العائد على الودائع وكما في النماذج الآتية:

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف التجارية عينة الدراسة

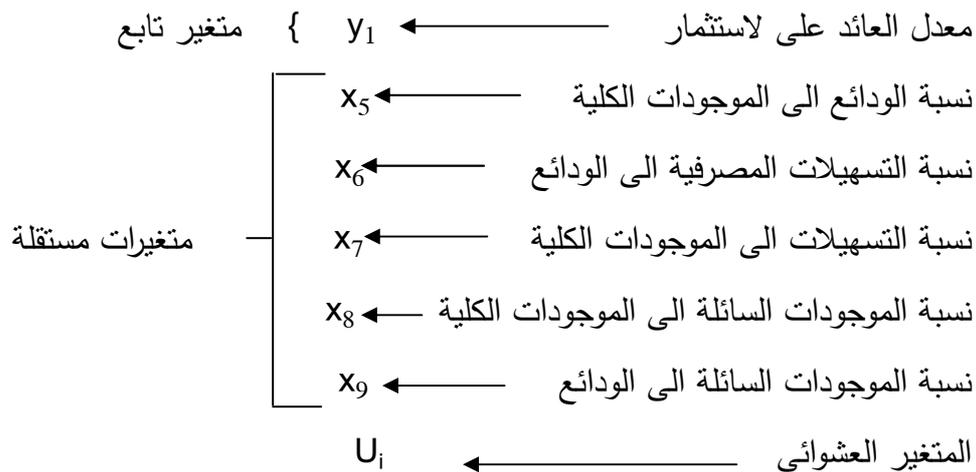
$$y_2 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 U_i \dots 2$$

$$y_3 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 U_i \dots 3$$

2- أثر مؤشرات السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف عينة الدراسة: ويمكن التعبير عنها بالمتغيرات (X<sub>5</sub> نسبة الودائع على الموجودات الكلية ، X<sub>6</sub> نسبة التسهيلات المصرفية الى الودائع ، X<sub>7</sub> نسبة التسهيلات الى الموجودات ، X<sub>8</sub> نسبة الموجودات السائلة الى الموجودات الكلية ، X<sub>9</sub> نسبة الموجودات السائلة الى الودائع) كمتغيرات مستقلة في التأثير في مستوى أداء المصارف المعبر عنها y<sub>1</sub> معدل العائد على الاستثمار ، y<sub>2</sub> معدل العائد على حق الملكية كفاءة وفاعلية الإدارة ، y<sub>3</sub> معدل العائد على الودائع وكما مبين في النماذج الآتية:

$$y_1 = B_0 + B_1X_5 + B_2X_6 + B_3X_7 + B_4X_8 + x_5X_9 + U \dots 4$$

إذ إن:



كما حاولت الباحثة استخدام أكثر من متغير تابع متمثلة y<sub>2</sub> معدل العائد على حق الملكية (كفاءة وفاعلية الإدارة ، y<sub>3</sub> معدل العائد على الودائع وكما مبين في النماذج الآتية:

$$y_2 = B_0 + B_1X_5 + B_2X_6 + B_3X_7 + B_4X_8 + B_5X_9 u \dots (5)$$

$$y_3 = B_0 + B_1X_5 + B_2X_6 + B_3X_7 + B_4X_8 + B_5X_9 u \dots (6)$$

3- أثر المخاطرة المصرفية في مستوى أداء المصارف التجارية عينة الدراسة: حاولت الباحثة

بناء نموذج يمثل أهم عوامل المخاطرة متمثلة إجمالي الائتمان النقدي على الموجودات X<sub>10</sub>

، قروض متعثرة X<sub>11</sub> ، خسائر القروض X<sub>12</sub> كمتغيرات مستقلة ، y<sub>1</sub> معدل العائد على

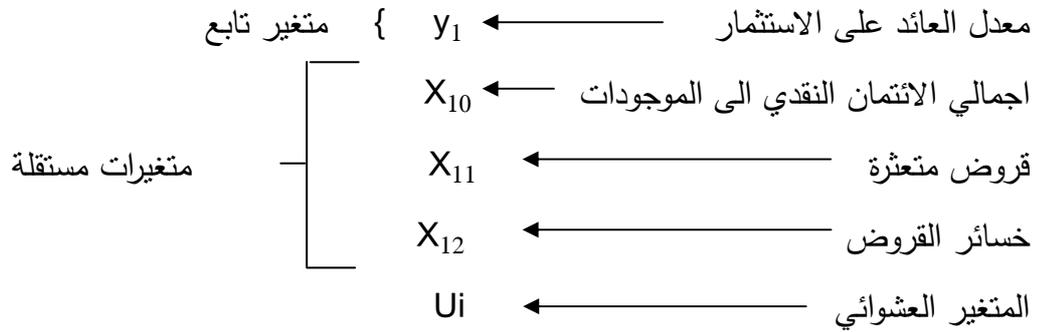
الاستثمار ، y<sub>2</sub> معدل العائد على حق الملكية ، y<sub>3</sub> معدل العائد على الودائع) كمتغيرات

تابعة وكالاتي:

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

$$y_1 = B_0 + B_1X_{10} + B_2X_{11} + B_3X_{12} + u_i \dots (7)$$

إذ إن:



كما حاولت الباحثة استخدام  $y_2$  معدل العائد الى حق الملكية  $y_3$  معدل العائد الى اجمالي الودائع لمتغيرات تابعة وكما في النماذج الآتية:

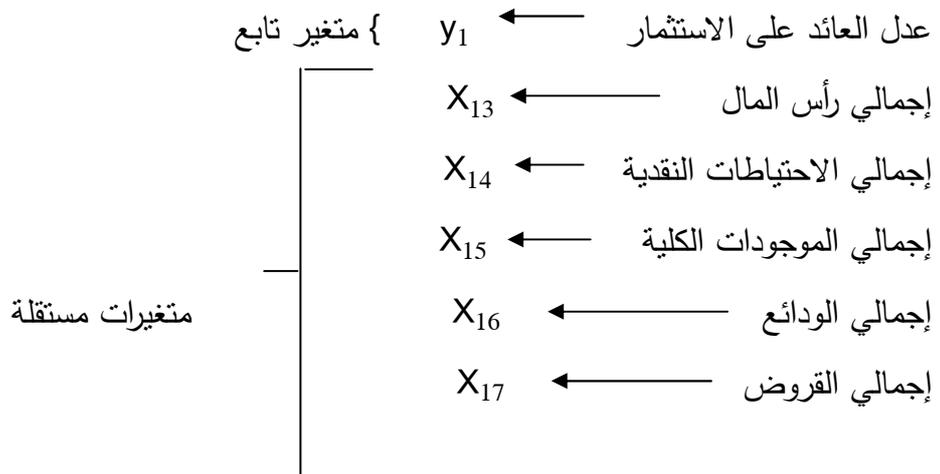
$$y_2 = B_0 + B_1X_{10} + B_2X_{11} + B_3X_{12} + u_i \dots (8)$$

$$y_3 = B_0 + B_1X_{10} + B_2X_{11} + B_3X_{12} + u_i \dots (9)$$

4- أثر المؤشرات المالية في مستوى أداء المصارف عينة الدراسة: حاولت الباحثة بناء نماذج لأهم المؤشرات الاقتصادية المالية ومن هذه العوامل (اجمالي رأس المال  $X_{13}$  , الاحتياطات النقدية  $X_{14}$  , اجمالي الموجودات الكلية  $X_{15}$  , اجمالي الودائع  $X_{16}$  , واجمالي القروض  $X_{17}$  , واجمالي الفقد  $X_{18}$  كمتغيرات مستقلة , (ومعدل العائد على الاستثمار  $y_1$  , ومعدل العائد على حق الملكية  $y_2$  , ومعدل العائد على الودائع  $y_3$ ) كمتغيرات تابعة كما مبين في النماذج الآتية:

$$y_1 = B_0 + B_1X_{13} + B_2X_{14} + B_3X_{15} + B_4X_{16} + B_5X_{17} + B_6X_{18} + u_i \dots 10$$

إذ إن:



## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

إجمالي النقد ←  $X_{18}$

المتغير العشوائي ←  $U_i$

وحاولت الباحثة اعتماد أكثر من متغير تابع لأجل معرفة التأثير على الربحية وكفاءة وفاعلية الادارة . إذ استخدم  $y_2$  معدل العائد على حق الملكية ,  $y_3$  معدل العائد على الودائع وكما في النماذج الآتية:

$$y_2 = B_0 + B_1 X_{13} + B_2 X_{14} + B_3 X_{15} + B_4 X_{16} + B_5 X_{17} + B_6 X_{18} + u \dots (11)$$

$$y_3 = B_0 + B_1 X_{13} + B_2 X_{14} + B_3 X_{15} + B_4 X_{16} + B_5 X_{17} + B_6 X_{18} + u \dots (12)$$

5- أثر إجمالي السيولة ومؤشرات السيولة ومؤشرات النمو المالية والمخاطرة منفردة في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة وكالاتي:

$$y = B_0 + B_1 Liq + u \dots (13)$$

(effic) إجمالي مؤشرات السيولة = f (إجمالي معدل الربحية)

$$y = B_0 + B_1 EF + u \dots (14)$$

(risk) المخاطرة = f (إجمالي الربحية)

$$y = B_0 + B_1 ri + u \dots (15)$$

(المؤشرات المالية) = f (إجمالي الربحية)

$$y = B_0 + B_1 gr + u \dots (16)$$

## المبحث الثاني

### تحليل معاملات الارتباط بين متغيرات عينة الدراسة

حاولت الباحثة دراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة (السيولة النقدية وكفاية رأس المال والمخاطرة) والمتغيرات التابعة مستوى اداء المصارف عينة الدراسة ( $y_1$  معدل العائد على الاستثمار ,  $y_2$  معدل العائد على حق الملكية , ومعدل العائد على الودائع وكما مبين في الجدول (22) وكالآتي:

أ- تحليل علاقات الارتباط بين كفاية السيولة النقدية متمثلة ( $x_1$  نسبة الرصيد النقدي ,  $x_2$  نسبة الاحتياطي القانوني ,  $x_3$  نسبة التوضيف ,  $x_4$  نسبة السيولة القانونية) كمتغيرات مستقلة وبين المتغيرات التابعة ( $y_1$  معدل العائد على الاستثمار ,  $y_2$  معدل العائد على حق الملكية ,  $y_3$  معدل العائد على الودائع) اذ يشير الجدول (22) ان العلاقة بين ( $x_1, x_2, x_3, x_4$ ) عكسية مع معدل العائد على حق الملكية ( $y_2$ ) وان نسبة رصيد النقدي  $x_1$  نسبة الاحتياطي القانوني معنوية في معدل العائد على حق الملكية ( $y_2$ ) وتقدر بنحو (-0.31, -0.41) على التوالي , وان قطر المصفوفة يساوي (1) والتباين المشترك يساوي صفر وان معظم علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة تطابق مع منطق النظرية الاقتصادية .

الفصل الخامس...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

جدول (22) مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات عينة الدراسة

Person correlation	y <sub>1</sub>	y <sub>2</sub>	y <sub>3</sub>	X <sub>1</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>3</sub>	X <sub>4</sub>	X <sub>5</sub>	X <sub>6</sub>	X <sub>7</sub>	X <sub>8</sub>	X <sub>9</sub>
y <sub>1</sub>	1	0.529	-0.848	-0.061	0.097	-0.030	0.473	-0.030	-0.081	-0.081	0.105	0.073
y <sub>2</sub>	0.529	1	0.848	-0.411	-0.311	-0.007	-0.159	0.605	0.270	0.363	-0.081	-0.508
y <sub>3</sub>	0.848	0.279	1	-0.051	0.327	-0.362	0.768	0.336	-0.024	-0.056	0.258	0.406
X <sub>1</sub>	-0.061	-0.411	-0.051	1	0.515	-0.118	0.158	-0.424	-0.523	-0.573	0.189	0.406
X <sub>2</sub>	0.097	-0.311	0.327	0.525	1	-0.383	0.681	-0.51	-0.425	-0.472	0.319	0.731
X <sub>3</sub>	-0.233	-0.007	-0.362	-0.118	-0.383	1	-0.398	0.256	0.543	0.506	-0.422	-0.343
X <sub>4</sub>	0.473	-0.159	0.768	0.158	0.681	-0.398	1	-0.720	-0.258	-0.337	0.293	0.788
X <sub>5</sub>	-0.030	0.605	-0.336	0.424	-0.651	0.256	-0.720	1	0.394	0.535	-0.455	-0.975
X <sub>6</sub>	-0.086	0.270	-0.14	-0.523	-0.415	0.534	-0.258	0.394	1	0.985	-0.289	-0.375
X <sub>7</sub>	-0.081	0.363	-0.056	-0.573	-0.472	0.506	-0.337	0.535	0.985	1	-0.340	-0.506
X <sub>8</sub>	0.205	-0.081	0.258	0.189	0.319	-0.422	0.293	-0.455	-0.289	-0.340	1	0.548
X <sub>9</sub>	0.073	-0.508	0.406	0.406	0.731	-0.343	0.788	-0.971	-0.375	-0.506	0.548	1
X <sub>10</sub>	-0.285	0.185	-0.313	-0.362	-0.445	0.899	-0.424	0.475	0.723	0.734	-0.518	-0.512
X <sub>11</sub>	-0.064	-0.057	-0.229	0.103	-0.060	0.119	-0.263	0.269	-0.030	0.018	-0.075	-0.265
X <sub>12</sub>	0.048	-0.120	-0.067	0.258	0.080	-0.010	-0.101	0.079	-0.198	-0.172	0.164	-0.070
X <sub>13</sub>	0.055	-0.601	0.103	0.690	0.431	-0.161	0.329	-0.632	-0.564	-0.634	0.277	0.565
X <sub>14</sub>	0.480	-0.303	0.489	0.527	0.446	-0.329	0.593	-0.523	-0.540	-0.582	0.113	0.491
X <sub>15</sub>	0.191	-0.263	0.063	0.519	0.216	-0.219	0.087	-0.228	-0.514	-0.524	-0.15	0.145
X <sub>16</sub>	0.188	-0.202	-0.007	0.498	0.177	-0.244	-0.037	-0.085	-0.472	-0.463	-0.086	0.000
X <sub>17</sub>	-0.007	-0.153	-0.099	0.326	-0.100	0.288	-0.052	-0.065	0.100	-0.125	-0.406	-0.048
X <sub>18</sub>	0.114	-0.260	-0.028	0.602	0.190	-0.091	-0.002	-0.125	-0.433	-0.434	-0.099	0.045

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

الفصل الخامس...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

Person correlation	X <sub>10</sub>	X <sub>11</sub>	X <sub>12</sub>	X <sub>13</sub>	X <sub>14</sub>	X <sub>15</sub>	X <sub>16</sub>	X <sub>17</sub>	X <sub>18</sub>
Y <sub>1</sub>	-0.185	-0.064	0.048	0.055	0.480	0.191	0.188	-0.07	0.114
Y <sub>2</sub>	0.185	-0.057	-0.120	-0.601	-0.303	-0.283	-0.202	-0.153	-0.260
Y <sub>3</sub>	-0.313	-0.229	-0.067	0.103	0.489	0.063	-0.007	-0.099	-0.028
X <sub>1</sub>	-0.362	0.103	0.258	0.690	0.527	0.519	0.498	0.326	0.602
X <sub>2</sub>	-0.445	-0.060	0.080	0.431	0.446	0.216	0.117	-0.100	0.190
X <sub>3</sub>	0.899	0.119	-0.010	-0.161	-0.329	-0.219	-0.144	0.286	-0.091
X <sub>4</sub>	-0.424	-0.263	-0.101	0.329	0.593	0.087	-0.031	-0.051	-0.007
X <sub>5</sub>	0.475	0.269	0.079	-0.632	-0.523	-0.228	-0.085	-0.065	-0.125
X <sub>6</sub>	0.723	-0.030	-0.198	-0.564	-0.540	-0.514	-0.472	-0.100	-0.433
X <sub>7</sub>	0.734	0.018	-0.175	-0.634	-0.582	-0.524	-0.463	-0.125	-0.434
X <sub>8</sub>	-0.518	-0.075	0.164	0.277	0.113	-0.015	-0.085	-0.0406	-0.099
X <sub>9</sub>	-0.512	-0.265	-0.070	0.565	0.491	0.145	0.000	-0.048	0.045
X <sub>10</sub>	1	0.236	0.011	-0.436	-0.502	-0.405	-0.314	0.096	-0.271
X <sub>11</sub>	0.236	1	0.884	0.127	0.002	0.069	0.136	-0.236	0.165
X <sub>12</sub>	0.011	0.884	1	0.336	0.195	0.152	0.201	-0.248	0.240
X <sub>13</sub>	-0.436	0.127	0.336	1	0.818	0.601	0.531	0.333	0.564
X <sub>14</sub>	-0.502	0.002	0.195	0.818	1	0.682	0.612	0.374	0.608
X <sub>15</sub>	-0.405	0.069	0.152	0.601	0.682	1	0.982	0.517	0.961
X <sub>16</sub>	-0.314	0.136	0.201	0.531	0.612	0.612	1	1	0.534
X <sub>17</sub>	0.096	-0.236	-0.248	0.333	0.374	0.517	0.534	1	0.572
X <sub>18</sub>	-0.271	0.165	0.240	0.564	0.608	0.961	0.961	0.572	1

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

ب- تحليل علاقات الارتباط بين مؤشرات السيولة النقدية متمثلة ( $X_5$  الودائع الى الموجودات الكلية ,  $X_6$  التسهيلات المصرفية الى الودائع ,  $X_7$  التسهيلات المصرفية الى الموجودات الكلية ,  $X_8$  الموجودات السائلة الى الموجودات الكلية ,  $X_9$  الموجودات السائلة الى الودائع) كمتغيرات مستقلة والمتغيرات التابعة ( $y_1$  معدل العائد على الاستثمار ,  $y_2$  معدل العائد على حق الملكية ,  $y_3$  معدل العائد على الودائع) اذ يشير الجدول (2) الى ان المتغيرات ( $X_5, X_6, X_7$ ) ترتبط بعلاقات ارتباط عكسية مع  $y_1$  وطردية مع ( $X_8, X_9$ ) وان كفاية رأس المال تبدو موجبة مع ( $X_5, X_6, X_7$ ) وعكسية مع ( $X_8, X_9$ ) وان التأثير معنوي فضلاً عن ان العلاقة بين  $y_3$  معدل العائد الى الودائع عكسية مع ( $X_5, X_6, X_7$ ) وطردية مع ( $X_8, X_9$ ) ومعنوية مع ( $X_8, X_9, X_5$ ) وتبدو ايضاً مصفوفة مؤشرات لسيولة ومستوى أداء المصارف قطرها يساوي صفر وتباين المشترك يساوي صفر .

ج- تحليل علاقات الارتباط بين مؤشرات المخاطرة ومستوى اداء المصارف عينة الدراسة متمثلة ( $X_{10}$  اجمالي الائتمان النقدي الى الموجودات ,  $X_{11}$  القروض المتعثرة ,  $X_{12}$  خسائر القروض) مع ( $y_1$  معدل العائد على الاستثمار ,  $y_2$  معدل العائد على حق الملكية ,  $y_3$  معدل العائد على الودائع) , من الجدول (2) ان ( $X_{10}, X_{11}$ ) يرتبط بعلاقة عكسية مع ( $y_2, y_3$ ) ( $y_1$  مستوى اداء المصارف فيه الدراسة بينما ( $X_{12}$ ) خسائر القروض تتناسب طردياً مع ( $y_2, y_3$ ) وعكسياً مع ( $y_3$ ) وتبدو غير معنوية هذه المتغيرات مع مستوى الاداء للمصارف عينة الدراسة .

د- تحليل علاقات الارتباط بين المؤشرات المالية ومستوى اداء المصارف عينة الدراسة اذ تمثل المتغيرات المستقلة ( $X_{13}$  رأس المال ,  $X_{14}$  الاحتياطات ,  $X_{15}$  الموجودات ,  $X_{16}$  الودائع ,  $X_{17}$  القروض ,  $X_{18}$  النقد) والمتغيرات التابعة ( $y_1$  معدل العائد على الاستثمار ,  $y_2$  معدل العائد على حق الملكية ,  $y_3$  معدل العائد على الودائع) اذ يشير اجدول (2) ان المتغيرات ( $X_{13}, X_{14}, X_{15}, X_{16}, X_{17}, X_{18}$ ) طردية مع الربحية وان المتغير ( $X_{17}$ ) له علاقة عكسية مع ( $y_1$ ) وان المتغير ( $X_{14}$ ) الاحتياطات ذو علاقة معنوية اما المتغيرات السابقة الذكر جميعها ترتبط بعلاقة عكسية مع كفاءة اداء الادارات في المصارف الا ان العلاقة معنوية لكل من المتغير ( $X_{13}, X_{14}, X_{15}, X_{18}$ ) في التأثير في ( $y_2$ ) والذي يمثل كفاءة اداء ادارات المصارف , اما بالنسبة ( $y_3$ ) وعلاقته مع المتغيرات السابقة الذكر تشير

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

ان المتغيرات ( $X_{15}$ ,  $X_{14}$ ,  $X_{13}$ ) ترتبط مع ( $y_3$ ) بعلاقات طردية موجبة ومعنوية لكل من ( $X_{18}$ ,  $X_{17}$ ,  $X_{16}$ ,  $X_{15}$ ) وان المصفوفة احادية قطرها يساوي واحد وتباين المشترك يساوي صفر .

هـ- تحليل علاقات الارتباط بين الربحية وكفاية (Profit) والسيولة (ومؤشرات) السيولة والمخاطرة (Evol Risk) والنمو اذ يشير الجدول (3) ان العلاقة بين السيولة النقدية والربحية سالبة والكفاءة مع الربحية موجبة وامخاطرة مع الربحية سالبة والنمو مع الربحية سالبة وكما مبين في الجدول (23) .

جدول (23) مصفوفة الأرباح والسيولة والكفاءة والمخاطرة والمالية

	Profit	Lig	Effic	Risk	Evol
Profit	1	-0.392	0.174	-0.101	-0.252
E.Lig	-0,392	1	-0.227	0.109	0.436
مؤشرات السيولة	0.174	-0.227	1	-0.172	-0.538
Risk	0.101	0.109	-0.172	1	0.141
Evol	-0.252	-0.538	-0.538	0.141	1

### المبحث الثالث

#### تقدير وتحليل معاملات الارتباط بين مؤشرات السيولة النقدية و مستوى اداء المصارف عينة الدراسة

ان تقدير الانموذجات القياسية يتطلب الاستناد إلى النظرية الاقتصادية في تفسير الظواهر الاقتصادية وتحديد العاقله بين المتغيرات الاقتصادية ، في حين ان القياس الاقتصادي يحدد المقدار الكمي لتلك العلاقة ومن أجل قياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختارة ، فقد اعتمدت الباحثة على سلسلة زمنية للمدة (1997 - 2000) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادي (OLS) في التقدير للدول الخطية واللوغارتمية واختبار معنوية الانموذجات والمتغيرات باعتماد اختيار (b الأثر ، sig المعنوية ، r الارتباط ،  $R^2$  القوة التفسيرية ، F معنوية المتغيرات ، T معنوية المعلمات المقدرة ، D.W الارتباط الذاتي والتعدد الخطي ) ومقارنة القيم المحتسبة F مع القيم الجدولية وبدرجات حرية (N-K-1) ومستوى معنوية 5% . أما اختيار T والتي تمثل معنوية المعالم المقدرة بدرجة حرية (N-K-1) وبمستوى معنوية 5% في جميع الانموذجات المقدرة فضلاً عن محاولات الباحثة الكشف في الانموذجات المقدرة عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار D.W ومعرفة مكان وقوع معامل الارتباط الذاتي في منطقة القبول او رفض معرفة القيمة المحتسبة (DL , Du) الجدوليين بمستوى معنوية 5% ، واختبار الانموذجات من خلال اختيار Keline حول خلوها من مشكلة التعدد الخطي. لذلك حاولت الباحثة قياس وتقدير اثر كفاية السيولة النقدية متمثلة (بنسبة الرصيد النقدي  $X_1$  ,  $X_2$  نسبة الاحتياطي القانوني ،  $X_3$  نسبة التوظيف ،  $X_4$  نسبة السيولة القانونية كمتغيرات مستقلة في معدل العائد على الاستثمار ( $X_1$ ) كمتغير تابع وكما مبين في الانموذج الآتي:

الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

جدول (24) أثر كفاية السيولة في معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة الدراسة للمدة

(2011 - 1997)

$\hat{y}_1 =$	1.903 +	0.003X <sub>1</sub> -	0.041X <sub>2</sub> -	0.012 X <sub>3</sub> +	0.128X <sub>4</sub>
S.E	(0.444)	(0.007)	(0.018)	(0.015)	(0.032)
t*	4.287	0.361	-2.256	-0.802	3.979
sig	0.000	0.716	0.030	0.427	0.000
F*	4.946	sig 0.002			
r =	0.57				
R <sup>2</sup> =	0.3				
D. W =	2.364				

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى معطيات نتائج برنامج SPSS

من النموذج المقدر اعلاه يلاحظ ان نسبة الرصيد النقدي ترتبط مع معدل العائد على الاستثمار بعلاقة طردية أي كلما زاد (X<sub>1</sub>) بوحدة واحدة ازدادت الربحية (y<sub>1</sub>) بمقدار (B=0.003) اما بالنسبة للمتغير (X<sub>2</sub>) نسبة الاحتياطي القانوني ترتبط بعلاقة عكسية أي كلما انخفضت النسبة بوحدة واحدة يؤدي ذلك الى الزيادة مع معدل العائد على الاستثمار بمقدار (B=-0.041) بينما نسبة التوظيف (X<sub>3</sub>) فهي الاخرى ترتبط بعلاقة عكسية أي كلما انخفض (X<sub>3</sub>) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة (y<sub>1</sub>) بمقدار (B=-0.012) , اما المتغير (X<sub>4</sub>) الذي يمثل نسبة السيولة القانونية فانها ترتبط بعلاقة طردية فكلما زادت هذه بوحدة واحدة تؤدي الى الزيادة في مستوى الربحية لمصارف الثلاث عينة الدراسة الى الزيادة بمقدار (B= 0.128). هذا يعني ان المصارف التجارية عينة الدراسة (المصرف التجاري والشرق الأوسط وبغداد) , ان نسبة الرصيد النقدي يرتبط ايجابياً مع السيولة وهذا يطابق النظرية الاقتصادية أي ان النقد الموجود في الصندوق والبنك المركزي والأرصدة السائلة كلما ازدادت يعني ان مقدرة هذه المصارف على تأدية التزاماتها المالية في مواعيدها المتفق عليها .

اما بالنسبة (X<sub>2</sub>) نسبة الاحتياطي القانوني , ففي المصارف الثلاث فان نسبتها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة وهذا يؤثر على الربحية وهذا يخالف منطق النظرية الاقتصادية ويجب ان تكون موجبة بالرغم من معنويتها من الناحية الإحصائية وهذا يعرض هذه المصارف الى المخاطرة في أوقات الأزمات .

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

وتشير نسبة التوظيف الى العلاقة العكسية مع معدل العائد / الاستثمار وهذا يطابق النظرية الاقتصادية في حين ( $X_4$ ) نسبة السيولة القانونية فانها ترتبط بعلاقة طردية مع معدل العائد على الاستثمار هذا يعني ان المصارف حققت زيادة السيولة القانونية اثناء مدة الدراسة (1997-2011) .

- $t^*$  يظهر اختبار  $t^*$  مدى معنوية المعلمات المقدرة ( $B_1, B_2, B_3, B_4$ ) سيما معامل ( $X_4$ ) وعليه تقبل فرضية عدم التشير الى ان هناك علاقة ايجابية بين الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية لأن  $t^*$  المحتسبة اكبر من الجدولية بمستوى معنوية 1% .
- $F^*$  يشير اختبار  $F$  الى مدى معنوية المتغيرات المستقلة في التأثير في المتغير التابع ( $y_1$ ) فقد بلغت ( $F^*=4.94$ ) اكبر من الجدولية بمستوى معنوية 1% وبدرجات حرية  $u_0$   $C^1$  في المصارف الثلاثة وهذا يعني معنوية نسبة السيولة النقدية في التأثير في  $y_1$  .
- ( $r$ ) يشير الانموذج إلى هناك علاقة طردية وموجبة ويقدر معامل الارتباط بنحو 57% .
- $R^2$  القوة التفسيرية للنموذج اذ يشير النموذج المقدر الى ان معامل التحديد ( $R^2= 0.33$ ) أي ان هذه المتغيرات ( $X_1, X_2, X_3, X_4$ ) تفسر لنا 33% في التغيرات ( $y_1$ ) وما تبقى 67% تعود الى متغيرات اخرى وهذا يعني ان هذه المتغيرات حقيقية في تفسير المتغيرات في معدل العائد على الاستثمار .
- $D.W$  يشير الأنموذج الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات في المتغير العشوائي  $u_i$  وبين المتغير العشوائي . والمتغيرات المستقلة اذ تقدر 2.364 فإن معامل الارتباط الذاتي تقع في منطقة القبول .
- حاولت الباحثة استخدام ( $y_2$ ) معدل العائد على حق الملكية والذي يمثل كفاءة الادارات في المصارف كمتغير تابع وكما مبين في النموذج المقدر الآتي:

جدول (25) أثر كفاية السيولة في معدل العائد على حق الملكية المصارف عينة الدراسة للمدة

(2011 - 1997)

$\hat{y}_2 =$	45.10 -	0.262 $X_1$ -	0.201 $X_2$ -	0-0.224 $X_3$ -	0.157 $X_4$
---------------	---------	---------------	---------------	-----------------	-------------

الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

S.E	(8.122)	(0.133)	(0.39)	(0.282)	(0.579)
t*	5.542	-1.966	0.609	-0.795	-0.272
sig	0.000	0.056	0.546	0.431	0.787
F* =	2.428	sig 0.063			
r =	0.44				
R <sup>2</sup> =	0.20				
D. W =	1.820				

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى معطيات نتائج برنامج SPSS

يشير الانموذج المقدر الى كفاءة وفاعلية الإدارات في المصارف عينة الدراسة . اذ يلاحظ من النموذج ان العلاقة بين مؤشرات السيولة ومعدل العائد الاستثمار علاقة عكسية وهذا يخالف منطق النظرية الاقتصادية أي ان الادارات غير كفوء في ادارة مؤشرات السيولة النقدية بالرغم من معنوية المعلمات المقدره سيما ( $X_1$ ) نسبة الرصيد النقدي فضلاً عن معنوية التأثير بين متغيرات السيولة ومعدل العائد على حق الملكية حيث بلغت ( $F_X=2.428$ ) المحتسبة بمستوى معنوية 1% وبدرجات حرية ( $C_{15}^1$ ) للمصارف عينة الدراسة ان هناك علاقات ارتباط موجبة ولكن غير مؤثرة بشكل كبير لأن مؤشرات السيولة ( $X_1, X_2, X_3, X_4$ ) تفسر نحو 20% وما تبقى 80% تعود الى متغيرات غير موضحة في ( $u_i$ ) المتغير العشوائي وعليه فان هذا النموذج لا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية .

كما حاولت الباحثة استخدام ( $y_3$ ) كمتغير تابع والذي يمثل معدل العائد على حجم الودائع وكما مبين في الانموذج المقدر الآتي:

جدول (26) أثر كفاية السيولة في معدل العائد على إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة

للمدة (1997 - 2011)

$\hat{y}_3 =$	2.659 -	0.003 $X_1$ -	0.063 $X_2$ -	0-0.226 $X_3$ +	0.335 $X_4$
S.E	(0.634)	(0.010)	(0.026)	(0.022)	(0.045)

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

t*	4.196	-1.276	-2.436	-1.177	7.425
sig	0.000	0.784	0.019	0.246	
F* =					
r =	0.68				
R <sup>2</sup> =	0.82				
D. W =	2.307				

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى معطيات نتائج برنامج SPSS

يشير الانموذج المقدر الى ان  $(X_1)$  نسبة الرصيد النقدي ,  $(X_2)$  نسبة الاحتياطي القانوني ,  $X_3$  نسبة التوظيف ترتبط بعلاقات عكسية مع  $y_3$  معدل العائد على حجم الودائع وان المتغير الوحيد  $(X_4)$  نسبة السيولة القانونية ترتبط بعلاقة طردية مع  $y_3$  هذا يعني ان اجمالي نسبة السيولة القانونية الى الودائع وهذا يعني قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية وشبه النقدية) في المصارف عينة الدراسة على الوفاء بالالتزامات المستحقة على المصارف امام المودعين والمستثمرين والمقترضين في اليومية وفي وقت الأزمات وتعد هذه النسبة اكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقويم السيولة .

يشير الأنموذج المقدر الى معنوية المعلمات المقدرة  $(X_2, X_4)$  من الناحية الاحصائية فضلاً عن معنوية تأثير المتغيرات المستقلة في  $y_3$  من خلال اختبار F.

تعد علاقة الارتباط بنحو 68% بين المتغيرات  $(X_1, X_2, X_3, X_4)$  والمتغير التابع  $y_3$  وتشير القوة التفسيرية للنموذج ككل بنحو 82% هذا يعني ان 82% من التغيرات الحاصلة في  $y_3$  تعود الى المتغيرات المستقلة وما تبقى 18% يعود الى المتغير العشوائي (ui) فضلاً عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الموضحة وذلك موضوع معامل الارتباط الذاتي في منطقة القبول .

### النموذج الثاني : أثر المؤشرات النقدية في مستوى اداء المصارف عينة الدراسة

حاولت الباحثة قياس وتحليل اثر متغيرات كفاية السيولة كمتغيرات مستقلة متمثلة  $(X_5)$  نسبة الودائع الى الموجودات الكلية ,  $X_6$  نسبة التسهيلات المصرفية الى الودائع ,  $X_7$  نسبة التسهيلات المصرفية الى الموجودات الكلية ,  $X_8$  نسبة الموجودات السائلة الى الموجودات الكلية

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

,  $X_9$  نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الودائع وما حكمها) واعتماد ثلاث متغيرات كمتغيرات تابعة  $y_1$  معدل العائد على الاستثمار ,  $y_2$  معدل العائد على معدل الملكية ,  $y_3$  معدل العائد الى الودائع وما حكمها) من خلال ثلاث نماذج قياسية وكالاتي:

جدول (27) أثر المؤشرات النقدية في معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة الدراسة

للمدة (1997 - 2011)

$\hat{y}_1 =$	-11.864	+ 11.819 $X_5$	+ 4.801 $X_6$	- 6.112 $X_7$	- 1.845 $X_8$	+ 4.924 $X_9$
S.E	(12.304)	(11.567)	(14.561)	(16.455)	(8.022)	(4.215)
t*	-0.964	1.022	0.330	-0.371	-0.230	1.168
sig	0.341	0.313	0.743	0.712	0.819	0.250
F* =	0.902					
r =	0.23					
R <sup>2</sup> =	0.053					
D. W =	2.091					

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

من الانموذج المقدر يلاحظ ان تأثير المؤشرات النقدية ( $X_5, X_6, X_7, X_8, X_9$ ) ذو تأثير ضعيف في معدل العائد على الاستثمار وان النموذج فاشل لعدم اجتيازه الاختبارات الاحصائية ( $R^2, r, F, t^*$ ) وعليه حاولت الباحثة استبدال  $y_1$  معدل العائد على الاستثمار كمتغير تابع لـ ( $y_2$ ) معدل العائد على حق الملكية (كفاءة اداء الادارة) . وقياس اثر متغيرات السيولة النقدية السابقة الذكر في ( $y_2$ ) وكما في الانموذج الآتي:

جدول (28) أثر المؤشرات النقدية في معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة

للمدة (1997 - 2011)

$\hat{y}_2 =$	-440.520	+368.645 $X_5$	-3.651 $X_6$	-1.760 $X_7$	-3.736 $X_8$	+121.583 $X_9$
S.E	(148.079)	(139.215)	(173.247)	(198.041)	(96.546)	(50.728)
t*	-2.973	2.648	0.477	-0.463	0.142	2.397

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

sig	0.005	0.012	0.636	0.646	0.888	0.021
F* =	8.031					
r =	0.71					
R <sup>2</sup> =	0.51					
D. W =	1.945					

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

يشير الانموذج المقدر الى:

$B_0$  ان المعلمة  $B_0$  سالبة هذا يعني ان المتغيرات المستقلة مهمة في النموذج المقدر او هناك قيم شاذة السلسلة الزمنية (1997-2011) .

جميع المتغيرات ( $X_9, X_8, X_6, X_5$ ) ترتبط بعلاقة موجبة مع كفاءة اداء الادارات للمصارف وان التسهيلات المصرفية الى اجمالي الموجودات الكلية ترتبط بعلاقة عكسية أي ان أي زيادة في  $X_7$  بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض في مستوى اداء الادارات المصرفية في المصارف الثلاث .

- وتشير الى مدى معنوية المعلمات المقدر والمتمثلة بالاثر والتي يعبر عنها ( $B_i$ ) للمتغيرات ( $X_9, X_8, X_7, X_6, X_5$ ) معنوية لكل من ( $X_5$ ) نسبة الودائع الى الموجودات ( $X_9$ ) نسبة إجمالي الموجودات السائلة الى اجمالي الودائع وما حكمها معنوية من الناحية الاحصائية .

-  $F^*$  ان المتغيرات المستقلة السابقة الذكر معنوية في التأثير في  $\gamma_2$  معدل العائد على حق الملكية حيث قدرت ( $F^* = 8.031$ ) اكبر من الجدولية بدرجات حرية ( $C^1 u_0$ ) للمصارف عينة الدراسة وبمستوى معنوية 1% .

-  $r$  ان العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية  $\gamma_2$  طردية موجبة وقوية اذ تقدر 71% .

-  $R^2$  ان القوة التفسيرية لمؤشرات كفاية رأي المال في معدل العائد على حق الملكية تفسر لنا 51% وما تبقى 49% يعود الى متغيرات غير موضحة في (ui)

D.W يشير هذا الاختبار الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي لوقوع معامل الارتباط الذاتي في منطقة عدم الحسم , فان الباحثة تقبل بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي , وان ليس هناك مشكلة تعدد خطي من اختبار Kilen والذي تعبر عن مربع  $r^2$ , لأن مصفوفة معاملات الأرتباط غير موجودة

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

حاولت الباحثة قياس اثر المؤشرات النقدية ( $X_9, X_8, X_7, X_6, X_5$ ) في  $y_3$  معدل العائد

على اجمالي الودائع وما في حكمها كما في الانموذج المقدر:

جدول (29) أثر المؤشرات النقدية في معدل العائد على اجمالي الودائع للمصارف عينة

الدراسة للمدة (1997 - 2011)

$\hat{y}_3 =$	25.590	+ 20.078 $X_5$	- 3.799 $X_6$	+ 5.809 $X_7$	- 5.219 $X_8$	+13.891 $X_9$
S.E	(22.327)	(20.990)	(26.423)	(29.860)	(14.557)	(7.649)
t*	-1.146	0.957	-0.144	0.195	-0.358	1.816
sig	0.259	0.345	0.886	0.847	0.722	0.047
F* =	20.728					
r =	0.51					
R <sup>2</sup> =	0.26					
D. W =	2.120					

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

يلاحظ من الانموذج المقدر:

ان هناك تأثير ايجابي من خلال ارتباط المتغيرات ( $X_9, X_7, X_5$ ) مع  $y_3$  معدل العائد الى اجمالي الودائع أي ان أي زيادة بوحدة واحدة الى المتغيرات اعلاه تؤدي الى زيادة في  $y_3$  بمقدار (13.891, 5.809, 20,078) على التوالي اما المتغيرا ( $X_8, X_6$ ) يرتبطان بعلاقة عكسية مع  $y_3$  ومن خلال اختبار t\* ان معظم المتغيرات غير معنوية ما عدى  $X_9$  نبة الموجودات السائلة الى اجمالي الودائع وما حكمها , وان هذه المتغيرات معنوية في التأثير من اختبار ( F\* = 20.728) وان قوة العلاقة بين هذه المتغيرات والمتغير  $y_3$  نحو 51% الا القوة التفسيرية لهذه المتغيرات كفاية رأس المال تفسر نحو 20% وما تبقى 80% تعود الى عوامل اخرى في (ui) وهذه النسبة ضعيفة بالرغم ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي .

نستنتج من هذا النموذج ان المؤشرات النقدية ضعيفة في التأثير على الربحية هذا يعني ان هذه المصارف غير قادرة على مواجهة التزاماتها المصرفية اليومية في وقت الأزمات وذلك لعدم تجاوز الحد المسموح به والمحدد في اللجنة بازل (2,1) , الا ان قدرة الإدارات في المصارف ايجابية في ادارة الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية وكما في الانموذج الثاني.

النموذج الثالث: أثر المخاطرة في مستوى أداء المصارف عينة الدراسة

حاولت الباحثة قياس وتحليل اثر متغيرات المخاطرة كمتغيرات مستقلة ( $X_{10}$  اجمالي الائتمان النقدي الى الموجودات ,  $X_{11}$  قروض متعثرة ,  $X_{12}$  خسائر القروض) في المتغيرات التابعة  $y_1$  معدل العائد الى الاستثمار ,  $y_2$  معدل العائد الى حق الملكية ,  $y_3$  معدل العائد الى الودائع , وكما في الانموذج المقدر الآتي:

جدول (30) أثر المخاطرة في معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)

$\hat{y}_1 =$	-2.133	- 0.971 $X_{10}$	- 0.009 $X_{11}$	+ 0.011 $X_{12}$
S.E	(0.331)	(1.711)	(0.009)	(0.010)
t*	6.434	-0.568	-1.047	1.090
sig	0.000	0.573	0.301	0.282
F* =	0.902			
r =	0.24			
R <sup>2</sup> =	0.06			
D. W =	2.250			

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول ان العلاقة بين ( $X_{11}$ ,  $X_{10}$ ) مع  $y_1$  الربحية علاقة عكسية أي ان هناك اثار سلبية الائتمان النقدي الى الموجودات ,  $X_{11}$  القروض المتعثرة وان الاثار المترتبة من خسائر القروض قد تكون قليلة وبشكل عام فان هذه معلمات المتغيرات المستقلة غير معنوية لان  $t^*$  المحتسبة أقل من الجدولية بمستوى معنوية 1% وبدرجات حرية ( $C_{15}^1$ ) , فضلاً عن عدم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة في معدل العائد الى الودائع , وان القوة التفسيرية لهذا النموذج 6% وما تبقى 94% يعود الى ( $u_i$  المتغير العشوائي) وعليه فان الباحثة توقعت هذا النموذج وتم استبدال المتغير التابع  $y_1$  معدل العائد على الاستثمار بالمتغير التابع  $y_2$  الذي يعبر عن معدل العائد الى حق الملكية وكما في الانموذج المقدر الآتي:

جدول (31) أثر المخاطرة في معدل العائد على حق الملكية المصارف عينة الدراسة للمدة  
(2011 - 1997)

$\hat{y}_2 =$	21.978	+ 29.231X <sub>10</sub>	+ 0.016X <sub>11</sub>	+ 0.071X <sub>12</sub>
S.E	(5.568)	(28.748)	(0.145)	(0.162)
t*	3.947	1.017	0.111	-0.439
sig	0.000	0.315	0.912	0.663
F* =	0.710			
r =	0.22			
R <sup>2</sup> =	0.05			
D. W =	1.995			

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

يلاحظ من الانموذج المقدر في العلاقة بين مؤشرات المخاطرة (X<sub>12</sub>, X<sub>11</sub>, X<sub>10</sub>) المستقلة طردية مع y<sub>2</sub> معدل العائد الى حق الملكية , أي زيادة لهذه المتغيرات بوحدة واحدة تؤدي الى في y<sub>2</sub> بمقدار (B<sub>1</sub>= 29.231) , (B<sub>2</sub>= 0.016) , (B<sub>3</sub>= 0.071) على التوالي , الا ان المعلمات المقدره اعلاه من خلال اختبار t\* غير معنوية لان t\* المحسوبة اقل من الجدولية بمستوى 1% ودرجات حرية (C<sup>1</sup> u2) لكل المصارف ومن خلال اختبار F التي تقيس مد معنوية المتغيرات المستقلة وتبدو (F\* = 0.710) قليلة وان المحسوبة أقل من الجدولية بمستوى معنوية 1% ودرجات حرية (C<sup>1</sup><sub>15</sub>) .

ان علاقة الارتباط ضعيفة وتقدر 22% وان هذه المتغيرات تفسر في النموذج المقدر 5% وما تبقى 95% يعود الى متغيرات اخرى لم تأخذها الباحثة بنظر الاعتبار . وعليه ان هذا النموذج ضعيف استبدلت الباحثة المتغير التابع بمعدل العائد على الودائع (y<sub>3</sub>) كمتغير تابع فحصلنا على الانموذج المقدر الآتي:

جدول (32) أثر المخاطرة في معدل العائد على اجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة  
للمدة (2011 - 1997)

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

$\hat{y}_3 =$	4.087	- 3.593X <sub>10</sub>	- 0.028X <sub>11</sub>	+ 0.025X <sub>12</sub>
S.E	(0.642)	(3.314)	(0.017)	(0.019)
t*	6.367	-1.084	-1.700	1.355
sig	0.000	0.285	0.097	0.183
F* =	2.618			
r =	0.40			
R <sup>2</sup> =	0.16			
D. W =	2.130			

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى معطيات نتائج برنامج SPSS

إذ يلاحظ من الانموذج المقدر الى ان اجمالي الائتمان النقدي الى الموجودات ( X<sub>11</sub> , X<sub>10</sub>) القروض المتعثرة تؤثر سلباً في معدل العائد على الودائع فان أي زيادة بوحدة واحدة في (X<sub>11</sub> , X<sub>10</sub>) سيؤدي الى النقصان في y<sub>3</sub> بمقدار (B<sub>1</sub>= -3.593) , (B<sub>2</sub>= 0.028) على التوالي .

ان معظم المعلمات المقدرة للمتغيرات غير معنوية لان t\* المحتسبة اقل من (t) الجدولية هذا لا يعني ان ليس هناك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (y<sub>3</sub>) , بالرغم ان من معنوية المتغيرات المستقلة ككل في التأثير في (y<sub>3</sub>) من خلال اختبار F\* فضلاً عن عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات في (ui) المتغير العشوائي والمتغيرات المستقلة والمتغيرات في المتغير العشوائي .

اما العلاقة بين المتغيرات المستقلة (X<sub>10</sub> , X<sub>11</sub> , X<sub>12</sub>) والمتغير y<sub>3</sub> تقدر نحو 44% وان القوة التفسيرية للنموذج لمعظم المتغيرات المستقلة تقدر بنحو 16% وان ما تبقى 84% تعود الى عوامل أخرى خارج عن النموذج .

نستنتج من الانموذج المقدر اعلاه انه معظم مؤشرات المخاطرة ذو تأثير ضعيف في مستوى اداء المصارف يعبر عنها بالربحية وكفاءة الادارات في المصارف عينة الدراسة .

النموذج الرابع: أثر المؤشرات الاقتصادية والمالية في مستوى أداء المصارف عينة الدراسة

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

حاولت الباحثة قياس وتحليل اهم المؤشرات المالية كمتغيرات مستقلة متمثلة ( $X_{13}$  رأس المال ,  $X_{14}$  الاحتياطات ,  $X_{15}$  الموجودات ,  $X_{16}$  الودائع ,  $X_{17}$  القروض ,  $X_{18}$  النقد) في المتغيرات التابعة  $y_1$  معدل العائد على الاستثمار ,  $y_2$  معدل العائد على حق الملكية ,  $y_3$  معدل العائد على الودائع وكما مبين في النماذج الآتية:

### جدول (33) أثر المؤشرات الاقتصادية والمالية في معدل العائد على الاستثمار في المصارف

#### عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)

$\hat{y}_1 =$	1.727	-2.0116 $X_{13}$	+ 1.0103 $X_{14}$	- 5.0125 $X_{15}$	+ 1.0110 $X_{16}$	-4.0123 $X_{17}$	-6.0122 $X_{18}$
S.E	(0.147)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
t*	11.759	-4.961	7.562	-1.809	2.253	-1.237	-1.463
sig	0.000	0.000	0.000	0.076	0.030	0.224	0.152
F* =	12.088						
r =	0.81						
R <sup>2</sup> =	0.60						
D. W =	2.109						

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى معطيات نتائج برنامج SPSS

يشير الانموذج المقدر اعلاه ان العلاقة بين  $X_{13}$  رأس المال ومعدل العائد على الاستثمار  $y_1$  عكسية وهذا يخالف منطق النظرية الاقتصادية أي ان أي زيادة في رأس المال بوحدة واحدة يؤدي الى نقصان في معدل العائد على الاستثمار  $y_1$  بمقدار (-2.0116) ويعود ذلك لعدة اسباب اما ان اجمالي رأس المال مع المصارف عينة الدراسة لا يوجد للاستثمار او ان اجمالي رأس المال قليل وغير قادر الى زيادة في الربحية او ان هذه الادوات غير كفوءة في توجيه رؤوس الاموال الموجهة اليها .

اما  $X_{14}$  الاحتياطات ترتبط بعلاقة طردية أي زيادة في الاحتياطات تؤدي الى زيادة الربحية (معدل العائد على الاستثمار) بمقدار ( $B_2=1.0103$ ) .

بينما  $X_{15}$  الموجودات فانها ترتبط مع الربحية بعلاقة عكسية أي زيادة بالموجودات بوحدة واحدة ينعكس سلباً على الربحية (معدل العائد على الاستثمار) بمقدار ( $B_3=5.012$ ) وهذا بخلف منطق النظرية الاقتصادية لان هذه الموجودات غير مستقلة بشكل امثل بما يخدم تعظيم العائد .

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

في حين  $X_{16}$  الودائع ترتبط بعلاقة طردية مع الربحية أي زيادة في  $X_{16}$  تؤدي الى زيادة في  $y_1$  بمقدار ( $B_4=1.0110$ ) هذا يعني ان حجم الودائع وما حكمها تساهم في تعظيم الارباح. الا ان  $X_{17}$  القروض لا توجه الى تعظيم الارباح  $y_1$  وبالعكس فان الزيادة في  $X_{17}$  بوحدة واحدة تنعكس سلباً على  $y_1$  بمقدار ( $B_5=4.0123$ ) لان القروض قليلة او ان حجم خسارة القروض كبيرة وبالتالي لم تنمي الربحية فضلاً عن ان النقد  $X_{18}$  الموجود في المصارف عينة الدراسة قد لا يستثمر بشكل ينمي ويعظم الناتج وبالتالي الارباح .

ان النموذج المقدر من حيث الاختبارات الاحصائية قد اجتاز هذا يعني ان :

- $t^*$  معنوية أي ان المعلمات المقدرة ( $B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$ ) معنوية اي  $t^*$  المحسوبة اكبر من الجدولية وعليه \_\_\_\_\_ فرضية العدم بان هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين معاملات المتغيرات المستقلة والربحية بمستوى معنوية 1%.
- $F^*$  تغير عن معنوية المتغيرات المستقلة للنموذج ككل اذ تقدر ( $F^*=12.777$ ) وهذا يعني معنوية المتغيرات المستقلة في النموذج أي ان  $F^*$  المحسوبة أكبر من الجدولية بمستوى معنوية 1% .
- ( $r$ ) قدرت علاقة الارتباط بنحو 81% بين المتغيرات المستقلة والربحية وهذا يعني ان هناك علاقة طردية وموجبة .
- $R^2$  تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر بان المتغيرات المستقلة تفسر نحو 60% وما تبقى 40% لمتغيرات غير موضحة تعود الى المتغير العشوائي ( $u_i$ ).
- D.W ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي لوقوع معامل الارتباط الذاتي في منطقة القبول .

حاولت الباحثة قياس كفاءة الادارات في المصارف عينة الدراسة مستخدمة المتغير التابع ( $y_2$ ) بدلاً من ( $y_1$ ) كما في الانموذج المقدر:

جدول (34) أثر المؤشرات الاقتصادية والمالية في معدل العائد على حق الملكية في المصارف

### عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)

$\hat{y}_2 =$	35.517	- 4.010635 $X_{13}$	+ 1.009 $X_{14}$	- 1.0104 $X_{15}$	+ 2.0101 $X_{16}$	- 1.0116 $X_{17}$	- 6.0113 $X_{18}$
S.E	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
$t^*$	12.77	-4.669	3.220	-2.630	2.375	-0.246	-0.789
sig	0.000	0.000	0.003	0.012	0.014	0.807	0.435

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

F* =	7.983						
r =	0.75						
R <sup>2</sup> =	0.56						
D. W =	2.052						

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى معطيات نتائج برنامج SPSS

ان الانموذج المقدر اعلاه يشير الى نفس العلاقات من حيث (الاشارة) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كفاءة الادارة او معدل العائد على حق الملكية فضلاً عن ان المعلمات المقدره معنوية من حيث اختبار (t) ومعنوية المتغيرات المستقلة من حيث اختبار (F) وان علاقة الارتباط ( $r=0,75$ ) وان القوة التفسيرية للنموذج 56% وما تبقى 44% يعود الى عوامل اخرى لم تدخل في النموذج المقدر, وان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي والتعدد الخطي .  
كما حاولت الباحثة استخدام تابع  $y_3$  معدل العائد على الودائع وكما مبين في النموذج المقدر:

جدول (35) أثر المؤشرات الاقتصادية والمالية في معدل العائد على إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (1997 - 2011)

$\Lambda$ $y_1 =$	2.756	- 5.0115X <sub>13</sub>	+ 2.0107X <sub>14</sub>	+ 6.0129X <sub>15</sub>	+ 1.0115X <sub>16</sub>	- 1.011X <sub>17</sub>	+ 4.012X <sub>18</sub>
S.E	(0.296)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
t*	9.304	-5.252	7.615	1.136	-1.231	-0.177	0.266
sig	0.000	0.000	0.000	0.263	0.087	0.133	0.572
/F* =	12.640						
r =	0.82						
R <sup>2</sup> =	0.67						
D. W =	2.114						

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى معطيات نتائج برنامج SPSS

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

ويشير الانموذج الى ان العلاقات منطقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل  $y_3$  معدل العائد على الودائع ما عدا رأس المال هذا يعني ان اجمالي رأس المال في المصارف عينة الدراسة لم يستخدم بكفاءة لانه لا يساهم في تعظيم الارباح.

ان الانموذج المقدر قد اجتاز الاختبارات الاحصائية من حيث ( $F^*=12.640$ ) المحتسبة معنوية وهذا يشير الى معنوية المتغيرات المستقلة في التأثير في معدل العائد على الودائع وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة  $y_3$  قوية وطردية وتقدر بنحو 82% فضلاً عن ان 67% من التغيرات الحاصلة فيها تعود الى المتغيرات المستقلة وما تبقى يعود الى المتغير الوهمي ( $u_i$ ) , وان ليس هناك مشكلة ارتباط ذاتي وذلك لوقوع معامل ارتباط الرتب في منطقة القبول .

### النموذج الخامس: أثر إجمالي كفاية السيولة والمؤشرات النقدية والمالية في إجمالي الربحية

حاولت الباحثة قياس وتحليل اثار مؤشرات السيولة ومؤشرات السيولة النقدية والمؤشرات

المالية في الربحية من خلال الانموذج الآتية:

جدول (36) أثر إجمالي كفاية السيولة في إجمالي الربحية في المصارف عينة الدراسة للمدة

(2011 - 1997)

Portit=	f (lig)	
$\hat{P}_{ro}$	16.409	- 0.301 lig
t*	7.067	- 2.795
sig	0.000	0.008
F*=	7.812	

الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

r=	0.39	
R <sup>2</sup> =	0.13	
D. W=	1.897	

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

يشير الانموذج المقدر اعلاه الى السيولة النقدية تتناسب عكسية مع الارياح أي ان زيادة في (lig) السيولة بوحدة واحدة تؤدي الى النقصان الربحية بمقدار (B<sub>1</sub>=0.301) وهذا يعني ان مؤشرات السيولة النقدية ضعيفة في التأثير في الربحية في المصارف الثلاث , مصرف بغداد والمصرف التجاري ومصرف الشرق الاوسط , وهذا يعني انالمصارف عينة الدراسة غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها اليومية اتجاه المودعين والمستثمرين والمقترضين بالرغم من معوية المعلمات المقدره (B<sub>0</sub>, B<sub>1</sub>) من خلال اختبار (t) ومعنوية , مؤشر السيولة في التأثير في الربحية من خلال اختار (F) اذ ان (F\*) المحتسبة تقدر بنحو (7.212) الا ان قوة العلاقة طردية ولكنها ضعيفة اذ يقدر (r= 39%) وان القوة التفسيرية (R<sup>2</sup>=13%) هذا يعني ان مؤشرات السيولة تفسر 13% من التغيرات في الربحية وما تبقى 87% تعود الى متغيرات اخرى لم يفسرها النموذج , وان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي , اذ بلغت (D.W=1.891) وهي في منطقة عدم الحسم وعليه فان الباحثة تقبلها .

حاولت الباحثة قياس وتحليل إجمالي المؤشرات النقدية واثرها على إجمالي الربحية من

خلال الانموذج الآتي:

جدول (37) أثر إجمالي مؤشرات السيولة في إجمالي الربحية المصارف عينة الدراسة للمدة

(2011 - 1997)

$\hat{P}_{ro}$ =	f (إجمالي المؤشرات النقدية )	
$\hat{P}_{ro}$ =	-2.084	+ 16.923 EF
S.E	(10.829)	14.637
t*	-0.192	0.828
sig	0.848	0.25

الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

F* =	3.910	
r =	0.32	
R <sup>2</sup> =	0.10	
D.W =	2.003	

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

يلاحظ ان العلاقة بين إجمالي مؤشرات السيولة وإجمالي الربحية طردية وموجبة هذا يعني ان أي زيادة بوحدة واحدة في كفاية رأس المال (EF) تؤدي الى الزيادة في الربحية (Pro) بمقدار (B<sub>1</sub>= 6.923) وهذا يعني ان هناك ارتباط وتأثير بين القدرة الايفائية للمصارف عينة الدراسة في الربحية سيما في وقت الازمات ولكن هذا التأثير قليل اذ ان درجة الارتباط قدرت بنحو (r= 32%) والقوة التفسيرية لا تتجاوز 10% وما تبقى 90% يعود الى متغيرات اخرى لم يفسرها النموذج وهذه المساهمة قليلة وضعيفة في المصارف العراقية التجارية عينة الدراسة ويشير النموذج الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات غير الموضحة وبينها وبين المتغير المستقل.

كما حاولت الباحثة قياس وتحليل اثر إجمالي المخاطرة في إجمالي الربحية من خلال الانموذج المقدر:

جدول (38) أثر إجمالي المخاطرة في إجمالي الربحية في المصارف عينة الدراسة للمدة (2011 - 1997)

Profit =	f (risk)	
$\hat{P}_{ro}$ =	10.840	- 0.032 Yi
S.E	(1.157)	0.035
t*	9.367	-0.664
sig	0.000	0.510
F* =	0.441	
r =	10%	

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

R <sup>2</sup> =	1%	
D.W =	1.793	

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

اذ ان العلاقة بين المخاطرة وربحية عكسية أي ان كلما قلت المخاطرة بوحدة واحدة ادى الى الزيادة والربحية بمقدار (B<sub>1</sub>= 1.047) وهذا يتطابق مع النظرية الا ان النموذج لم يجتاز الاختبارات الاحصائية اذ ان قوة العلاقة طردية ولكن قليلة وان المخاطرة لم تفسر في تغير في الربحية النسبية 1% وما تبقى يعود الى متغيرات اخرى في (ui) المتغير العشوائي . وهذا يعني ان المخاطرة ضعيفة في التأثير في تغيرات التي تحدث في الربحية . ورغم ذلك لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي حيث انقيمة معامل الارتباط الذاتي يقع في منطقة القبول حيث (D.W= 1. 793). كما تشير الباحثة الى ان إجمالي المؤشرات المالية (رأس المال , والاحتياطات , النقد , القروض , الموجودات) ذو تأثير ضعيف في إجمالي الربحية للمصارف التجارية عينة الدراسة وكما مبين في النموذج المقدر:

### جدول (39) أثر إجمالي المؤشرات المالية في إجمالي الربحية في المصارف عينة الدراسة

للمدة (1997 - 2011)

$\hat{P}_{ro}$ =	11.676	- 1.047 gr
S.E	(1.183)	0.000
t*	9.868	-1.707
sig	0.000	0.045
F* =	2.915	
r =	0.25	
R2 =	10%	
D.W =	2.084	

الجدول من عمل الباحثة استنادا الى معطيات نتائج برنامج SPSS

## الفصل الخامس ...قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة

مما سبق نستنتج ان اجمالي السيولة النقدية وكفاية مؤشرات السيولة رأس المال والمخاطرة والمؤشرات المالية ذو تأثير ضعيف في تعظيم العائد بالرغم من وجود علاقة الا انها قليلة وغير قادرة على الوقوف امام طلبات المودعين والمستثمرين والمقرضين اليومية وليس فحسب وانما غير قادرة على الوقوف امام الازمات سواء كانت داخلية او خارجية.

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً : الاستنتاجات

يمكن عرض اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال دراسة وتحليل السيولة النقدية ومستوى الاداء لبعض المصارف التجارية عينة الدراسة وكالاتي :

1 : تعد كفاية السيولة النقدية اليومية ومؤشرات السيولة النقدية والمخاطرة المصرفية هو الشغل الشاغل لمعظم الادارات المصرفية في معظم الانظمة المصرفية النقدية والمالية في الاقتصاد العالمي والعراق واحد من هذه البلدان التي تعاني فيه المصارف التجارية من ظاهرة السيولة التجارية وعدم قدرة هذه المصارف على الايفاء بالتزاماتها اليومية وفي أوقات الازمات ( القدرة الايفائية ) فضلاً عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف العراقية وذلك لقلّة روؤس الاموال والائتمان النقدي والموجودات والتسهيلات المصرفية والاحتياطات النقدية وحجم القروض وذلك لعدم تطبيقها الاتفاقات الدولية في مجال الخدمة المصرفية لجنة بازل ( 1 , 2 , 3 ).

2 : من خلال قياس مؤشرات السيولة النقدية اليومية بأستخدام النسب المالية ( نسبة الرصيد النقدي ونسبة الاحتياطي القانوني , ونسبة السيولة القانونية , نسبة التوظيف ) , يتبين لنا الاتي :  
أ . تشير نسبة الرصيد النقدي الى التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في المصارف عينة الدراسة اثناء المدة ( 1997 - 2011 ) , واحتل مصرف الائتمان النقدي المرتبة الاولى بمتوسط قدره 44.60% يليه مصرف بغداد بالمرتبة الثانية بمتوسط قدره 43.45% ومصرف الشرق الاوسطالذي احتل المرتبة الثالثة بمتوسط قدره 40.21% وفي المرتبة الرابعة المصرف التجاري العقاري.

ب . تشير نسبة الاحتياطي القانوني الى ان المصرف التجاري حقق اعلى متوسط بقدر نحو 16.76% وحقق مصرف بغداد بقدر نحو 12.21% وحقق مصرف الشرق الاوسط بقدر نحو 10.21% وحقق مصرف الائتمان العراقي نحو 5.44% .

ج . وهذا يعني ان المصرف التجاري العراقي له القدرة على الايفاء بالتزاماته اليومية اكثر من المصارف الاخرى عينة الدراسة .

د . تشير نسبة السيولة القانونية التي حققت ارتفاعا في معظم المصارف عينة الدراسة اي ان الاحتياطات الاولى والثانوية في البسط اعلى من مقامها حجم الودائع وماحكمها الا ان هناك تفاوت من المتوسط اثناء المدة ( 1997 - 2011 ) فقد حقق المصرف التجاري العراقي اعلى نسبة تقدر بنحو 9.03% ومصرف الائتمان العراقي نحو 5.6% يليه مصرف الشرق الاوسط 4.17% ومصرف بغداد بنحو 3.7% .

هـ . اما نسبة التوظيف اذا يلاحظ ان المصارف عينة الدراسة والتي تعتبر النخبة من بين المصارف التجارية العراقية إذ استخدمت سياسة زيادة القروض والسلف من الودائع وما حكمها لغرض تحقيق الارباح فان هذه النسبة مرتفعة ولكن هذا انعكس سلبا على السيولة المصرفية التي تتناسب عكسيا مع نسبة التوظيف حيث بلغت بنحو 26.7% في مصرف الائتمان العراقي , 19% لكل من مصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط. 14% للمصرف التجاري العراقي .

3: تشير نسبة الربحية والكفاءة في مصرف الائتمان العراقي, مصرف بغداد , المصرف التجاري العراقي , ومصرف الشرق الاوسط الى الاتي :

- أ. ان معدل العائد الى الاستثمار تبدو متقاربة هذا يعني ان الفوائد المتحققة في المصارف اعلاه متقاربة بعد طرح الضريبة وهذه النسبة مقبولة في ظل الظروف التي تعاني منها البلاد فقد بلغ المتوسط نحو 1.93% , 1.87% , 1.86% , 1.82% في مصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط ومصرف الائتمان العراقي والمصرف التجاري العراقي على التوالي .
- ب. ان معدل العائد على حق الملكية يقيس كفاءة الادارات المصرفية حيث تبدو المصارف اعلاه متقاربة واحتل مصرف الشرق الاوسط المرتبة الاولى بمتوسط قدره 29.36% وبالمرتبة الثانية مصر بغداد 25.31% والمرتبة الثالثة المصرف التجاري العراقي ..... يليه مصرف الائتمان العراقي 18.99% .
- ج. اما معدل العائد على الودائع فقد حقق المصرف التجاري متوسط قدره 3.96% والمصارف الاخرى متقاربة 2.61% , 2.51% , 2.44% لكل من مصرف بغداد والائتمان والشرق الاوسط .
- 4 : يشير تحليل مؤشرات السيولة النقدية القدرة الايفائية للمصارف اليومية وفي اوقات الازمات، والمخاطرة للمدة ( 1999 - 2005 ) وكالاتي :
- أ. لقد حقق مصرف الائتمان العراقي اعلى متوسط للمدة ( 1999 - 2005 ) كنسبة راس المال الممتلك الى مجموع الودائع بقدر نحو 32.9% وبالمرتبة الثانية المصرف التجاري 17.92% والشرق الاوسط 9.7% ومصرف بغداد 5.75% .
- ب. يشير تحليل مؤشرات كفاية راس المال ( القدرة الايفائية للمصارف في اوقات الازمات ) والمخاطرة للمدة ( 1999- 2005 ) و كالاتي :
- أ. لقد حقق مصرف الائتمان العراقي اعلى متوسط للمدة من ( 1999-2005 ) كنسبة راس المال الممتلك الى مجموع الودائع بقدر نحو 32.9% وبالمرتبة الثانية المصرف التجاري 17.92% والشرق الاوسط 9.7% ومصرف بغداد 5.75% .
- ب. اما قدرة المصارف عينة الدراسة في استخدام راس المال الممتلك في تحويل موجوداته فان مصرف الائتمان العراقي فقد حقق اعلى متوسط بنحو 32.9% يليه المصرف التجاري في المرتبة الثانية 17.92% .
- ج. ومن خلال معيار راس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة فقد حقق المصرف التجاري اعلى متوسط يقدر نحو 46.23% ومصرف بغداد في المرتبة الثانية حقق 32.44% .
- د. حقق مصرف الشرق الاوسط اعلى متوسط تقدر نحو 250.72% يليه الائتمان العراقي 222.72% في معدل هامش الامان .
- هـ. اما من حيث راس المال الحر الى الموجودات العامة فقد حقق المصرف التجاري اعلى متوسط بنسبة نحو 304.08% واقل نسبة مصرف بغداد حيث بلغت 146.59% .

و. يظهر من خلال تحليل المخاطر فان المصرف التجاري اذا بلغ معامل بيتا نحو 1.3949% للمصرف التجاري ونحو 1.2691% ومصرف بغداد , اما تحليل معامل بيتا للمصارف عينة الدراسة فقد يظهر الشرق الاوسط والائتمان العراقي فقد انخفض معامل بيتا عن الواحد صحيح .

5 : يلاحظ من دراسة علاقات الارتباط بشكل اجمالي لمعظم مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الاستثمار عكسية بينما مؤشرات الكفاءة والفاعلية للادرات المصرفية موجبة مع مدل العائد على الملكية بينما مؤشرات المخاطرة عكسية مع معدل العائد على اجمالي الودائع.

6: تشير الانموذجات المقدره لقياس اثر كفاية السيولة النقدية و مؤشرات السيولة النقدية والمخاطرة في مؤشرات الربحية الى الاتي :

أ. ان نسبة الرصيد النقدية ايجابية في التأثير على معدل العائد على الاستثمار للمصرف التجاري ومصرف بغداد والشرق الاوسط وان نسبة الاحتياطي القانوني ترتبط بعلاقة عكسية مع الربحية هذا يعني ان هذه المصارف معرضة الى المخاطرة في وقت الازمات, ومن خلال قياس تأثير مؤشرات السيولة وحق الملكية يظهر ان ادوات المصارف غير كفوة في ادارة مؤشرات السيولة النقدية اثناء فترة الدراسة .

ب. اظهرت التقديرات والاختبارات الاحصائية ان مؤشرات السيولة النقدية ضعيفة في التأثير في الربحية هذا يعني ان هذه المصارف غير قادرة على مواجهة التزاماتها المصرفية اليومية وفي وقت الازمات وذلك لعدم تجاوز الحد المسموح به 8% والمحدد في لجنة بازل ( 1 , 2 ) الا ان قدرة الادارات في المصارف ايجابية في ادارة الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية .

ج. تشير التقديرات والاختبارات الاحصائية ان علاقات الارتباط والتاثير بين مؤشرات المخاطرة ومؤشرات الربحية ضعيفة التاثير في المصارف عينة الدراسة .

د. اظهرت الاختبارات الاحصائية وتقدير المؤشرات المستقلة اجمالي راس المال واجمالي الاحتياطات واجمالي الموجودات واجمالي الودائع واجمالي القروض والنقد في مؤشرات الربحية ترتبط بعلاقات وتاثير ايجابي بالنسبة الموجودات والاحتياطات والودائع عكسية بالنسبة لراس المال اما القروض واجمالي النقد قليلة قد لاتنمي الربحية في المصارف عينة الدراسة .

هـ. توصلت الدراسة من خلال قياس وتحليل اجمالي السيولة النقدية ( , E FDIC , RISK ,

LIG ) والمؤشرات المالية ( GR ) بان المصارف عينة الدراسة ذو تاثير ضعيف في الربحية بالرغم من وجود علاقة الا انها قليلة وغير قادرة على الوقوف امام طلبات المودعين والمستثمرين وليس فحسب وانما غير قادرة على الوقوف امام الازمات سواء الداخلية او الخارجية لكل من المصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط .

## ثانياً : التوصيات

1. ضرورة اهتمام الادارات الاستراتيجية والمهتمين بالسياسة النقدية والمالية والادارات المصرفية بالقدرة الايفائية اليومية ( السيولة النقدية ) والقدرة الايفائية في وقت الازمات والمخاطرة باعتبارها معايير دولية، وتطبيق جميع شروطها في الخدمات المصرفية وفق اتفاقية بازل ( 1 , 2 , 3 ) باعتبارها معايير دولية وصمام امان لتلافي المخاطر من حيث رؤس الاموال والائتمان النقدي والموجودات والاحتياطيات النقدية وحجم القروض النقدية .
2. قيام ادارات المصارف عينة الدراسة في زيادة النقد في الصندوق والبنك المركزي وجميع الارصدة السائلة بمقدار يزيد عن حجم الودائع وما في حكمها , الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي وتخفيض القروض والسلف من الودائع .
3. ضرورة اهتمام المصارف بالاندماج لبعض فروعها او الاندماج مع بعضها بهدف تقليل التكاليف وزيادة وفورات الحجم الاقتصادي وتنوع مجالات الاستثمار لديها لتقليل المخاطر سيما غير النظامية من خلال تنوع محفظة الاستثمار وزيادة الارباح .
4. زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على السيولة بنسب معينة في المصارف وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض الى اي ازمة سيولة مستقبلية .
5. على المصارف عينة الدراسة الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي من خلال اعتماد دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية مع الالتزام بنسبة راس المال 8% كحد أدنى المحددة دولياً للخدمات المصرفية ، والتي تخص القدرة الإيفائية للمصارف، وزيادة قدرات ومهارات العاملين باستخدام الوسائل الحديثة في تعامل مع المودعين والمستثمرين والمقترضين سيما الخدمات الالكترونية المعمول بها في المصارف الدولية .
6. ضرورة اعتماد المصارف التجارية العراقية استراتيجية قابلة للتجديد والابتكار بين فترة وأخرى ، وهذا يتطلب الاهتمام بالبحث والتطوير، والاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والجودة الشاملة والايزو وفق مواصفات الخدمة المصرفية العالمية.

## اولاً : المصادر العربية

## أ- القرآن الكريم

## ب- الكتب العربية

1. إبراهيم ، محمد عساف ، إدارة المنشآت المالية ( البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات ) ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1986 .
2. إبراهيم ، محمد عساف ، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية ، عدد 11 ، اتحاد المصارف العربية.
3. أبو احمد ، رضا صاحب ، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002 .
4. احمد السيد كردي ، الفرق بين الفاعلية والكفاءة في الاداء ، 2010.
5. اخوار شيدة ، عالية بنت خلف ، المسائلة والفاعلية في الادارة الربوية ، عمان ، دار مكتبة الحامد ، 2006 .
6. أولغا قمر، واخر ون ، دراسات تطبيقية في إدارة المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، دار للنشر والتوزيع، الأردن، 1991 .
7. التميمي ، اساسيات ادارة المصارف ط 1، 1995، دار الحكمة اليمانية .
8. جميل ، هيل عجمي ، أثر الإحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة 1980-2001، مركز الأردن للدراسات، عمان، 2003.
9. الجميلي ، حميد جاسم ، واخرون ، الاقتصاد الصناعي ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، 1979 .
10. الحسني ، صادق ، التحليل المالي والمحاسبي ، دراسة معاصرة في الاصول العلمية وتطبيقاتها ، دار مجدلاوي ، عمان ، 1998 .
11. الحسني ، فلاح حسن عداي و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، عمان ، 2002 .
12. حنفي ، عبد الغفار ، اساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى ، الاسكندرية ، الدار الجامعية 2004 .
13. حنفي ، عبد الغفار ، الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، 1991 .
14. حنفي ، عبد الغفار ، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2002.
15. حنفي ، عبد الغفار، وقرياقص ، رسمية أسواق المال ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .

16. خالد امين عبد الله – العمليات المصرفية المحاسبة الحديثة .
17. الخلايلة ، محمود عبد الحليم ، التحليل المالي ، دار وائل ، عمان ، 2010 .
18. الخلايلة ، محمود عبد الحليم ، التحليل المالي باستخدام البيانات لمحاسبية ، عمان ، مطابع الدستور التجارية ، 2004 .
19. خنفر ، احمد حلمي ، اساسيات المحاسبة في الشركات المساهمة ، دار الصفدي ، 2003 .
20. خنفر ، مؤيد راضي ، المطارنة ، غسان فلاح ، تحليل القوائم المالية ، مدخل نظري و تطبيقي ، ( Financial statement analysis ) ، عمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2006
21. د. علي شاهين / ادارة المصارف 2003-2002
- The Islamic university of Gaza  
Faculty of Commerce  
Department of Business Administration  
Master of Business administration program (MBA)
22. الداهري ، عبد الوهاب ، تقييم مشاريع الجدوى الاقتصادية ، مطابع دار الحكمة ، بغداد ، 1991 .
23. رمضان زياد ، إدارة الأعمال المصرفية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 .
24. رمضان زياد ، وجودة محفوظ ، إدارة البنوك ، ط2 ، دار المسيرة ، عمان ، 1996 .
25. رمضان زياد ، الإدارة المالية في الشركات المساهمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 .
26. رمضان زياد وجودة ، ادارة البنوك ط 1 ، دار الصناعة للطباعة والنشر ، عمان ، 1995 .
27. رمضان زياد، وجودة محفوظ ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 .
28. الزيدانين ، جميل ، أساسيات في الجهاز المالي ( المنظور العملي ) ، ط1 ، دار وائل ، عمان ، 1999 .
29. السبتي ، ساطع جواد ، المواضيع المتقدمة في الشؤون المالية المحاسبة والتدقيق والاستشارات والضرائب والمتطلبات 35 ، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية اربد الأردن ، الاردن للطباعة والنشر .

30. سري ، محمد السيد ، المحاسبة المالية في شركات الأشخاص، شركات الأموال، الشركات القابضة و التابعة :المفاهيم - الاجراءات - القيود- الحسابات - التسويات -القوائم المالية للشركات - القوائم المالية المجمع ، الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية،2008
31. سليمان ، دز حنفي ، السلوك التنظيمي والاداء ، دار الجامعة ، القاهرة ، 1977 .
32. السيد الهواري - ادارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الاسلامية مكتبة عين شمس - مصر .
33. الشماع ، تحليل وتقييم اداء المصرف ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية 2002.
34. الشماع ، خليل محمد ، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد ، 1995
35. الشماع ، خليل محمد ، وآخرون ، التحليل المالي للمصارف بيروت ، 1990 .
36. الشماع ، خليل، الإدارة المالية ، جامعة بغداد ، الطبعة الرابعة ،1992
37. الشمري ، صادق راشد ، ادارة المصارف ، مطبعة الفرع ، بغداد ، 2008 .
38. الشواربي، ، إدارة المخاطر الائتمانية من جهتي النظر المصرفية والقانونية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2002 .
39. طرطار احمد - الترشيد الاقتصادي للطاقات الانتاجية في المؤسسة - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .
40. طه، طارق ، إدارة البنوك، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، كنج مربوط ، الإسكندرية، 1999 .
41. عبد الحميد ، عبد اللطيف ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2000 ، 2002.
42. العطار ، محمد صبري ، اساسيات المحاسبية المالية ، جامعة القاهرة ، مركز التعليم المفتوح 2003 .
43. عقل ، مفلح ، وجهات نظر مصرفية ، ط1 ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006 .
44. العمار، رضوان، أساسيات في الإدارة المالية ، ط1 ، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 1997 .
45. العمري ، خالد ، السلوك القيادي لمدير المدرسة وعلاقته بثقة المعلم بالمدير وبفعالية المدير ، مجلة ابحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، 1998 .
46. القرشي ، مدحت كاظم ، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2001 .

47. كراجة ، عبد الحليم محمود وآخرون ، المحاسبة المالية الخاصة ، اربد ، دار الامل ، 1991 .
48. كراجة، عبد الحليم وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي ( أسس، مفاهيم، تطبيقات ) ط 2 دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2002 .
49. ماضي محمد توفيق – ادارة الانتاج والعمليات مدخل لاتخاذ القرار- مكتبة الاشعاع – الاسكندرية .
50. محمد احمد سرور- ادارة الانتاج والعمليات – مكتبة عين شمس .
51. مطر . محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والأئتماني) الأساليب والأدوات والأستخدامات العملية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2003 ، الطبعة الأولى.
52. مطر ، محمد ، المحاسبة المالية :الدورة المحاسبية و مشاكل القياس و الافصاح و التحليل ، عمان ، دار حنين1993 .
53. مطر، محمد ، التحليل المالي و الائتماني : الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، عمان :دار وائل للنشر و التوزيع ،2000
54. مطر، محمد عطيه، التحليل المالي –الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية ، الطبعة الأولى، دار، حنين، عمان ، 1997.
55. مطر، محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر، عمان، 2006
56. مطر، محمد، التحليل المالي والائتماني :الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، عمان :دار وائل للنشر،2000 .
57. منير ابراهيم هندي- ادارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات – المكتب العربي الحديث الاسكندرية .
58. المنيف ، ابراهيم عبد الله ، الادارة ، المفاهيم ، الاسس ، المهام ، الرياض ، دار العلوم للطباعة والنشر ، 1983 .
59. النعيمي ، عدنان تايه ، والتميمي ، ارشد فواد - التحليل والتخطيط المالي ، اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري ، عمان ، الاردن ، 2008 .
60. النعيمي، عدنان، والخرشه، ياسين، أساسيات في الإدارة المالية، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .
61. الهواري ، سيد إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار الجيل، القاهرة، 1987.
62. الهواري ، سيد ، ( الادارة ... الاصول والاسس العلمية ) ، دار المعارف - القاهرة ،

.1976

63. الهواري، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1983 م.
64. يونس طه ، احمد الشيخ ، مبادئ المحاسبة : الكتاب الاول ، بغداد ، جامعة بغداد، 1986 .
65. يونس محمود ، واخرون ، اقتصاديات النقود المصارف والتجارة الدولية ، دار الجامعة للطباعة والنشر ، بيروت 1995 .

### ج- الرسائل والاطاريح

1. الأسدي، عبد الحسين، 2005 م، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق ، السنة
2. خالص صافي صالح- الانتاجية وتأثيراتها على الربحية في المؤسسة الصناعية مع تطبيق لاختبار النتائج في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية والغزل منذ تأسيسها لغاية 1980 اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر
3. زيد غسان ، اثر المخاطرة والعائد في كفاية راس المال المصرفي ، رسالة ماجستير ، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، السنة
4. العمري ، حسين احمد ، استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي في مجال الصناعة - رسالة ماجستير - الجامعة الاردنية 2000

### د- الدوريات

- 3- خالص صافي صالح – الربحية : مفاهيمها وصيغ التعير عنها – مجلة العلوم التجارية- العدد 01 – المعهد الوطني للتجارة .
- 4- خالص صافي صالح – رقابة التسيير في ظل اقتصاد السوق : نظام للمعلومات واتخاذ القرارات – مجلة العلوم التجارية – العدد 03- المعهد الوطني للتجارة .

### هـ - مراجع الالكترونية

1. Davis , E. Philip , “ Liquidity Management in banking crises Brunel university west London, 2003 ( www.Ephilipdavis.com) .
2. Eiras , Martin Gonzalez , “Banks Liquidity Demand in the presence of a lender of last Resort . ” September 21, 2003.  
( WWW. Yahoo . com / pdf ) .
- 3.Kim , Dasik of M. Santomero , Anthony ., “ Risk in Banking and

Capital Regulation .The Journal of Finance , VOL.43 , No.5 ,  
December, 1998 , PP.1219 – 1232

4. Kronseder , Christian , “ Measuring Liquidity Risk . Credit suisse First  
( WWW. Gt news . com ) . Boston . 25, June, 2003

5. من كتاب التحليل المالي , أ. فهمي مصطفى الشيخ

[sme@palnet.com](mailto:sme@palnet.com)

<http://www.gulfbase.com/ar/InvestmentTutorial/SubSection?id=56&SectionId=107>.

6. أسس التحليل المالي و تحليل النسب المالية (Financial Ratio Analysis)

نسب السيولة (Liquidity Ratios)

[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9\\_%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9_%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9)

7. نسبة مالية من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%84%D8%A9\\_\(%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%84%D8%A9_(%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF)

8. سيولة (اقتصاد) من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

<http://www.almohasb1.com/2009/06/financial-ratios.html>

9 – Financial Ratios النسب المالية 2009، 12 يونيو، الجمعة

<http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=61d05faabcd0f94d>

## ثانياً : المصادر الانكليزية

1. Daft, R. , "Organization Theory & Design" , 4<sup>th</sup> ed. , South Western, 2001.
2. Hampel, George H & Simononson, Donald G, "Bank Management", Text & cases New York, John Wiley and son, Ins, 1997.
3. Hempel , George ; Simonson , Donald ; Coleman , Alan , "Bank Management" , 4th ed. , John Wiley & Son's Inc. U.S.A , 1994 .
4. Hempel , George H. ; Simonson , Donald G. "Bank Management", 5<sup>th</sup> ed. , New York , John Wiley And Son's , Inc 1999 .
5. Robbins , S.P & Coulter , M , "Management" , 1999 , 5th, Prentice Hall , New Jersey .
6. Robbins Stephen . p-"The Administration Process in Titrating Theory and Practice" , New York , 1979.
7. Robbins, Stephen ,"Organization Theory", USA, prentice , Inc, 1995.
8. Rose , Peters . "Commercial Bank Management" , Irwin Mc Graw – Hill , 1999 .
9. Ross , A. , Stephen , Wester field , Randolph , W. of Jordan , D. , Brad Ford , “Fundamentals of corporate finance” , 5th ed. , Mc-Grew – Hill Book Company , 2000 .
10. Ross , Stephen , "Fundamentals of corporate Finance" , 4<sup>th</sup> ed. , Irwin Mc Grew – Hill , 1998 .
11. Runlett , "Decisions", Tenth Edition, McGraw – Hill Companies, Inc, 1996.

12. Runlett, J., "Money and Banking, an introduction to analysis and policy" , 3<sup>rd</sup> ed. , Santa Barbara, Jones Wiley and Son, 1977.
13. Runlett, Robert F. Meigs, et al,. "Accounting the Basis for Business", 1999 .
14. Wheelen Thomasl & Hunger, J. David, "Strategic ,Management and Business Policy Entoring 21<sup>st</sup> Century Global Society" , 1<sup>st</sup> ed. Prentice Hall - Inc , 2000 .

## ملحق (1)

## نمو الموجودات في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 – 2011)

التجاري العراقي	الشرق الاوسط	بغداد	السنة
8023750182	5010458529	3665030012	1997
13365890487	7791753695	83333092923	1998
17598914844	12024275361	9330966388	1999
22072449056	26941801578	20761844865	2000
32769039508	51385133117	37733698786	2001
42681322305	70465107760	45373905427	2002
56578312725	60409544100	65992644631	2003
73465764213	175541477402	61877903088	2004
155584802422	319496069215	318090429430	2005
164594170638	299385631368	331209583378	2006
213176856295	406782968680	363724586351	2007
204674371349	569667612693	542911440820	2008
208304265378	557540022098	802194113333	2009
204163838149	580125543187	961062610000	2010
247446396459	668017284736	875267336000	2011

البنك المركزي العراقي ، الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (1997-2011)

## نمو الاحتياطيات في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 – 2011)

التجاري العراقي	الشرق الاوسط	بغداد	السنة
370755392	181618711	139970509	1997
538119202	317802239	317238704	1998
851508254	479961176	388550678	1999
1209328823	638069426	739514680	2000
1332990651	1324097899	596730063	2001
1774772354	1835512832	1352746155	2002
1812632659	2993579924	1105791777	2003
2549400927	5933555456	3354559790	2004
2661419493	12359511544	2948553142	2005
3776569227	8782810742	6515997538	2006
5304007263	19449023707	23133745573	2007
7053088121	21840125656	23341937998	2008
24150645064	20547214715	24169572000	2009
34538893067	18098352240	18787915000	2010
35184629395	37899379151	2671984000	2011

البنك المركزي العراقي ، الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (1997-2011)

## نمو القروض في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997 – 2011)

التجاري العراقي	الشرق الاوسط	بغداد	السنة
751166045	2068212954	570978600	1997
1833187765	2476370126	1583561766	1998

4374278423	4087164909	3689213	1999
6706834906	7809307500	8003297	2000
5116892888	11004592708	11783874	2001
7733440722	12738483920	13554257	2002
7772739616	10585880291	9190381259	2003
14481961628	36723286856	17336713	2004
25044366292	26569878248	68642221	2005
25706336741	21815832536	48516563	2006
23433682846	18501617618	58101383	2007
10143632341	16539000000	47367118	2008
6660802713	6379990495	79504860	2009
359656116	142631093952	180800066	2010
829146550	190756998516	149781983	2011

البنك المركزي العراقي ، الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2011-1997)  
نمو راس المال المدفوع في المصارف عينة الدراسة للمدة (2011 – 1997)

التجاري العراقي	الشرق الاوسط	بغداد	السنة
325000000	399873887	160000000	1997
500000000	400000000	320000000	1998
800000000	600000000	640000000	1999
1200000000	1200000000	1280000000	2000
1800000000	2400000000	1750000000	2001
2497000000	3240000000	1990000000	2002
3427000000	3240000000	2640000000	2003
10000000000	7500000000	5280000000	2004
60000000000	15000000000	52973256470	2005
60000000000	27000000000	52973256470	2006
60000000000	31000000000	52973256470	2007
60000000000	42000000000	70000000000	2008
60000000000	55000000000	85000000000	2009
60000000000	66000000000	100000000000	2010
100000000000	100000000000	112900000000	2011

البنك المركزي العراقي ، الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2011-1997)

نمو النقد في المصارف عينة الدراسة للمدة (2011 – 1997)

التجاري العراقي	الشرق الاوسط	بغداد	السنة
2547610795	1122064446	1199311540	1997
3335144887	1641170726	2526045909	1998
5839762605	3475961493	142371780	1999
4864277791	5601196261	2054163137	2000
8469007076	9217975451	6209166998	2001
9770846231	9412787465	6748568397	2002
15116972263	15446241512	37041063542	2003

19464764871	73489157145	16359903887	2004
108726358777	104497973120	163194670750	2005
31861468970	138600463715	187524605239	2006
39271929571	174354378373	160942636431	2007
48778863840	217433625501	204708679911	2008
23171581183	355744429771	477684630609	2009
427832240595	343909605978	571822356000	2010
108924267598	369713373399	457387463000	2011

البنك المركزي العراقي ، الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2011-1997)  
نمو الودائع في المصارف عينة الدراسة للمدة (2011 – 1997)

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	التجاري العراقي
1997	32860753662	3961920120	4784557879
1998	6162525604	6637561956	7608305478
1999	7683139155	10215346060	9330052834
2000	1269704405	17588958496	11469759364
2001	22870231013	30795743083	16307919710
2002	29122299460	38766082754	21856966250
2003	39410007997	46383408087	25021766250
2004	49006168708	134037289029	33209436226
2005	246127336334	276542251404	84418155267
2006	242317153699	239348107400	78863914707
2007	255474271826	333057282533	96559182167
2008	404177095939	3411004838855	89338055340
2009	661618526998	452515342363	86892770560
2010	804688378000	463327210550	80272452103
2011	699368971000	505117764165	83430122075

البنك المركزي العراقي ، الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2011-1997)

## ملحق (2)

مؤشرات قياس أثر السيولة النقدية في مستوى أداء مصرف بغداد (نسبة مئوية)

المؤشرات السنة	معدل العائد على الاستثمار	كفاءة أداء المصرف	معدل العائد على الودائع	نسبة الرصيد النقدي	نسبة الاحتياط القانوني	نسبة السيولة القانونية	نسبة التوظيف	نسبة كفاية رأس المال نسبة الودائع الموجودات	نسبة المخاطرة
1997	1.99	45.53	2.22	35.64	0.00	4.16	11.38	0.92	0.16
1998	1.65	42.87	2.23	32.82	0.00	4.12	14.66	0.92	0.19
1999	2.48	36.23	3.02	16.89	13.26	4.68	33.77	0.89	0.40
2000	2.21	35.92	3.62	10.96	7.86	3.95	27.70	0.90	0.39
2001	0.64	13.82	1.06	17.55	7.48	1.69	19.09	0.94	0.31

2002	1.72	39.25	2.68	16.06	8.10	3.22	19.35	0.93	0.30
2003	0.73	18.30	1.23	59.51	16.51	1.78	9.82	0.94	0.14
2004	2.90	33.97	3.66	30.73	12.66	6.30	26.62	0.86	0.28
2005	0.46	2.78	0.60	62.25	17.69	1.12	24.05	0.82	0.22
2006	0.86	5.39	1.18	69.25	34.64	2.40	15.93	0.82	0.15
2007	4.34	29.80	6.18	55.96	14.29	8.04	18.31	0.79	0.16
2008	3.56	27.58	4.78	45.53	14.06	5.19	10.14	0.83	0.09
2009	1.87	17.66	2.27	68.93	19.63	3.49	11.20	0.86	0.10
2010	1.35	12.99	1.61	67.89	11.44	2.23	21.46	0.88	0.19
2011	2.27	17.64	2.85	62.17	9.97	3.63	19.80	0.84	0.17

الجدول من عمل الباحثة استناداً إلى البيانات والحسابات الختامية في مصرف بغداد

## ملحق (3)

مؤشرات قياس أثر السيولة النقدية في مستوى أداء مصرف الشرق الأوسط (نسبة مئوية)

المؤشرات السنة	معدل العائد على الاستثمار	كفاءة أداء المصرف	معدل العائد على الودائع	نسبة الرصيد النقدي	نسبة الاحتياط القانوني	نسبة السيولة القانونية	نسبة التوظيف	نسبة كفاية رأس المال	نسبة المخاطرة
1997	0.20	2.54	0.26	25.33	0.00	4.10	44.46	0.88	0.41
1998	1.40	27.24	1.64	23.20	0.00	4.49	30.72	0.91	0.32
1999	2.41	48.20	2.83	31.76	0.00	4.39	27.35	0.91	0.34
2000	1.37	30.77	2.10	22.31	9.01	2.54	21.19	0.93	0.29
2001	1.50	32.19	2.51	19.34	8.47	2.78	16.09	0.93	0.21
2002	1.58	34.40	2.87	14.39	8.30	2.81	13.38	0.93	0.18
2003	1.49	27.85	1.95	28.48	12.32	5.43	14.66	0.90	0.18
2004	2.27	53.14	2.97	45.33	5.15	3.66	20.67	0.92	0.21
2005	3.47	55.39	3.00	35.77	16.92	4.23	8.58	0.91	0.08
2006	1.26	14.02	1.58	52.58	17.98	3.33	7.59	0.88	0.07
2007	2.84	37.29	3.47	48.93	16.99	5.46	4.74	0.88	0.05
2008	2.33	31.56	3.89	42.99	16.89	4.32	3.07	0.89	0.03
2009	1.97	20.00	2.43	73.81	19.67	4.26	13.24	0.86	0.11
2010	1.41	12.42	1.77	69.33	10.88	3.65	28.70	0.86	0.25
2011	2.62	17.53	3.47	69.74	10.57	7.15	35.62	0.79	0.29

الجدول من عمل الباحثة استناداً إلى البيانات والحسابات الختامية في مصرف الشرق الأوسط

## ملحق (4)

مؤشرات قياس أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصرف التجاري العراقي (نسبة مئوية)

المؤشرات السنة	معدل العائد على الاستثمار	كفاءة أداء المصرف	معدل العائد على الودائع	نسبة الرصيد النقدي	نسبة الاحتياط القانوني	نسبة السيولة القانونية	نسبة التوظيف	نسبة كفاية رأس المال نسبة الودائع الموجودة الكلية	نسبة المخاطرة
1997	2.30	56.79	3.86	34.77	8.53	5.06	9.73	0.91	0.09
1998	2.05	54.78	3.60	27.05	11.07	4.37	13.92	0.92	0.14
1999	2.79	61.34	5.26	36.62	0.00	5.34	26.50	0.91	0.25
2000	1.74	50.52	5.29	24.74	8.66	6.15	28.97	0.89	0.30
2001	2.11	31.59	3.49	28.58	11.63	4.50	13.15	0.90	0.16
2002	1.37	36.15	4.13	25.44	9.32	4.62	11.60	0.90	0.18
2003	1.40	22.59	3.09	29.45	9.75	3.53	10.29	0.91	0.14
2004	0.06	10.30	3.10	31.95	4.61	4.19	19.64	0.83	0.20
2005	0.52	0.16	0.11	117.01	0.00	2.86	23.37	0.60	0.16
2006	0.57	1.43	1.09	31.60	16.78	3.75	24.97	0.61	0.16
2007	0.68	2.03	1.26	26.56	11.89	3.59	15.74	0.69	0.11
2008	1.47	2.33	1.57	35.44	27.61	5.12	7.36	0.67	0.05
2009	5.20	5.11	3.53	18.66	12.69	19.45	5.36	0.69	0.03
2010	2.32	17.69	13.22	39.03	31.62	31.51	0.33	0.54	0.002
2011	1.82	5.74	6.89	97.03	87.29	31.34	0.74	0.45	0.003

الجدول من عمل الباحثة استناداً إلى البيانات والحسابات الختامية في مصرف التجاري العراقي

الاهداء ...

أبي الحبيب , أمي الحبيبة  
جئت لأكتب لكما فلم أجد قلما " ...  
فبريت عظمة من عظام صدري فلم أجد  
حبرا " ... فغمستها بدماء قلبي ... فلم  
أجد كلمة تسد عن باقي الكلمات ,  
فوجدت كلمة واحدة ( ربي ارحمهما كما  
ربياني صغيرا " ) .

ابنتكما المحبة شيما

الى زوجي الغالي

حينما أعود للوراء قليلا وأتذكر  
لحظاتي الحلوة معك ، وأيامي  
الجميلة برفقتك أشعر فعلا  
أنني محظوظة . . . ولا شيء يوازي  
سعادتي بك . . . ولا أحد غيرك  
قادر على أن يمنحني ما أعطيتني أنت  
إياه . . . بل أشعر بصدق أن هذا  
الكون على حجم اتساعه  
وكبر مساحته وكثرة إغراءاته لا  
يهمني أبدا بقدر اهتمامي بحيك  
و . . . وبقدر رغبتني في التمسك بك . . . ،  
ولم لا تكون أنت مصدر اهتمامي  
وقد احتويتني وأضأت شمعة  
حياتي .

غاليتك شيما

## الشكر والعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي  
 أنعم عليّ بنعمة العقل والدين.  
 القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ  
 ذِي عِلْمٍ عَالِيمٌ" 76.... صدق الله  
 العظيم

وقال رسول الله (صلي الله عليه  
 وسلم): "من صنع إليكم معروفاً  
 فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه  
 به فادعوا له حتى تروا أنكم  
 كافأتموه"..... صدق رسول الله.

انطلاقاً من العرفان بالجميل،  
 فإنه ليسرني وليثلج صدري أن  
 أتقدم بالشكر والامتنان إلى  
 أستاذي، ومشرفي الأستاذ الدكتور  
 عباس خضير الذي مدني من منابح  
 علمه بالكثير، والذي ما تواني يوماً  
 عن مد يد المساعدة لي وفي جميع  
 المجالات، وحمداً لله بأن يسره في دربي  
 ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره  
 ليبقى نبراساً متألئاً في نور العلم  
 والعلماء.

الباحثة

جامعة سانت كليمنتس..  
العناصر الاساسية لاطروحة الدكتوراه ..

اسم الطالب – شيماء يونس كاظم كاطع AC0085  
التخصص -- دكتوراه في المحاسبة

عنوان الاطروحة أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف دراسة  
تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية

الاستاذ المشرف -- الاستاذ الدكتور / عباس خضير عباس

### الملخص

تعد السيولة النقدية هي الشغل الشاغل للأدارات المصرفية في عملها اليومي مع الزبائن والمودين والمستثمرين والمقترضين , فقد تخسر المصارف زبائنها نتيجة عدم توفر السيولة النقدية الكافية او عدم امكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب او عكس ذلك فقد تحتفظ المصارف بسيولة تفوق حاجاتها مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام الغير صحيح للموارد المتاحة.

ان عدم قدرة المصارف على الايفاء بالتزاماتها اليومية وفي وقت الازمات ( القدرة الايفائية) يعرضها الى التعثر والخسارة بمخاطر تكمن في صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب على المصارف الحكومية والتجارية الاحتفاظ بها والتي تضمن الوفاء بكل التزاماتها المالية وتمكنها في نفس الوقت من تحقيق اخطر الاستثمارات والارباح

لذا استهدفت هذه الدراسة (دراسة السيولة النقدية ) لبعض المصارف التجارية التي يتم من خلالها بناء اسس وقائية ودفاعية للمصارف يوميا وخاصة في اوقات الازمات والظروف الغير طبيعية من خلال قياس وتحليل اثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة متمثلة بالربحية والكفاءة والفاعلية اثناء المدة ( 1997 - 2011 ) .

وبغية الوصول للهدف فان الباحثة صاغت فرضية رئيسية مفادها ان تدعيم الوضع التنافسي للمصارف عينة الدراسة يحتم عليها دعم السيولة النقدية وكفاية راس المال واداراتها استراتيجيا بما يدعم موقع المصارف عينة الازمة النقدية بين المصارف الاخرى باعتبارها مؤشرات اعتمدها المنظمات الدولية في عمليات الاشراف والرقابة المالية ، واشتقت من خلال هذه الفرضية فرضيات فرعية :

الاولى - ان هناك علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين السيولة النقدية وربحية وكفاءة وفاعلية المصارف التجارية عينة الدراسة بشكل اجمالي .

الثانية - ان هناك علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين كفاية السيولة والربحية .

الثالثة - ان هناك ارتباط وتأثير معنوية بين المخاطرة المصرفية والمؤشرات المالية والربحية وكفاءة الادارة .

وتوصي الدراسة ضرورة الاهتمام بشروط الخدمات المصرفية الدولية وبنسبة راس المال المحددة 8% مع الاهتمام بدمج بعض الفروع او دمج المصارف فيما بينها مع المحافظة على نسبة سيولة نقدية او شبه نقدية سائلة في المصارف وفي البنك المركزي مع تنوع الاستثمارات ومع ضرورة اعتماد الوسائل الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن وربط فروع المصارف والمصارف الاخرى الداخلية والخارجية بشبكة حديثة من الاتصال .

### مشكلة الدراسة

إن العالم يمر بأزمة مالية لها انعكاساتها على معظم دولة العالم لذلك يطلب من المهتمين بالسياسات المالية والنقدية وضع استراتيجيات مهمة لتقليل من انعكاساتها المالية على المصارف العراقية وذلك من خلال قياس وتحليل القدرة الايفائية اليومية للمصارف أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين وأثارها في مستوى أداء هذه المصارف مع ضرورة تحقيق التوازن بين الأمان والسيولة والربحية (عناصر المثلث الذهبي للمصارف). وتكمن الصعوبة هنا في تقدير مستوى السيولة النقدية التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها مع ضمان الوفاء بكل الالتزامات المالية ، وحيث تمكنها في نفس الوقت من تحقيق أقصى الاستثمارات والإرباح ، ان السيولة النقدية تعد شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها المصرف ، فتحتمل المصارف للسيولة النقدية بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية ، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة إي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف .

ولهذا السبب تحرص المصارف دائما على إدارة محفظه متنوعة من الودائع ومختلفة الأجل وعلية فإن جوهر نشاط المصارف التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها المصارف بالأستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها ، وعن طريق البحث عن أفضل السبل لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان .ومن الملاحظ ان المصارف التجارية عينة الدراسة وجد فيها انخفاض في توظيف الموارد النقدية مما يستدعي البحث عن مجالات لأستخدامات أخرى ليتسنى لها استثمار السيولة الفائضة ، في حين تواجه المصارف مشكلة تلبية السحوبات النقدية من قبل المودعين والزبائن في حالة انخفاض السيولة النقدية لديها، ولذلك فان إدارة المصرف تقع تحت ضغط عدم توفير السيولة النقدية ، أو من الممكن وجود سيولة نقدية ولكن إدارة المصرف لاتستطيع استثمارها بشكل جيد في الفرص الاستثمارية المتوفرة تحت اي ظروف اقتصادية معينة مما يؤثر في مستوى أداء المصارف التجارية .

وترى الباحثة ان مشكلة الدراسة تنشأ عندما لاتعمل عناصر المثلث الذهبي ( السيولة ، الامان ، الربحية ) وفق الية تحقيق ادارة السيولة لذا يجب على جميع المصارف التجارية عينة الدراسة تحليل كافة القوائم المالية الحالية للتعرف على مواطن القوة والضعف مما يزيد فرصة نجاحه في كسب المعلومات الاضافية التي تساعده في اتخاذ القرارات المناسبة وتقويم ادائه الاستراتيجي .

أن عدم تناسق بيانات المصارف يرجع للأسباب الآتية :

- \* اختلاف المصارف في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم من مصرف إلى آخر .
- \* اختلاف أساليب المصارف في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من سنة مالية أخرى للمصارف الوحدة ، حيث تقوم بعض المصارف بإجراء تعديلات على تصنيف بعض بنود القوائم المالية من سنة مالية لسنة مالية أخرى.

وقد تم التغلب على ذلك من خلال القيام بعمل نموذج لتوحيد بيانات ميزانيات المصارف من أجل الوصول إلى بيانات إحصائية موحدة يمكن الاستفادة منها .  
\*عدم تزويدنا بالبيانات لأسباب خاصة لدى المصارف عينة الدراسة.

### أهمية الدراسة

ويمكن تحديد أهمية البحث للمصارف أو أيه مؤسسه مالية من خلال ما تتسم السيولة النقدية من أهداف وأهمية ويمكن بلورتها بالآتي:

6. تقويم أداء الجهاز المصرفي (لبعض المصارف التجارية عينة الدراسة) .
7. تقويم نشاط الوحدة الاقتصادية وانعكاساتها على القوائم المالية .
8. رفع كفاءة المصرف وأقسامها بما يجعلها أن يحصل على مزايا تنافسية في سوق العمل.
9. تعزيز الجوانب الايجابية للمصرف ومعالجة الجوانب السلبية من خلال إيجاد الحلول المناسبة .
10. تحديد التوجهات الحالية وطبيعة النشاط بما يمكن الادارة من معرفة ادائها الاستراتيجي .

### هدف الدراسة

يعد معيار السيولة النقدية مؤشراً يتم من خلاله بناء أسس وقائية ودفاعية يومية وفي اوقات الازمة والظروف الغير الطبيعية و القدرة الايفائية للمصارف امام المودعين والمستثمرين والمقترضين وتحقيق التوازن بين الامان والسيولة والربحية في المصارف التجارية عينة الدراسة من خلال تحليل وتقويم مؤشرات السيولة النقدية والقدرة الايفائية والمخاطرة، وقياس وتحليل اثر السيولة النقدية والقدرة الايفائية مؤشرات مستوى الاداء كالربحية والكفاءة والفاعلية في المصارف عينة الدراسة للمدة (1997- 2011) مستندة بالأساليب الاحصائية ونظام (SPSS) . لذا يمكن بلورة اهداف الدراسة من خلال :-

- 1- دراسة واقع نشاط المصرف عينة الدراسة .
- 2-تقييم اداء العاملين وجميع اقسام المصرف عينة الدراسة وانعكاساته على نتائج النشاط والمركز المالي .
- 3- دعم الادارة والمستفيدين من اجل التخطيط لأداء استراتيجي فعال جدا" ليتمكن المصرف من كسب رضا الزبون وايضا كسب مزايا تنافسية .

### أسلوب الدراسة

اعتمدت الباحثة الاساليب التالية

- أ- المنهج الوصفي.
- ب- الأسلوب الكمي
- ج- الأسلوب التحليلي
- د- الاسلوب الإحصائي الجاهز SPSS .

### أولاً : الاستنتاجات

يمكن عرض اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال دراسة وتحليل السيولة النقدية ومستوى الاداء لبعض المصارف التجارية عينة الدراسة وكالاتي :

1 : تعد كفاية السيولة النقدية اليومية ومؤشرات السيولة النقدية والمخاطرة المصرفية هو الشغل الشاغل لمعظم الادارات المصرفية في معظم الانظمة المصرفية النقدية والمالية في الاقتصاد العالمي والعراق واحد من هذه البلدان التي تعاني فيه المصارف التجارية من ظاهرة السيولة التجارية وعدم قدرة هذه المصارف على الايفاء بالتزاماتها اليومية وفي اوقات الازمات ( القدرة الايفائية ) فضلاً عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف العراقية وذلك لقلة رؤوس الاموال والائتمان النقدي والموجودات والتسهيلات المصرفية والاحتياطات النقدية وحجم القروض وذلك لعدم تطبيقها للاتفاقات الدولية في مجال الخدمة المصرفية لجنة بازل ( 1 , 2 , 3 ).

3: تشير نسبة الربحية والكفاءة في مصرف الائتمان العراقي, مصرف بغداد , المصرف التجاري العراقي , ومصرف الشرق الاوسط الى ان معدل العائد الى الاستثمار تبدو متقاربة هذا يعني ان الفوائد المتحققة في المصارف اعلاه متقاربة بعد طرح الضريبة وهذه النسبة مقبولة في ظل الظروف التي تعاني منها البلاد ان معدل العائد على حق الملكية يقيس كفاءة الادارات المصرفية حيث تبدو المصارف اعلاه متقاربة واحتل مصرف الشرق الاوسط المرتبة الاولى

4 : يشير تحليل مؤشرات السيولة النقدية القدرة الايفائية للمصارف اليومية وفي اوقات الازمات، والمخاطرة للمدة ( 1999 - 2005 ) وكالاتي :

5 : يلاحظ من دراسة علاقات الارتباط بشكل اجمالي لمعظم مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الاستثمار عكسية بينما مؤشرات الكفاءة والفاعلية للادارات المصرفية موجبة مع مدل العائد على الملكية بينما مؤشرات المخاطرة عكسية مع معدل العائد على اجمالي الودائع.

#### ثانياً : التوصيات

7. ضرورة اهتمام الادارات الاستراتيجية والمهتمين بالسياسة النقدية والمالية والادارات المصرفية بالقدرة الايفائية اليومية ( السيولة النقدية ) والقدرة الايفائية في وقت الازمات والمخاطرة باعتبارها معايير دولية، وتطبيق جميع شروطها في الخدمات المصرفية وفق اتفاقية بازل ( 1 , 2 , 3 ) باعتبارها معايير دولية وصمام امان لتلافي المخاطر من حيث رؤوس الاموال والائتمان النقدي والموجودات والاحتياطات النقدية وحجم القروض النقدية .

8. قيام ادارات المصارف عينة الدراسة في زيادة النقد في الصندوق والبنك المركزي وجميع الارصدة السائلة بمقدار يزيد عن حجم الودائع وما في حكمها , الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي وتخفيض القروض والسلف من الودائع .

9. ضرورة اهتمام المصارف بالاندماج لبعض فروعها او الاندماج مع بعضها بهدف تقليل التكاليف وزيادة وفورات الحجم الاقتصادي وتنوع مجالات الاستثمار لديها لتقليل المخاطر سيما غير النظامية من خلال تنوع محفظة الاستثمار وزيادة الارباح .

10. زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على السيولة بنسب معينة في المصارف وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض الى اي ازمة سيولة مستقبلية .

11. على المصارف عينة الدراسة الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي من خلال اعتماد دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية مع الالتزام بنسبة راس المال 8% كحد أدنى المحددة

دولياً للخدمات المصرفية ، والتي تخص القدرة الإيفائية للمصارف، وزيادة قدرات ومهارات العاملين باستخدام الوسائل الحديثة في تعامل مع المودعين والمستثمرين والمقترضين سيما الخدمات الالكترونية المعمول بها في المصارف الدولية .

12. ضرورة اعتماد المصارف التجارية العراقية استراتيجية قابلة للتجديد والابتكار بين فترة وأخرى ، وهذا يتطلب الاهتمام بالبحث والتطوير، والاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والجودة الشاملة والايزو وفق مواصفات الخدمة المصرفية العالمية.

مما تقدم يتبين بان الباحث استطاع ان يقدم بحثا تفصيليا عن أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف – دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة من 1997-2011 وقد خرجت الباحثه بمجموعة من النتائج والاستنتاجات. كما قدمت عدة توصيات ومقترحات بشأن موضوع الاطروحة .

وعليه ومما تقدم فأن الباحثة شيما يونس كاظم تستحق منحها درجة الدكتوراه في المحاسبة

مدير برنامج الدكتوراه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ  
فَتَرْضَى

صدق الله العظيم  
سورة الضحى  
: الآية (5)



بسم الله الرحمن الرحيم

### إقرار المقوم اللغوي

أشهد ان الأطروحة الموسومة (أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف/دراسة تحليله  
قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة(1997-2011)) قد جرت مراجعتها من الناحية  
اللغوية تحت اشرافي بحيث أصبحت بأسلوب علمي خالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت .

التوقيع :

الاسم :

المرتبة العلمية :

التاريخ :

## إقرار المشرف

أشهد أن أعداد هذه الأطروحة الموسومة (أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف/دراسة تحليله قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة(1997-2011)) التي تقدمت بها طالبة الدكتوراه (شيماء يونس كاظم) قد جرت بأشرافي في جامعة سانت كليمنتس البريطانية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية .

التوقيع :

الأسم :

المرتبة العلمية :

التاريخ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



St Clements university

جامعة سانت كليمينتس العالمية

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة مناقشة طالبة ( شيماء يونس كاظم ) نشهد بأننا ناقشنا طالبة عن أطروحتها الموسومة " اثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف العراقية/ دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية" وقرنا قبول الأطروحة كجزء من متطلبات درجة الدكتوراه في ( المحاسبة) بتقدير (امتياز).

التوقيع  
الاسم: أم.د. عبد الرضا القسام  
التاريخ: ٢٠١٤/ /  
عضواً

التوقيع  
الاسم: أم.د. عبد الكريم عبد الله  
التاريخ: ٢٠١٤/ /  
رئيس اللجنة

التوقيع  
الاسم: أم.د. عبد الرحيم مكطوف  
التاريخ: ٢٠١٤/ /  
عضواً

التوقيع  
الاسم: جاسم مشنت الزبيدي  
التاريخ: ٢٠١٤/ /  
عضواً

التوقيع  
الاسم: أم.د. عباس خضير عباس  
التاريخ: ٢٠١٤/ /  
عضواً ومشرفاً

التوقيع  
الاسم: أحمد خالد احمد فرحان  
التاريخ: ٢٠١٤/ /  
عضواً

صلى الله عليه وسلم رئيس الجامعة على ماجاء بقرار اللجنة أعلاه.

الدكتور نزار كريم جواد الربيعي  
رئيس الجامعة في جمهورية العراق

٢٠١٤ / ٧ / ٢٠

# الفصل الاول منهجية الدراسة ودراسات سابقة

المبحث الاول: منهجية الدراسة  
واحكام العمل الميداني  
المبحث الثاني: دراسات سابقة ومدى  
الاستفادة منها

## الفصل الثاني السيولة النقدية ومستوى أداء المصارف ( إطار نظري مقارن )

المبحث الاول : أساسيات السيولة  
النقدية  
المبحث الثاني : المصادر والنظريات  
المفسرة للسيولة النقدية  
المبحث الثالث : معايير تقييم كفاية  
السيولة النقدية ومستوى أداء  
المصارف

## الفصل الثالث مستوى الأداء الاستراتيجي ( المفاهيم والمراحل والمعايير )

المبحث الأول: الكفاءة والفاعلية في  
مستوى الأداء الاستراتيجي  
المبحث الثاني: مراحل تقييم كفاءة  
الأداء وأساسه وعوامل نجاح عملية  
التقييم  
المبحث الثالث: معايير تقييم كفاءة  
الأداء في النشاط المصرفي

## الفصل الرابع تحليل واقع السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة

- المبحث الأول: عرض وتحليل مؤشرات السيولة النقدية في المصارف التجارية عينة الدراسة
- المبحث الثاني: عرض وتحليل مؤشرات مستوى الأداء في المصارف التجارية عينة الدراسة
- المبحث الثالث: عرض وتحليل مؤشرات كفاية السيولة والمخاطرة في المصارف التجارية عينة الدراسة

## الفصل الخامس قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف التجارية عينة الدراسة

المبحث الاول: وصف المتغيرات  
والأنموذجات عينة الدراسة  
المبحث الثاني: تحليل معاملات  
الارتباط بين السيولة النقدية  
ومستوى أداء المصارف عينة الدراسة  
المبحث الثالث: تقدير وتحليل  
معاملات الارتباط بين مؤشرات  
السيولة النقدية ومستوى أداء  
المصارف عينة الدراسة

# الاستنتاجات والتوصيات

# المصادر

# الملاحق